قَواعدُ
الصِّفةِ والمَوصوفِ
عند المُفسِّرين
إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني
قواعد عند المفسرين ٣

قواعدُ الصِّفةِ والمَوصُوفِ عندَ المفسرين

إعداد
عمر بن عبد المجيد البيانوني

حَقُّ الطبعِ والنشر مباحٌ لكل مَنْ أراد بشرط المحافظة على الأصل

جزى اللهُ خيراً كلَّ مَنْ أعان على نشر هذا الكتاب وتوزيعه

للتواصل مع الباحث

البريد الالكتروني:

xOMAR88x@gmail.com

بالفيس بوك:

facebook.com/OMARBIANONY

روابط لتحميل الجزء الأول من سلسلة: (قواعد عند المفسرين)

وهو

(قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين)

https://cutt.us/D89Dl

https://islamsyria.com/site/show_library/1029

http://www.saaid.net/book/open.php?cat=2&book=15450

https://cutt.us/8J3Ij

رابط لتحميل الجزء الثاني من سلسلة: (قواعد عند المفسرين)

وهو

(قواعد النفي والإثبات عند المفسرين)

https://saaid.org/book/22/18023.pdf

مقدمة

الحمدُ لله الذى علَّم بالقلم علَّم الإنسانَ ما لم يعلم والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأُمَم وعلى آله وأصحابه الذين أناروا دياجى الظُّلَم أما بعد.

فهذا هو الجزء الثالث من سلسلة: قواعد عند المفسرين وكان الجزء الأول: قواعد التقديم والتأخير عند المفسرين والجزء الثانى: قواعد النفى والإثبات عند المفسرين وهذا الجزء الثالث هو: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين.

وقد بحثت فى ثنايا كتب التفسير لاستخراج قواعد تتعلق بالصفة والموصوف مستفادة من كلامهم وإن لم ينصوا على أنها قاعدة.

وقد وصلت القواعد التى استخرجتها إلى خمس وتسعين قاعدة

وقد استفدت من الإمام الزركشى عشر قواعد ذكرها فى كتابه: البرهان فى علوم القرآن عن الصفة ولم يُطلِق عليها الزركشىُّ وصفَ القاعدة.

ـ خطة البحث:

يشتمل البحث على فصلين: الفصل الأول: الصفة فى اللغة العربية وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى الصفة فى اللغة

المبحث الثانى: معنى الصفة فى الاصطلاح

المبحث الثالث: أنواع الصفة

الفصل الثانى: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين

وفيه اثنا عشر مبحثا:

المبحث الأول: قواعد فى الصفة والعطف

المبحث الثانى: قواعد فى تعدد الصفات

المبحث الثالث: قواعد فى أنواع الصفة

المبحث الرابع: قواعد فى الصفة والجملة

المبحث الخامس: قواعد فى الصفة المشبهة وأفعل التفضيل

المبحث السادس: قواعد فى الصفة والخبر

المبحث السابع: قواعد فى الصفة والفعل

المبحث الثامن: قواعد فى تقديم الصفة

المبحث التاسع: قواعد فى الصفة والعمل

المبحث العاشر: قواعد فى الصفة والحذف

المبحث الحادى عشر: قواعد فى أدوات الصفة

المبحث الثانى عشر: قواعد عامة فى الصفة

قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين:

المبحث الأول: قواعد فى الصفة والعطف

١ـ قاعدة: (الصِّفَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتْبَعَ مَوْصُوفَهَا بِالعَطْفِ)

٢ـ قاعدة: (فى عَطْفِ الصِّفَاتِ نُكْتَةٌ زَايِدَةٌ عَلَى ذِكْرِهَا بِدُونِ العَطْفِ وَهِىَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوْصُوفِ فِى كُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا)

٣ـ قاعدة: (كُلُّ صِفَةٍ مِمَّا عُطِفَ بِالوَاوِ مُرَاداً بِهَا مَوْصُوفٌ غَيْرُ المُرَادِ بِمَوْصُوفِ الصِّفَةِ الأُخْرَى وكُلُّ صِفَةٍ عُطِفَتْ بِالفَاءِ أَنْ تَكُونَ حَالَةً أُخْرَى لِلمَوْصُوفِ المَعْطُوفِ بِالوَاوِ)

٤ـ قاعدة: (يَعْطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِى شَأْنِهَا أَنْ يَتَفَرَّعَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ)

٥ـ قاعدة: (العطفُ بالفَاءِ يُفيدَ تَسَبُّبَ مَجْمُوعِ الصِّفَتَيْنِ فِى الحُكْمِ المَقْصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأْنُهَا فِى عَطْفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوْصُوفُهَا وَاحِداً)

٦ـ قاعدة: (الفَاءُ إذا جاءتْ عاطفةً فى الصِّفاتِ إمَّا أنْ تدلَّ على ترتُّبِ معانيها فى الوُجود وإمَّا على ترتُّبِها فى التَّفاوتِ مِن بعض الوجوهِ وإمَّا على ترتُّبِ موصوفاتها فى ذلك)

٧ـ قاعدة: (الجِنسانِ المُختلفانِ إذا اشتركا فى حُكمٍ لم يكن بدٌّ مِن توسيطِ العاطفِ بينهما)

٨ـ قاعدة: (إذا تكرَّرت النعوتُ لواحدةٍ فَتَارَةً يُتْرَكُ العَطْفُ وَتَارَةً تَشْتَرِكُ بِالعَطْفِ)

المبحث الثانى: قواعد فى تعدد الصفات

٩ـ قاعدة: (إذا رَأَيْت الفعلَ بينَ صفتينِ قَدْ عادتْ إحداهُمَا عَلَى موضعِ الأخرى نَصبت الفِعلَ فإذا اختلف الصفتان: جاز الرَّفعُ والنَّصبُ)

⑩ـ قاعدة: (إذا اجتمعت صفات مفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى البداءة بالمفرد ثم بالظرف أو المجرور ثم بالجملة)

⑪ـ قاعدة: (النُّعُوتُ المُتَعَدِّدَةُ يَجُوزُ أَنْ تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَنْ تُفصَلَ دُونَ عطفٍ)

⑫ـ قاعدة: (الصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنعوت والقطع فى كلها أو بعضها وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف)

⑬ـ قاعدة: (قد يَكُونُ الاستئنافُ بإعادةِ الصِّفَة أحسنَ وأبلغَ)

⑭ـ قاعدة: (إذا اجتمعَ البَدَلُ والوصفُ قُدِّمَ الوصفُ على البَدَلِ)

⑮ـ قاعدة: (متى اجتمعتْ صفةٌ صريحةٌ وأخرى مؤولةٌ وجبَ تقديمُ الصَّريحةِ)

⑯ـ قاعدة: (إذا كان هناك صفتان من نوعين مختلفى المعانى جىء بالواو للدلالة على الاختلاف فى النوع)

⑰ـ قاعدة: (حقُّ الصِّفةِ الواردةِ بعد متعدِّد أنْ تعودَ إلى جميعِه ما لم يكن مانعٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ)

المبحث الثالث: قواعد فى أنواع الصفة

⑱ـ قاعدة: (الصِّفةُ قَد تَأتى على وَجهِ التَّأكيد)

⑲ـ قاعدة: (الحالُ والصِّفةُ قد يجيئانِ بِمَعنى التَّعليلِ)

⑳ـ قاعدة: (الصِّفَةُ تَخصِيصٌ)

㉑ـ قاعدة: (إذا كانت الصفة صفة ذات فهى ثابتة لا تتغير وأما إذا كانت الصفة صفة فعل فقد تتغير)

㉒ـ قاعدة: (الصِّفَةُ العَامَّةُ لَا تَأْتِى بَعْدَ الصِّفَةِ الخَاصَّةِ)

㉓ـ قاعدة: (قد تأتى الصفة لازمة لا للتقييد)

㉔ـ قاعدة: (قَدْ تَأتى الصِّفَةُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى التَّعْمِيمِ)

المبحث الرابع: قواعد فى الصفة والجملة

㉕ـ قاعدة: (الجُمَلُ بَعدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ وبعدَ المَعَارِفِ أحوَالٌ)

㉖ـ قاعدة: (الغَالِبُ فِي الصِّفَةِ الوَارِدَةِ بَعْدَ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ فِيهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا فِي تِلكَ الجُمَلِ مِنَ المَوْصُوفِ بِالصِّفَةِ)

٢٧ـ قاعدة: (إذا دارَ الأمرُ بين أنْ تكونَ الصِّفةُ من قبيل المُفرَد وبينَ أنْ تكونَ من قبيلِ الجُمَل كان الأولى جعلها مِن قبيلِ المفرد)

٢٨ـ قاعدة: (إِذَا اجْتَمَعَ مُخْتَلِفَانِ فِي الصَّرَاحَةِ وَالتَّأْوِيلِ قُدِّمَ الِاسْمُ المُفْرَدُ ثُمَّ الظَّرْفُ أَوْ عَدِيلُهُ ثُمَّ الجُمْلَةُ)

٢٩ـ قاعدة: (أصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ)

٣٠ـ قاعدة: (الصفةُ إذا كانت جملةً أو ظرفاً تقام مقام موصوفها بشرطِ كونِ المنعوتِ بعض ما قبلَه مجرور بمن أو فى وإلا لم تقم مقامه إلا فى شعر)

٣١ـ قاعدة: (قَدْ تَدْخُلُ الوَاوُ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ صِفَةً تَأْكِيدًا)

المبحث الخامس: قواعد فى الصفة المشبهة وأفعل التفضيل

٣٢ـ قاعدة: (صِيغَةُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ تُفِيدُ تَمَكُّنَ الوَصْفِ فِي مَوْصُوفِهَا بِأَنَّهُ ذَاتِيٌّ لَه)

٣٣ـ قاعدة: (الغالب هو تَخْصِيصُ المَوْصُوفِ بِالمَعْنَى المَجَازِيِّ بِالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَةِ وتَمكُّنِهَا)

٣٤ـ قاعدة: (فى الصفة المشبهة باسم الفاعل إذا أدخلت الألف واللام فى الأخير أجريته على الأول وإذا لم تُدخل اللام فى الأخير حملته على الثانى)

٣٥ـ قاعدة:(اسْمُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ تَعَيَّنَ فِيهِ الإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ)

٣٦ـ قاعدة: (أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفردا مذكرا والنكرة تطابق ما قبلها)

المبحث السادس: قواعد فى الصفة والخبر

٣٧ـ قاعدة: (الصِّفاتُ قبلَ العِلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلمِ بها صفاتٌ)

٣٨ـ قاعدة: (المَجرُورُ الخَبَرُ فِي قُوَّةِ الوَصْفِ)

٣٩ـ قاعدة: (الصِّفةُ بالشيءِ أبلغُ مِن الخبرِ به)

٤٠ـ قاعدة: (إذا كانت الصفة صفة ذات لا تتغير تكون أبلغ من الخبر)

٤١ـ قاعدة: (الظَّرفُ إذا تأخَّرَ عن النَّكرة كان استعمالُه صفةً أكثر وإذا كان خبراً تقدَّمَ على النَّكرة)

٤٢ـ قاعدة: (الفرق بين الخبر والصفة أنَّ الخبرَ لا يلزمُ العلمُ به قبل الإخبارِ)

المبحث السابع: قواعد فى الصفة والفعل

﴿٤٣﴾ـ قاعدة: (قَد تَجرِى الصِّفةُ مجرى الفِعلِ لِـمَا فيها مِن معنى الفِعلِيَّة)

﴿٤٤﴾ـ قاعدة: (الفِعلُ إذا تَقَدَّمَ على المؤنَّثِ والجمعِ جازَ تذكيرُه وتوحيدُه وكذلك الصِّفةُ الجاريةُ مجراه)

﴿٤٥﴾ـ قاعدة: (الصفة إذا كانت فعلاً لنفس الموصوف تبعته فى التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والتثنية والجمع والإفراد والإعراب وإذا كانت فعلاً لما هو من سببه لم تتبعه إلا فى التعريف والتنكير والإعراب)

﴿٤٦﴾ـ قاعدة: (العُدُولُ عَن التَّعبيرِ بالفعلِ إلى التَّعبيرِ بالصِّفةِ المشتقَّةِ أبلغُ فى الوصفِ)

﴿٤٧﴾ـ قاعدة: ("سمع" إنْ دَخَلَ على ذاتٍ وجاء بعده فعلٌ أو اسمٌ فى معناه فالفعلُ أو الاسمُ إن كان قبله نكرة كان صفة لها أو معرفة كان حالا منها)

المبحث الثامن: قواعد فى تقديم الصفة

﴿٤٨﴾ـ قاعدة: (إذا تَقَدَّمَت الصِّفَةُ على الاسمِ فإنَّها تُشبِهُ الفِعلَ)

﴿٤٩﴾ـ قاعدة: (إذَا قُدِّمَت الصِّفةُ على المَوصُوفِ صارتْ حالاً)

﴿٥٠﴾ـ قاعدة: (إذَا تَقَدَّمَت الصِّفَةُ عَلى المَوصُوفِ ففيه إعرابانِ: أنْ تُعْرَبَ صفةً متقدمةً والثانى: أن يُجعل الموصوفُ بدلاً مِن صفتِه)

﴿٥١﴾ـ قاعدة: (الصفة لا تتقدم على الموصوف)

﴿٥٢﴾ قاعدة (إذا اجتمع التَّابِعُ وَالمَتْبُوعُ فإنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ المَتْبُوعَ)

المبحث التاسع: قواعد فى الصفة والعمل

﴿٥٣﴾ـ قاعدة: (الصِّفة لا تعملُ فِيما قَبلَ المَوصوفِ)

﴿٥٤﴾ـ قاعدة: (الصفة لا تعمل فى الموصوف)

﴿٥٥﴾ـ قاعدة: (المصدرُ الموصوف لَا يَعْمَلُ بعدَ وَصْفِه)

﴿٥٦﴾ـ قاعدة: (إِذَا ذُكِرَتْ صِفَاتٌ فِي مَعْرِضِ المَدْحِ وَالذَّمِّ فَالأَحْسَنُ أَنْ يُخَالَفَ فِي إِعْرَابِهَا)

﴿٥٧﴾ـ قاعدة: (الموصوفُ إذا كان معلوماً بدون صفتهِ وكانَ الوصفُ مدحاً أو ذَمَّاً أو ترحُّماً جاز فى الوصفِ التابع: الإتباعُ والقطعُ)

﴿٥٨﴾ـ قاعدة: (اسم الفاعل إذا أُعمل عمل الفعل لا يُوصَف ولا يُصغَّر۞ لأن الصفة تخصيص)

﴿٥٩﴾ـ قاعدة: (الوجهُ فيما الصِّفة فيه مدح أو ذم والموصوفُ معلومٌ قطعُ الصِّفةِ)

٦٠ـ قاعدة: (الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هى له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين أَلبس أو لم يُلبِس)

٦١ـ قاعدة: (إذا اجتمعَ اسمُ العددِ والصِّفة كان الإتباعُ أجودَ مِن الإضافةِ)

المبحث العاشر: قواعد فى الصفة والحذف

٦٢ـ قاعدة: (العربُ قد تذكر الصِّفةَ والمرادُ الموصوفُ وقد تذكر الموصوفَ والمرادُ الصِّفةُ)

٦٣ـ قاعدة: (يجوزُ حذفُ الموصوفِ وإقامة الصَّفةِ مقامه إذا وُجِدَ ما يَدلُّ على الموصوفِ)

٦٤ـ قاعدة: (يجوزُ حذفُ الصِّفةِ وأكثرُ ما تُحذَفُ لِلتَّفخيمِ)

٦٥ـ قاعدة: (الصِّفةُ تَقومُ مقامَ الموصوفِ إذا تخصَّص الموصوفُ من نفسِ الصِّفةِ)

المبحث الحادى عشر: قواعد فى أدوات الصفة

٦٦ـ قاعدة: ((غَيْر) أصلُه الوَصفُ ويُستَثنَى به ويَلزمُ الإضافةُ لفظاً أو معنى)

٦٧ـ قاعدة: (الصِّفَةَ يَلزَمُ أَنْ تَكُونَ أَشْهَرَ من المَوْصُوف)

٦٨ـ قاعدة: («غَيْر» إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ ضِدِّ المَوْصُوفِ أَىْ مُسَاوِى نَقِيضِهِ صَارَتْ مُعَرَّفَةً)

٦٩ـ قاعدة: (الفرقُ بينَ «غَيْر» وبينَ «آخر» أنَّ «غَيْر» تقعُ على المُغَايِر فى جنسٍ أو فى صفةٍ)

٧٠ـ قاعدة: (الاستفهام بـ «مَا» يُرَاد بِه السؤال عَنِ الصِّفَةِ والاستفهام بـ «مَنْ» يُرَاد به تعيين الذات)

٧١ـ قاعدة: (الشَّايِعُ فِي الوَصفِ بِكَلِمَةِ «آخَرَ» أَوْ «أُخْرَى» بَعدَ ذِكْرِ مُقَابِلٍ لِلمَوصُوفِ أَنْ يَكُونَ المَوصُوفُ بِكَلِمَةِ «آخَرَ» بَعضاً مِن جِنسِ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيهِ)

٧٢ـ قاعدة: (العرب فى التبرئة إذا حالت بين لا والاسم بحرف من حروف الصفات رفعوا الاسم ولم ينصبوه)

٧٣ـ قاعدة:((فَعِل) لا يأتى صفة إلا مدحاً أو ذماً فلا يعمل المدح والذمّ فى غيره وإذا أرادوا إعمال ذلك فى الاسم أو غيره جعلوه فاعلاً)

٧٤ـ قاعدة: ((لَا) إذا دخَلَتْ على الصِّفةِ أو الحال فلابُدَّ فيها مِن التَّكْرار)

٧٥ـ قاعدة (متى كانَ فى الكلامِ «مِنْ» اطَّرَدَ حذفُ المَوصُوفِ)

٧٦ـ قاعدة: (إذا كان الوصف قد نفى بـ «لا» لزم تكرار «لا» النافية)

٧٧ـ قاعدة: (قَد تَتَوسَّطُ الواوُ لتأكيدِ لصوقِ الصِّفةِ بالمَوصوفِ)

٧٨ـ قاعدة (الفَرقُ بينَ الوَصفِ بـ«إلَّا» والوصفِ بغيرها أنَّ «إلَّا» تُوصف بها المعارفُ والنكراتُ والظَّاهرُ والمُضمَرُ)

المبحث الثانى عشر: قواعد عامة فى الصفة

٧٩ـ قاعدة: (قد يُوصَفُ الجَمْعُ بِالمُفْرَدِ وَقَدْ يُوصَفُ الجَمْعُ بِالجَمْعِ وَلَا يُوصَفُ مُفْرَدُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالمُفْرَدِ)

٨٠ـ قاعدة: (قد يقومُ المصدرُ مقامَ الصِّفةِ للمُبَالغةِ)

٨١ـ قاعدة: (صِيغَةُ الجُحُودِ تفيد المبالغة فى انْتِفَاءِ الوَصْفِ عَلَى المَوْصُوفِ)

٨٢ـ قاعدة: (إِثْبَاتُ الوَصْفِ لِمَوْصُوفٍ بِعُنْوَانِ كَوْنِ المَوْصُوفِ وَاحِداً من جمَاعَة تثبت لَهُمْ ذَلِكَ الوَصْفُ أَدَلُّ عَلَى شِدَّةِ تَمَكُّنِ الوَصْفِ مِنْهُ مِمَّا لَوْ أَثْبَتَ لَهُ الوَصْفَ وَحْدَهُ)

٨٣ـ قاعدة: (اشْتِقَاقُ الوَصفِ مِن اسمِ الشَّيءِ المَوصُوفِ إِذَا اشْتُهِرَ صاحِبُ الاسمِ بِصِفَةٍ يُؤْذِنُ ذَلِكَ الِاشتِقَاقُ بِمُبَالَغَةٍ فِي الحَاصِلِ بِهِ)

٨٤ـ قاعدة: (إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِي الاتِّصَافِ)

٨٥ـ قاعدة: (الصفة تدل على الموصُوف دلالة إفادة فإن جعلت الصفة اسماً دلَّت على الأمرين: على الإشارة والإفادة)

٨٦ـ قاعدة: (الصِّفَةُ بِنَفْيِ وَصْفٍ ثُمَّ بِنَفْيِ آخَرَ عَلَى مَعْنَى إِثْبَاتِ وَصْفٍ وَاسِطَةً بَيْنَ الوَصْفَيْنِ المَنْفِيَّيْنِ)

٨٧ـ قاعدة: (الصفةُ حقُّها أن تكونَ معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبلَ جعلِها صفةً له)

٨٨ـ قاعدة: (الوصفُ لا يلزمُ أنْ يكونَ الموصوفُ متصفاً به حالة الإخبارِ عنه وإنْ كانَ الأكثرُ اتِّصافَه به أما الحالُ فهو هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبارِ)

٨٩ـ قاعدة: (العربُ قد تَعترضُ فى صفاتِ الواحدِ إذا تطاولتْ بالمدح أو الذَّمّ فينصبون بعضَ المدح وإن كان الاسمُ رفعاً)

٩٠ـ قاعدة: (الإِخبَارُ باسمِ الجنس كَالإِخبَارِ بِالمَصدَرِ يفيد المُبَالَغَةَ فِي الِاتِّصَافِ بِهِ)

٩١ـ قاعدة: (الصفة إذا كانت فى المعنى لما هو من سبب الموصوف قد تجرى عليه لكنها أخص بما هى له لفظا ومعنى فالأحسن تقديم الأصل عناية به)

٩٢ـ قاعدة: (الصِّفَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ)

﴿٩٣﴾ـ قاعدة: (لَفظُ «كَثِير» وَ«قَلِيل» يُعَامل موصوفهما مُعَامَلَةَ لِفَظِ شَيْءٍ أَوْ عَدَد)

﴿٩٤﴾ـ قاعدة: (الفصل بين البدل والصفة فى قول سيبويه أن البدل فى تقدير تكرير العامل وكذلك أن النكرة تبدل من المعرفة والمظهر من المضمر وهذا مما لا يجوز فى الصفة)

﴿٩٥﴾ـ قاعدة: (قَصْرُ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ لَا يَكُونُ حَقِيقِيّاً)

الفصل الأول: الصفة فى اللغة العربية

المبحث الأول: الصفة فى اللغة:

الوصف: وصفُكَ الشيءَ بحِليته ونَعْته.

والوَصْف من قَوْلهم: وصفتُ الشَّيْء أصِفه وَصْفاً إذا نعتّه وَأَنا واصف وَالشَّيْء مَوْصُوف.

ـ وصَفَ الشيءَ له وعليه وَصْفاً وصِفَةً حَلاهُ وقيل الوَصْفُ المصْدَرُ والصِّفَةُ الحِليةُ وقوله تعالى: {وَرَبُّنَا الرَّحمنُ المُستَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ} [الأنبياء: ﴿١١٢﴾] أراد ما تَصِفُونَه من الكَذِبِ. واسْتَوَصَفَهُ الشيءَ سأَلَه أن يَصِفَه له واتَّصَفَ الشَّيءَ أمْكَنَ وصْفُه.

ـ وصفته وصفاً وصفةً وله أوصاف وصفات حسنة. وتواصفوا بالكرم وهو شيء موصوف ومتواصف ومتَّصف.

ـ وقد اتصف جاره أى صار منعوتاً متواصفاً بين العرب ممدّحاً. وواصفته الشيء مواصفةً.

ـ (ونهى عن بيع المواصفة) وهو أن يبيع الشيء بصفته وليس عنده ثم يبتاعه ويدفعه.

ـ واستوصفته الشيء: سألته أن يصفه لى. والمريض يستوصف الطبيب لدائه: يسأله أيصف له ما يتعالج به. وهذا مما يعجز الوصاف.

ـ وَصَفَ الشيءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفاً وصِفَةً: حَلَّاه وَالهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الوَاوِ وَقِيلَ: الوَصْف المَصْدَرُ والصِّفَةُ الحِلية اللَّيْثُ: الوَصْف وَصْفُكَ الشَّيْءَ بحِليته ونَعْته. وتَوَاصَفُوا الشيءَ مِنَ الوَصْفِ.

ويقال للمُهْر إذا تَوَجَّه لشيءٍ من حُسْنِ السِّيرة: قد وَصَفَ معناه: أَنّه قد وَصَفَ المَشْيَ أى وَصَفَه لِمنْ يُريد منه ويقال: هذا مُهْرٌ حين وَصَفَ.

ـ ويقال للوصيف: قد أوصَفَ وأوصَفَتِ الجاريةُ. ووَصيفٌ ووُصَفاءُ ووَصيفةٌ ووَصايِفُ.

ـ وهذا وصيف بيّن الوصافة والإيصاف. وقد أوصف: بلغ أوان الخدمة. وله وصفاء ووصائف وتوصّفت وصيفاً ووصيفةً: اتخذته كقولك: تسرّيت.

ومن المجاز: وجهها يصف الحسن وتقول: وصيفة موصوفة بالجمال واصفة للغزالة والغزال. ولسانه يصف الكذب (وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُمُ الكَذِبَ) [النحل: ١١٦].

ـ والوَصِيف: الخَادِمُ غُلَامًا كَانَ أَو جَارِيَةً. وَيُقَالُ وَصُفَ الغلامُ إِذَا بَلَغَ الخِدمة فَهُوَ وَصِيف بَيِّنُ الوَصَافَة وَالجَمْعُ وُصَفَاء.

ـ وَقَالَ ثَعْلَبٌ: وَرُبَّمَا قَالُوا لِلجَارِيَةِ وَصِيفَة بَيِّنَةُ الوَصَافَة والإِيصَاف وَالجَمْعُ الوَصَايِف.

ـ واسْتَوْصَفْت الطبيبَ لِدَايِي إِذَا سأَلته أَن يَصِفَ لَكَ مَا تَتعالج بِهِ. والصِّفَة: كالعِلم وَالسَّوَادِ.

ـ والنَّعْتُ: وصفُكَ الشيءَ بما فيه. ويُقالُ: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن مذهبُه إلا أن يتكلّفَ متكلّفٌ فيقول: هذا نعت سوء. فأمّا العرب العاربة فإنما تقول لشيءٍ إذا كان على استكمال النّعت: هو نعتٌ كما ترى يريد التّتمة.

ـ والنعت: كل شيء كان بالغاً. تقول: هو نعت أى: جيّد بالغ. والنعت: الفرس الذى هو غاية فى العتق والروع إنه لنعت ونعيت. وفرس نعتة بيّنة النّعاتة وما كان نعتاً ولقد نعت أى: تكلف فعله. يقال: نعت نعاتة. واستنعته أى استوصفته. والنعوت: جماعة النّعت كقولك: نعت كذا ونعت كذا. وأهل النحو يقولون: النعت خلف من الاسم يقوم مقامه. نَعَتُّه أَنْعَتُه نعتاً فهو منعوت [١].

الفرق بين الصفة والنعت:

(وأما النعت والصفة فإن الصفة أعم والنعت أخص وذلك أنك تقول: زيد عاقل وحليم وعمروا جاهل وسفيه وكذلك تقول: زيد أسود ودميم وعمروا أبيض وجميل فيكون ذلك صفة

---

(١) ـ انظر: العين للخليل الفراهيدي ٧: ١٦٢ جمهرة اللغة لابن دريد ٢: ٨٩٣ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٨: ٣٨٣ أساس البلاغة ٢: ٣٣٨ لسان العرب ٩: ٣٥٦.

ونعتًا لهما وأما النعت فلا يكاد يطلق إلا فيما لا يزول ولا يتبدل كالطول والقصر والسواد والبياض ونحوهما من الأمور اللازمة.

وأما قول القائل لصاحبه: اقعد واجلس فقد حكى لنا النضر بن شميل أنه دخل على المأمون عند مقدمه من مرو فمثل بين يديه وسلم۞ فقال له المأمون اجلس فقال: يا أمير المؤمنين ما أنا بمضطجع فأجلس قال: فكيف تقول۞ قال: قل اقعد. فأمر له بجائزة.

قلت: وبيان ما قاله النضر بن شميل إنما يصح إذا اعتبرت إحدى الصفتين بالأخرى عن المقابلة فقتول: القيام والقعود كما تقول: الحركة والسكون ولا نسمعهم يقولون القيام والجلوس وإنما يقال قعد الرجل عن قيام وجلس عن ضجعة واستلقاء ونحو ذلك) [1].

الفرق بين الحال والصفة:

(والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ والحال زيادة فى الفائدة والخبر وإن لم يكن للاسم مشارك فى لفظه. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم فأنت لا تقول ذلك إلا وفى الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول: مررت بالفرزدق قائمًا وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك: قائمًا إنما ضممت به إلى الأخبار بالمرور خبرًا آخر متصلًا به مفيدًا.

فهذا فرق ما بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد وكذلك الأمر فى النكرة إذا قلت: جاءنى رجل من أصحابك راكبًا إذا أردت الزيادة فى الفائدة والخبر وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررت برجل من أصحابك راكب وقبيح أن تكون الحال من نكرة لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره فى هذا الكتاب فمتى كان فى الكلام فائدة فهو جائز فى الحال كما جاز فى الخبر وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: جاءنى رجل من بنى تميم راكبًا. وما أشبه ذلك) [2].

والفرق بينهما (أن الصفة ثابتة مستمرة مع الموصوف والحال منتقلة. فإذا قلت: جاء زيد الضاحك فالضاحك صفة له فى حال مجيئه وفى غير حال مجيئه. فإذا قلت: جاء زيد ضاحكًا

---

(١) ـ بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان الخطابي البستي: ٣١.
(٢) ـ الأصول في النحو لابن السراج ١: ٢١٤.

فالضحك حال له فى حال مجيئه بخلاف الصفة ولذلك كانت منتقلة ومقدرة بالمنتقل وموطئة للمنتقل. فالمنتقل مثل: جاء زيد ضاحكًا. والمقدر بالمنتقل: هذا زيد صائدًا غدًا لأن تعليق «غدًا» بصائد دليل على أنه ليس بصائد فى حال الإشارة إليه وإذا لم يكن صائدًا فى حال الإشارة إليه وجب أن يقدر بما ينتقل وهو قولك «مقدرًا» كأنك قلت هذا زيد مقدرًا الصيد غدًا أو ناويًا الصيد أو معتقدًا. وكل هذه تنتقل وهى الحال فى الحقيقة) [1].

المبحث الثانى: معنى الصفة فى الاصطلاح:

عرَّف على الرمانى (المتوفى ٣٨٤هـ) الصفة بأنها (قَول لَهُ بَيَان زَايِد على بَيَان الِاسْم الجَارِى عَلَيْهِ مُخْتَص لَهُ) [2].

وأما الزمخشرى فقد عرَّف الصفة بأنها (الاسم الدال على بعض أحوال الذات) وذلك مثل طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغنى وشريف ووضيع ومكرم ومهان.

وبيَّن أن الغاية من الصفة هو التفرقة بين المشتركين فى الاسم. ويقال إنها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف.

وقد تجىء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه. أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير كقولك فعل فلان الفاعل الصانع كذا. وللتأكيد كقولهم: أمس الدابر وكقوله تعالى: (نَفخَةٌ وَاحِدَةٌ) [الحاقة: ١٣] [3].

وذكر ابن يعيش فى شرحه لكلام الزمخشرى فى المفصل أن الصفة والنَّعْت واحدٌ وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ النعت يكون بالحِلية مثل طويل وقصير والصفةَ تكون بالأفعال مثل: ضارب وخارج. فعلى هذا يقال للبارئ سُبحانَه: موصوفٌ ولا يقال له منعوتٌ وعلى الأوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ.

والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ فى إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصًا له بذِكْرِ معنًى فى الموصوف أو فى شىء من سَبَبه وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له.

---

(١) ـ شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ) ٢: ٣١١.
(٢) ـ رسالة الحدود للرماني: ٦٩.
(٣) ـ انظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ): ١٤٩.

وقوله: "الاسم الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات" فتَقْرِيبٌ وليس بحَدّ على الحقيقة لأنّ الاسم ليس بجِنْس لها ألا ترى أنّ الصفة قد تكون بالجملة والظرفِ نحوِ "مررت برجل قام" و"مررت برجلٍ أبوه قائمٌ وبرجل فى الدار ومن الكِرام". فقولُنا: "لَفْظٌ" أسدّ لأنّه يشمَل الاسمَ والجملةَ والظرفَ.

وقوله: "الدال على بعضِ أحوالِ الذات" لا يكفِى فَصْلاً. ألا ترى أنّ الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات مثل "زيدٌ قائمٌ" و"إنّ زيدًا قائمٌ" و"كان زيدٌ قائمًا". فإن أضاف إلى ذلك الجَارِى عليه فى إعرابه أو التَّابعَ له فى إعرابه استقام حَدًّا وفَصَلَه من الخبر إذ الخبرُ لا يتبَع المُخْبَر عنه فى إعرابه.

والغرض بالنعت تخصيصُ نكرة أو إزالةُ اشتراك عارضٍ فى معرفة فمثال صفةِ النكرة قولُك: "هذا رجلٌ عالمٌ" و"رأيت رجلًا عالمًا" و"مررت برجلٍ عالمٍ أو من بنى تَمِيمٍ" فـ "رجلٌ عالمٌ" أو "من بنى تميم" أخصُّ من "رجلٍ". ومثال صفة المعرفة قولُك: "جاءنى زيدٌ العاقلُ" و"رأيت زيدًا العاقلَ" و"مررت بزيدٍ العاقلِ". فالصفةُ ههنا فصلته من زيد آخَر ليس بعاقلٍ وأزالت عنه هذه الشركَة العارضَة أى أنّها اتّفقت من غيرِ قصد من الواضع إذ الأصلُ فى الأعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاءِ مسمّى فينفصِلُ المسمَّيات بالألقاب إلّا أنّه ربّما ازدحمتِ المسمّياتُ بكَثْرتها فحصل ثم اشتراكٌ عارضٌ فأُتى بالصفة لإزالةِ تلك الشركة ونَفْى اللَّبْس. فصفةُ المعرفة للتوضيح والبيان وصفةُ النكرة للتخصيص وهو إخراجُ الاسم من نوع إلى نوع أخصَّ منه.

وقوله: "الذى تُساق له الصفة هو التَّفْرِقة بين المشتركَيْن فى الاسم" يريد: أنّ الصفة تُزيل الاشتراكَ الجِنْسىَّ مثل: "رجل" و"فرس" والاشتراكَ العارضَ فى المعارف وقيل: إنّها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف.

ولمّا كان الغرضُ بالنعت تخصيصِ النكرة وإزالةِ الاشتراك العارض فى المعرفة وجب أن يُجعَل للمنعوت حالٌ تَعرَّى منها مُشارِكُه فى الاسم ليتميّزَ به وذلك يكون على وجوهٍ: إمّا بخلقه نحو: "طويل" و"قصير" و"أبيض" و"أسود" ونحوها من صفاتِ الحِلية وإمّا بفعل اشتهر به وصار لازمًا له. وذلك على نوعين: آلىّ وهو ما كان عِلاجًا مثل: "قائمٍ" و"قاعد" و"ضارب" و"آكل" ونحوِها ونَفْسانىٌّ مثل: "عاقل" و"أحمقَ" و"سَقِيم" و"صَحيح" و"فَقير" و"غَنِىّ" و"شريف" و"ظريف" و"وضيع" و"مُكرَم" و"مُهان" إذا اشتهر بوقوع ذلك به. وإذا بحِرفَةٍ أو أمرٍ

مُكْتَسبٍ نحو"بَزاز" و"عَطار" و"كاتِب" ونحو ذلك. وإِمّا بنَسَب إلى بَلَد أو أب مثل: "قُرَشى" و"بَغْدادىّ" و"عَرَبىّ" و"عَجَمىّ" [1].

وعرَّف ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) الصفة بأنها (ما دلَّ على أحوال الذّات أو بعضها إيضاحا للمعارف وتخصيصا للنكرات) [2].

(وأما النعت فهو تحلية المنعوت بفعله أو بحليته أو بصناعته أو بنسبه أو بذى التى بمعنى صاحب) [3].

(النعت ينقسم بأقسام المنعوتِ فى معرفته ونكرتِه فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ ونعت النكرةِ `نكرةٌ والنعت يتبع المنعوت فى رفعه ونصبه وخفضه وأصل الصفة أن يقع للنكرةِ دون المعرفةِ لأن المعرفةَ كان حقها أن تستغنى بنفسها وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة فأما النكرات فهى المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها حينئذٍ الفائدة والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين فى اللفظ) [4].

(وأما حد الصفة فقال ابن جنى: (إنه لفظ يتبع الموصوف تحلية وتخصيصًا ممن له مثل اسمه بذكر معنى فى الموصوف أو فى شىء من سببه) فهذا الحد مؤذن بأمور.

الأول: أنه قال: (لفظ) فهذا دليل على أن الوصف يكون اسمًا وغير اسم فالاسم كقولك: جاءنى رجل عاقل وغير الاسم كقولك: مررت برجل فى الدار ورأيت رجلًا أبوه راكب.

الثانى: أن هذا اللفظ يتبع الموصوف ومعنى كونه تابعًا له مساواته إياه فى عشرة أمور: التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر فلا يجوز وصف واحد من هذه بما ليس مثله فيها (فلا) توصف معرفة بنكرة بل معرفة ولا توصف نكرة بمعرفة بل نكرة ولا يوصف مفرد بتثنية ولا يجمع بل بمفرد وكذلك البواقى ولست أعنى بقولى: «إنه يساويه فى عشرة أمور» أن الأمور العشرة متى ثبت شىء منها للموصوف وجب ثبوته للصفة.

الثالث: قوله (تحلية) والتحلية تفعلة من الحلية وهو الأمر الظاهر على الموصوف كالطول والقصر والسواد والبياض والعمى والحول والعور.

---

(١) ـ انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٣٢.
(٢) ـ البديع في علم العربية ١: ٣٠٩.
(٣) ـ شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ ٢: ٤١٣.
(٤) ـ الأصول في النحو ٢: ٢٣.

الرابع: قوله: (تخصيصًا ممن له مثل اسمه) وهذا يؤذن بأن الصفة إنما تجىء مزيلة للاشتراك والاشتراك على قسمين: وضعى واتفاق فالوضعى كاشتراك النكرة نحو رجل وفرس فإنهما لا يخصان واحدًا من أمتهما فإذا قلت: مررت برجل عالم وشريت فرسًا أشقر فصلت نوعًا من نوع۞ لأن كل رجل عالم رجل وكل فرس أشقر فرس ولا ينعكس.

الخامس: قوله: (بذكر معنى فى الموصوف أو فى شىء من سببه) هذا اللفظ يؤذن بأن الصفة قسمان: أحدهما: أن تكون للأول كقولك: مررت برجل عالم فالعالم هو الرجل الممرور [به] والثانى: أن تكون لشىء مضاف إلى ضميره وهو السببى كقولك: مررت برجل ذاهبة جاريته «فالذهاب للجارية وإنما جازت صفته بصفة غيره لأنه مضاف إلى ضميره فصار له تعلق به ألا ترى أنك لو قلت: لعن الله ذاهبة جاريته» كان اللعن على صاحب الجارية لا عليها وهذا بين فهذا تحرير الحد.

فإذ كانت الصفة للأول وافقته فى الأمور المذكورة وإن كانت لسببية وافقته فى خمسة دون خمسة وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير كقولك: جاءنى رجل عاقل أبوه ومررت بزيد الكريم غلامه ولا توافقه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لأنها فى الحقيقة للسببى لا للأول.

تقول: مررت برجل ذاهبة جاريته فتؤنث والموصوف مذكر ومررت بامرأة ذاهب أبوها فتذكر والموصوف مؤنث ومررت برجلين كثير مالهما فتفرد والموصوف مثنى وفروع المسائل كثيرة وقال أبو على فى تعليل كون الصفة تابعة للموصوف فيما ذكرنا من الأمور العشرة: لأن الصفة ينبغى أن تكون (على) وفق الموصوف فى المعنى فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحدًا والواحد جميعًا لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه هذا كلامه.

والدليل على أن الصفة هى الموصوف فى المعنى أنك إذا قلت: جاءنى رجل طلب فى الرجال فإن قلت: جاءنى رجل فقيه طلب فى الرجال الفقهاء وكلما زدت صفة قل العموم وقد تبلغ بالاسم كثرة الصفات إلى أن يكون لا شريك له كقولك: رأيت رجلًا فقيهًا شاعرًا أعور بزازًا كاتبًا فإن هذه الصفات لا يكاد يوجد اثنان مشتركان فى جملتها) [1].

(١) ـ توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز: ٢٥٨.

وقال ابن منظور: (وَالنَّعْتُ هُوَ اسمُ الفَاعِلِ نَحْوُ ضَارِبٍ وَالمَفعُولِ نَحْوُ مَضْرُوبٍ وَمَا يَرْجِعُ إليهما مِنْ طَرِيقِ المَعنى نَحوُ مِثْلٍ وَشِبْهٍ وَمَا يَجْرِى مَجْرَى ذَلِكَ يَقُولُونَ: رأَيت أَخاك الظَّرِيفَ فالأَخ هو المَوْصُوفُ وَالظَّرِيفُ هو الصِّفَةُ فَلِهَذَا قَالُوا لا يَجُوزُ أَن يُضَافَ الشَّيْءُ إِلَى صِفَتِهِ كَمَا لَا يَجُوزُ أَن يُضَافَ إِلَى نَفْسِهِ۞ لأَن الصِّفَة هِيَ المَوْصُوفُ عِنْدَهُمْ أَلا تَرَى أَن الظريف هو الأَخ) [1].

المبحث الثالث: أنواع الصفة

(ويرد فى الكلام على أربعة أضرب.

الأوّل: للتّخصيص مما يحتمله أمثاله نحو: مررت بزيد الظريف وبرجل كاتب.

الثّانى: لمجرّد المدح والثّناء كالأوصاف الجارية على الله سبحانه نحو: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ.

الثّالث: لمجرّد الذم والتحقير كقوله تعالى: فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ.

وهذان الضربان لا يوجد فيهما اشتراك وإبهام يحتاج إلى إيضاح وتخصيص وإنما هما على سبيل المدح والذّم.

الرّابع: لمجرّد التأكيد كقوله تعالى: (فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ) [الحاقة: ١٣] وقوله تعالى: (وَقالَ اللهُ لا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ) [النحل: ٥١] فقوله: «نفخة» و «إلهين» يدلّان على الوحدة۞ والاثنينيّة وإنّما ذكرهما تأكيد) [2].

(وجملة الأمر أن النعت إنما دخل الكلام لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض فى معرفة. فتخصيص النكرة كقولك: هذا رجل قائم خصصته من الرجال ممن ليس بقائم. وإزالة الاشتراك كقولك: هذا زيد البزاز أزلت الاشتراك الذى كان بينه وبين من له مثل اسمه وليس ببزاز.

وقد تكون الصفة لا لتخصيص ولا لإزالة اشتراك ولكنها تكون لثناء ومدح أو ذم مثل قولك: قال زيد العالم أو الجليل أو الشيخ الفاضل ونحوه وعلى هذا تحمل صفات القديم ثناؤه لأنها ليست لتخصيص ولا لإزالة اشتراك جل وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا.

---

(١) ـ لسان العرب ٩: ٣٥٦.

(٢) ـ البديع في علم العربية ١: ٣٠٩.

وإذا كانت النعوت إنما دخلت لهذه المعانى. والمعانى لا تخلو من أن تكون فعلية علاجية أو حلية ظاهرة أو صفات معنويةً أو نسبةً أبويةً أو بلديةً أو بواسطة مثل من كل ذلك بمثال.

فمثال الصفة الفعلية العلاجية: مررت برجل قائم وقائم أبوه. ومثال الصفة الحلية الظاهرة: مررت برجل طويل وطويل أبوه وقصير وقصير أخوه. ومثال الصفة المعنوية: مررت برجل عالم وعالم أبوه وفقيه وفقيه أخوه ونحوه. ومثال الصفة النسبية: مررت برجل حسنى وحسنى أبوه وبصرى وبصرى عمه. ومثال الصفة بواسطة قولك: مررت برجل ذى مال أى: صاحب مال) [1].

الفرق بين الصفة والاسم:

(أن الصفة ما كان من الاسماء مخصصا مفيدا مثل زيد الظريف وعمرو العاقل وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم فى الإعراب وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ويقع الكذب والصدق فى الصفة لاقتضائها الفوائد ولا يقع ذلك فى الاسم واللقب فالقائل للأسود أبيض على الصفة كاذب وعلى اللقب غير كاذب والصحيح من الكلام ضربان أحدهما يفيد فائدة الإشارة فقط وهو الاسم العلم واللقب وهو ما صح تبديله واللغة مجالها كزيد وعمرو لأنك لو سميت زيدا عمروا لم تتغير اللغة.

والثانى ينقسم أقساما فمنها ما يفيد إبانة موصوف من موصوف كعالم وحى.

ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا: لون وكون واعتقاد وإرادة.

ومنها ما يبين جنسا من جنس كقولنا: جوهر وسواء وقولنا شىء يقع على ما يعلم وإن لم يفد أنه يعلم) [2].

الفرق بين الصفة والحال:

(أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ.

والحال زيادة فى الفائدة والخبر.

قال المبرد: إذا قلت جاءنى عبد الله وقصدت إلى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو إثنين كل واحد عبد الله أو زيد قلت: الراكب أو الطويل أو العاقل وما أشبه ذلك من

---

(١) ـ شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن بابشاذ ٢: ٤١٣.

(٢) ـ معجم الفروق اللغوية أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ): ٣١٤.

الصفات لتفصل بين من تعنى وبين من خفت أن يلبس به كأنك قلت جاءنى زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول فإن لم ترد هذا ولكن أردت الإخبار عن الحال التى وقع فيها مجيئه قلت جاءنى زيد راكبا أو ماشيا فجئت بعده بذكره لا يكون نعتا له لأنه معرفة وإنما أردت أن مجيئه وقع فى هذه الحال ولم ترد جاءنى زيد المعروف بالركوب فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه) [1].

الفرق بين عطف البيان وبين الصفة:

(أن عطف البيان يجرى مجرى الصفة فى أنه تبيين للأول ويتبعه فى الإعراب كقولك: مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك زيد أى الأخوين مررت به والفرق بينهما أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص۞ لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك مررت بزيد الطويل فالطويل يجب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره فى كل شىء لم يجب أن يكون زيدا كما لو وافقه فى كل شىء لوجب أن يكون له مثل صفته) [2].

الفصل الثانى:

قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين:

المبحث الأول: قواعد فى الصفة والعطف

۞ـ قاعدة: (الصِّفَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتْبَعَ مَوْصُوفَهَا بِالعَطْفِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عطية والرازى وأبو حيان وابن عاشور فعند قوله تعالى: (قُل كَفى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلمُ الكِتابِ) [الرعد: ۴۳] قال ابن عطية: (وقيل: يريد الله تعالى كأنه استشهد بالله تعالى ثم ذكره بهذه الألفاظ التى

(١) ـ معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: ٣١٥.
(٢) ـ معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: ٣٥٩.

تتضمن صفة تعظيم. ويعترض هذا القول بأن فيه عطف الصفة على الموصوف وذلك لا يجوز وإنما تعطف الصفات بعضها على بعض) [1].

وبعد أن ذكر أبو حيان قول ابن عطية تعقَّبه بقوله: (وليس ذلك كما زعم من عطف الصفة على الموصوف؛ لأنَّ (مَن) لا يوصف بها ولا لشيء من الموصولات إلا بالذى والتى وفروعهما وذو وذوات الطائيتين.

وقوله: وإنما تعطف الصفات بعضها على بعض ليس على إطلاقه بل له شرط وهو أن تختلف مدلولاتها. ويعنى ابن عطية: لا تقول: (مررت بزيد والعالم) فتعطف والعالم على الاسم وهو علم لم يلحظ منه معنى صفة وكذلك: (الله علم).

ولـمَّا شعر بهذا الاعتراض مَن جعله معطوفاً على (الله) قدَّر قوله: (بالذى يستحق العبادة) حتى يكون من عطف الصفات بعضها على بعض لا من عطف الصفة على الاسم) [2].

وبيَّن السمين الحلبى أنَّ (ابن عطية إنما عَنَى الوصفَ المعنويَّ لا الصناعيَّ وأمَّا شرطُ الاختلافِ فمعلومٌ) [3].

وذكر الرازى قولاً أنَّ (من عنده علم الكتاب) هو الله تعالى وذكر قول الزجاج: (الأشبه أنَّ الله تعالى لا يستشهد على صحة حكمه بغيره) وبيَّن أنَّ هذا القول مُشْكِلٌ لأنَّ عطفَ الصفة على الموصوف وإن كان جائزاً فى الجملة إلا أنه خلاف الأصل [4].

وقد بيَّن الرازى أنَّ عطفَ الصفة على الموصوف بعيدٌ عن الفصاحة فعند قوله تعالى: (نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتابَ بِالحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْراةَ وَالإِنْجِيلَ. مِنْ قَبْلُ هُدىً لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الفُرْقانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقامٍ) [آل عمران: ٣ـ ٤] ذكر الرازى أقوالاً فى معنى الفرقان ثم بيَّن أنَّ حمله على القرآن بعيد من حيث إن قوله: (وَأَنْزَلَ الفُرْقانَ) عطف على ما قبله والمعطوف مغاير للمعطوف عليه والقرآن مذكور قبل هذا فهذا يقتضى أن يكون هذا الفرقان مغايرا للقرآن وبهذا الوجه يظهر ضعف القول الثالث لأن كون هذه الكتب فارقة بين الحق والباطل صفة لهذه الكتب وعطف الصفة

---

(١) ـ المحرر الوجيز ٣: ٣٢٠.
(٢) ـ البحر المحيط ٦: ٤٠٢.
(٣) ـ الدر المصون ٧: ٦٣.
(٤) ـ انظر: مفاتيح الغيب ١٩: ٥٥.

على الموصوف وإن كان قد ورد فى بعض الأشعار النادرة إلا أنه ضعيف بعيد عن وجه الفصاحة اللائقة بكلام الله تعالى [1].

وكذلك نبه ابن عاشور أن الصفة لا يصح أن تتبع موصوفها بالعطف فعند قوله تعالى: (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَالفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) [البقرة: ٥٣] قال: (والفرقان وصف لغوى للتفرقة فقد يطلق على كتاب الشريعة وعلى المعجزة وعلى نصر الحق على الباطل وعلى الحجة القائمة على الحق... والظاهر أن المراد به هنا المعجزة أو الحجة لئلا يلزم عطف الصفة على موصوفها إن أريد بالفرقان الكتاب الفارق بين الحق والباطل والصفة لا يجوز أن تتبع موصوفها بالعطف ومَن نظر ذلك بقول الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة فى المزدحم

فقد سها لأنَّ ذلك من عطف بعض الصفات على بعض لا من عطف الصفة على الموصوف كما نبَّه عليه أبو حيان) [2].

٢ـ قاعدة: (فى عَطْفِ الصِّفَاتِ نُكْتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذِكْرِهَا بِدُونِ العَطْفِ وَهِىَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوْصُوفِ فِى كُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشرى وابن عاشور فعند قوله تعالى: (الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ. الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالقَانِتِينَ وَالمُنْفِقِينَ وَالمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ) [آل عمران: ١٦ـ ١٧] قال ابن عاشور: (وعطف فى قوله: الصابرين وما بعده: سواء كان قوله: الصابرين صفة ثانية بعد قوله: الذين يقولون أم كان ابتداء الصفات بعد البيان طريقة ثانية من طريقتى تعداد الصفات فى الذكر فى كلامهم فيكون بالعطف وبدونه مثل تعدد الأخبار والأحوال إذ ليست حروف العطف بمقصورة على تشريك الذوات. وفى «الكشاف» أن فى عطف الصفات نكتة زائدة على ذكرها بدون العطف وهى الإشارة إلى كمال الموصوف فى كل صفة منها وأحال تفصيله على ما تقدم له فى قوله تعالى: والذين يؤمنون بما أنزل إليك [البقرة: ٤] مع أنه لم يبين هنالك شيئا من هذا وسكت الكاتبون عن بيان ذلك هنا وهناك وكلامه يقتضى أن الأصل عنده فى تعدد الصفات والأخبار ترك العطف

(١) ـ انظر: مفاتيح الغيب ٧: ١٣٣.
(٢) ـ باختصار من التحرير والتنوير ١: ٥٠٢.

فلذلك يكون عطفها مؤذنا بمعنى خصوصى يقصده البليغ ولعل وجهه أن شأن حرف العطف أن يستغنى به عن تكرير العامل فيناسب المعمولات وليس كذلك الصفات فإذا عطفت فقد نزلت كل صفة منزلة ذات مستقلة وما ذلك إلا لقوة الموصوف فى تلك الصفة حتى كأن الواحد صار عددا كقولهم واحد كألف ولا أحسب لهذا الكلام تسليما. وقد تقدم عطف الصفات عند قوله تعالى: والذين يؤمنون بما أنزل إليك فى سورة البقرة) [1].

وعند قوله تعالى: (لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ) [آل عمران: ١٥] قال الزمخشرى: (والواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم فى كل واحدة منها) [2].

وأما أبو حيان فقد تعقَّب على الزمخشرى قائلاً:

(ولا نعلم العطف فى الصفة بالواو يدل على الكمال) [3].

٣ـ قاعدة: (كُلُّ صِفَةٍ مِمَّا عُطِفَ بِالوَاوِ مُرَاداً بِهَا مَوْصُوفٌ غَيْرُ المُرَادِ بِمَوْصُوفِ الصِّفَةِ الأُخْرَى وكُلُّ صِفَةٍ عُطِفَتْ بِالفَاءِ أَنْ تَكُونَ حَالَةً أُخْرَى لِلمَوْصُوفِ المَعْطُوفِ بِالوَاوِ)

٤ـ قاعدة: (يَعْطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِي شَأْنِهَا أَنْ يَتَفَرَّعَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ)

هاتان القاعدتان ذكرهما ابن عاشور عند قوله تعالى: (وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا. وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا. وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا. فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا. فَالمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا. يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ. تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ. قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ. أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ) [النازعات ١ـ ٩]

قال: (نازعات ناشطات سابحات سابقات مدبرات فتلك صفات لموصوفات محذوفة تدل عليها الأوصاف الصالحة لها.

فيجوز أن تكون صفات لموصوفات من نوع واحد له أصناف تميزها تلك الصفات.

ويجوز أن تكون صفات لموصوفات مختلفة الأنواع بأن تكون كل صفة خاصية من خواص نوع من الموجودات العظيمة قوامه بتلك الصفة.

والذى يقتضيه غالب الاستعمال أن المتعاطفات بالواو صفات مستقلة لموصوفات مختلفة أنواع أو أصناف أو لموصوف واحد له أحوال متعددة وأن المعطوفات بالفاء صفات متفرعة

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣: ١٨٥.
(٢) ـ الكشاف ١: ٣٤٣.
(٣) ـ البحر المحيط ٣: ٥٨.

عن الوصف الذى عطفت عليه بالفاء فهى صفات متعددة متفرع بعضها عن بعض لموصوف واحد فيكون قسما بتلك الأحوال العظيمة باعتبار موصوفاتها.

وللسلف من المفسرين أقوال فى تعيين موصوفات هذه الأوصاف وفى تفسير معانى الأوصاف.

وأحسن الوجوه على الجملة أن كل صفة مما عطف بالواو مرادا بها موصوف غير المراد بموصوف الصفة الأخرى وأن كل صفة عطفت بالفاء أن تكون حالة أخرى للموصوف المعطوف بالواو كما تقدم. وسنتعمد فى ذلك أظهر الوجوه وأنظمها ونذكر ما فى ذلك من الاختلاف ليكون الناظر على سعة بصيرة.

وهذا الإجمال مقصود لتذهب أفهام السامعين كل مذهب ممكن فتكثر خطور المعانى فى الأذهان وتتكرر الموعظة والعبرة باعتبار وقع كل معنى فى نفس له فيها أشد وقع وذلك من وفرة المعانى مع إيجاز الألفاظ.

فالنازعات: وصف مشتق من النزع ومعانى النزع كثيرة كلها ترجع إلى الإخراج والجذب فمنه حقيقة ومنه مجاز.

فيحتمل أن يكون النازعات جماعات من الملائكة وهم الموكلون بقبض الأرواح فالنزع هو إخراج الروح من الجسد شبه بنزع الدلو من البئر أو الركية ومنهم قولهم فى المحتضر هو فى النزع. وأجريت صفتهم على صيغة التأنيث بتأويل الجماعة أو الطوائف كقوله تعالى: قالت الأعراب آمنا [الحجرات: ١٤]) (١).

٥ـ قاعدة: (العطفُ بالفَاءِ يُفيدَ تَسَبُّبَ مَجْمُوعِ الصِّفَتَيْنِ فِي الحُكْمِ المَقْصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأنُهَا فِي عَطْفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوْصُوفُهَا وَاحِداً)

عند قوله تعالى: (أَرَأَيْتَ الَّذِى يُكَذِّبُ بِالدِّينِ. فَذَلِكَ الَّذِى يَدُعُّ اليَتِيمَ. وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ المِسْكِينِ) [الماعون ١ـ ٣]

قال ابن عاشور: (والفاء لعطف الصفة الثانية على الأولى لإفادة تسبب مجموع الصفتين فى الحكم المقصود من الكلام وذلك شأنها فى عطف الصفات إذا كان موصوفها واحدا مثل

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٦١.

قوله تعالى: والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا [الصافات: ١- ٣]. فمعنى الآية عطف صفتى: دع اليتيم وعدم إطعام المسكين على جزم التكذيب بالدين.

وهذا يفيد تشويه إنكار البعث بما ينشأ عن إنكاره من المذام ومن مخالفة للحق ومنافيا لما تقتضيه الحكمة من التكليف وفى ذلك كناية عن تحذير المسلمين من الاقتراب من إحدى هاتين الصفتين بأنهما من صفات الذين لا يؤمنون بالجزاء) (١).

٦ـ قاعدة: (الفَاءُ إذا جاءتْ عاطفةً فى الصِّفاتِ إمَّا أنْ تدلَّ على ترتُّبِ معانيها فى الوُجود وإمَّا على ترتُّبِها فى التَّفاوتِ مِن بعض الوجوهِ وإمَّا على ترتُّبِ موصوفاتها فى ذلك)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشرى فعند قوله تعالى: (وَالصَّافَّاتِ صَفاً. فَالزَّاجِراتِ زَجْراً. فَالتَّالِياتِ ذِكْراً. إِنَّ إِلهَكُمْ لَواحِدٌ) [الصافات: ١ـ ٤] قال: (فإن قلت: ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة فى الصفات؟ قلت: إما أن تدل على ترتب معانيها فى الوجود كقوله:

يا لهف زيّابة للحرث الصّابح ... فالغانم فالآيب

كأنه قيل: الذى صبح فغنم فآب. وإما على ترتبها فى التفاوت من بعض الوجوه كقولك: خذ الأفضل فالأكمل واعمل الأحسن فالأجمل. وإما على ترتب موصوفاتها فى ذلك كقوله: رحم الله المحلقين فالمقصرين فعلى هذه القوانين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة فى الصفات.

فإن قلت: فعلى أى هذه القوانين هى فيما أنت بصدده؟ قلت: إن وحدت الموصوف كانت للدلالة على ترتب الصفات فى التفاضل وإن ثلثته فهى للدلالة على ترتب الموصوفات فيه بيان ذلك: أنك إذا أجريت هذه الأوصاف على الملائكة وجعلتهم جامعين لها فعطفها بالفاء يفيد ترتبا لها فى الفضل: إما إن يكون الفضل للصف ثم للزجر ثم للتلاوة وإما على العكس وكذلك إن أردت العلماء وقواد الغزاة. وإن أجريت الصفة الأولى على طوائف والثانية والثالثة على أخر فقد أفادت ترتب الموصوفات فى الفضل أعنى أن الطوائف الصافات ذوات فضل والزاجرات أفضل والتاليات أبهر فضلا أو على العكس وكذلك إذا أردت بالصافات:

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٥٦٤.

الطير وبالزاجرات: كل ما يزجر عن معصية. وبالتاليات: كل نفس تتلو الذكر فإن الموصوفات مختلفة) [1].

٧ـ قاعدة: (الجِنسانِ المُختلفانِ إذا اشتركا فى حُكمٍ لم يكن بدٌّ مِن توسيطِ العاطفِ بينهما)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشرى فعند قوله تعالى: (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِراتِ) [الأحزاب: ٣٥] قال: (فإن قلت: أى فرق بين العطفين أعنى عطف الإناث على الذكور وعطف الزوجين على الزوجين؟ قلت: العطف الأوّل نحو قوله تعالى ثَيِّباتٍ وَأَبْكاراً فى أنهما جنسان مختلفان إذا اشتركا فى حكم لم يكن بد من توسيط العاطف بينهما. وأما العطف الثانى فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع فكأن معناه: إنّ الجامعين والجامعات لهذه الطاعات أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ) [2].

٨ـ قاعدة: (إذا تكرَّرت النعوتُ لواحدةٍ فَتَارَةً يُتْرَكُ العَطْفُ وَتَارَةً تَشْتَرِكُ بِالعَطْفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (إذا تكررت النعوت لواحدة فَتَارَةً يُتْرَكُ العَطْفُ كَقَوْلِهِ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بنميم وَتَارَةً تَشْتَرِكُ بِالعَطْفِ كَقَوْلِهِ: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى. الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى} [الأعلى: ١ـ ٣] وَيُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ مَعَانِيهَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ: دُخُولُ العَاطِفِ يُؤْذِنُ بِأَنَّ كُلَّ صفة مستقلة.

وَالعَطْفُ أَحْسَنُ إِنْ تَبَاعَدَ مَعْنَى الصِّفَاتِ نَحْوَ: {هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالباطِنُ} [الحديد: ٣] وَإِلَّا فَلَا) [3].

---

(١) ـ الكشاف ٤: ٣٤.
(٢) ـ الكشاف ٣: ٥٣٩.
(٣) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٤٦.

المبحث الثانى: قواعد فى تعدد الصفات

٩ـ قاعدة: (إذا رَأَيْت الفعلَ بينَ صفتينِ قَدْ عادتْ إحداهُمَا عَلَى موضعِ الأخرى نَصبت الفِعلَ فإذا اختلف الصفتان: جاز الرَّفعُ والنَّصبُ)

الفراء (المتوفى ٢٠٧هـ): (وقوله: فَكانَ عاقِبَتَهُما أَنَّهُما فِي النَّارِ خالِدَيْنِ [الحشر: ١٧] وهى فِي قراءة عَبْد الله: فكان عاقبتُهما أنهما خالدان فى النار وفى قراءتنا «خالِدَيْنِ فِيها» نصب ولا أشتهى الرفع وإن كَانَ يجوز وذلك أن الصفة قَدْ عادت عَلَى النار مرتين والمعنى للخلود فإذا رَأَيْت الفعل بين صفتين قَدْ عادت إحداهما عَلَى موضع الأخرى نصبت الفعل فهذا من ذَلِكَ ومثله فِي الكلام قولك: مررت برجل عَلَى بابه متحملا بِهِ ومثله قول الشَّاعِر:

والزعفران على ترائبها ... شرقا بِهِ اللباتُ والنحْرُ

لأن الترائب هِيَ اللبات هاهنا فعادت الصفة باسمها الَّذِى وقعت عَلَيْهِ أولا فإذا اختلف الصفتان: جاز الرفع والنصب على حسن. من ذَلِكَ قولك: عَبْد اللَّه فِي الدار راغبٌ فيك.

ألا ترى أن (فِي) التى فِي الدار مخالفة (لفى) التى تكون فِي الرغبة والحجة ما يعرف به النصب من الرفع. ألا ترى الصفة الآخرة تتقدم قبل الأولى إلّا أنك تَقُولُ: هَذَا أخوك فِي يده درهم قابضًا عَلَيْهِ فلو قلت: هَذَا أخوك قابضًا عَلَيْهِ فِي يده درهم لم يجز. وأنت تَقُولُ: هَذَا رَجُل فِي يده درهم قائمٌ إلى زَيْد. ألا ترى أنك تَقُولُ: هَذَا رَجُل قائم إلى زَيْد فِي يده درهم فهذا يدل عَلَى المنصوب إذَا امتنع تقديم الآخر ويدل عَلَى الرفع إذَا سهل تقديم الآخر) (١).

١٠ـ قاعدة: (إذا اجتمعت صفات مفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى البداءة بالمفرد ثم بالظرف أو المجرور ثم بالجملة)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن الأثير وأبو حيان والسمين الحلبى.

قال أبو حيان: (وإذا اجتمعت صفات مفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى (البداءة) بالمفرد ثم بالظرف أو المجرور ثم بالجملة قال تعالى: «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه». ويجوز تقديم الجملة على المفرد نحو: «وهذا كتاب أنزلناه مبارك» و «بقوم يحبهم

(١) ـ معاني القرآن للفراء ٣: ١٤٦.

ويحبونه أذلة على المؤمنين» وهو كثير موجود فى كلام العرب فقول من خصه بالضرورة أو بنادر كلام أو بقليل فى الكلام ليس بشىء.

وفى البديع: الوصف بالجملة الفعلية أوقى منه بالجملة الاسمية وزعم أبو الفتح أن الصفة إذا كانت رافعة وثم صفة غير رافعة أنك تقدم غير الرافعة فتقول: مررت برجل عاقل قائم أبوه لأن الرافعة أشبهت الجملة فتكون بعد ما لا يرفع ويكون الظرف بعده ثم الجملة) [1].

وقال ابن الأثير: (فإن اجتمع مفرد وجملة فالأولى تقديم المفرد على الجملة۞ لأنَّه الأصل نحو: مررت برجل قائم أبوه منطلق وقد جاء الأمران فى/ التّنزيل قال الله تعالى: (وَهذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلناهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ) الأنبياء: ۵۰ وقال: (وَهذا كِتابٌ أَنْزَلناهُ مُبارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ) الأنعام: ۱۵۵ وعلى الثّانى قول النابغة:

وليل أقاسيه بطىء الكواكب

والوصف بالجملة الفعليّة أقوى منه بالجملة الاسمّية وأكثر وأكثر ما وصف من الأفعال بالماضى۞ لأنّه محقّق وأمّا المستقبل۞ ففيه خلاف نحو: مررت برجل يصيد غدا التّقدير فيه: يقدّر الصيد غدا وقوم يجعلون الوصف بالفعل حالا وهو عندهم أولى فأما قول الشاعر:

حتى إذا جنّ الظّلام واختلط ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

وقول أبى الدّرداء رحمه الله: (وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُر تَقْلَهْ) [2] فإنّما ذلك بمعنى: مقول عنده هذا القول كأنّه قال: جاءوا بمذق يتلوّن هذا اللّون يعنى به غبرة الذئب وكأنّه قال: وجدت الناس مقولا فيهم هذا القول) [3].

(ويحتمل عند ربهم أن يكون خبرا ثانيا وصفة وحالا. وكذلك يرزقون: يجوز أن يكون خبرا ثالثا وأن كون صفة ثانية. وقدم صفة الظرف على صفة الجملة لأن الأفصح هذا وهو: أن يقدم الظرف أو المجرور على الجملة إذا كانا وصفين ولأن المعنى فى الوصف بالزلفى عند

---

(١) ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٤: ١٩٢٩.

(٢) ـ (وَفِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرداء «وجَدْتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلَهْ» القِلَى: البُغْض. يُقَالُ: قَلَاه يَقْلِيه قِلًى وقَلًى إذا أبْغَضَه وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: «إذَا فَتَحت مَدَدْت. ويَقْلَاه: لُغَةٌ طيّىء». يَقُولُ: جَرِّب النَّاسَ فَإنَّكَ إذَا جَرَّبْتَهم قَلَيْتَهم وتَركْتَهُم لِما يَظْهر لَكَ مِنْ بَواطِن سَرائِرهم.

لَفْظَه لفظُ الأَمْر وَمَعْنَاهُ الخَبر: أَيْ مَنْ جَرَّبَهم وخَبَرهم أبْغَضُهم وتَركَهم. وَالهَاءُ فِي «تَقْلَه» للسَّكْت.

وَمَعْنَى نَظْم الحَدِيثِ: وجَدْت الناسَ مَقُولاً فيهم هذا القول). النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤: ١٠٥.

(٣) ـ البديع في علم العربية لابن الأثير ١: ٣٢٠.

الله والقرب منه أشرف من الوصف بالرزق. وأن يكون حالا من الضمير المستكن فى الظرف ويكون العامل فيه فى الحقيقة هو العامل فى الظرف) [1].

(والجملة من أنعم الله عليهما صفة لقوله: رجلان وصفا أولا بالجار والمجرور ثم ثانيا بالجملة. وهذا على الترتيب الأكثر فى تقديم المجرور أو الظرف على الجملة إذا وصفت بهما وجوز أن تكون الجملة حالا على إضمار قد وأن تكون اعتراضا فلا يكون لها موضع من الإعراب) [2].

وعند قوله تعالى: (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) (ومات صفة لأحد فقدم الوصف بالمجرور ثم بالجملة وهو ماض بمعنى المستقبل لأن الموت غير موجود لا محالة) [3].

قوله: {مِنْ عِبَادِهِ} (فيه قولان: أحدُهما: أنَّه حالٌ من الضميرِ المحذوفِ الذى هو عائدٌ على الموصولِ أو الموصوفِ والإضافةُ تقتضى التشريفَ. والثانى: أَنْ يكونَ صفةً ل «مَنْ» بعدَ صفةٍ على القولِ بكونِها نكرةً قاله أبو البقاء. وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءة بالجارِّ والمجرورِ على الجملةِ فى باب النعتِ عند اجتماعهما أَوْلَى لكونِه أقربَ إلى المفردِ فهو فى محلِّ نصبٍ على الأولِ وجَرٍّ على الثانى) [4].

(قوله: «أصابَتْ» هذه الجملة فى محل جر أيضاً صفةً ل «ريح» ولا يجوز أن تكونَ صفةً ل «صِرّ» لأنه مذكر. وبدأ أولاً بالوصف بالجار لأنه قريب من المفرد ثم بالجملة. هذا إنْ أعربنا «فيها» وحده صفةً ورَفَعْنا به «صِر» أمَّا إذا أعربناه خبراً مقدماً و «صِرٌّ» مبتدأ فهما جملة أيضاً) [5].

﴿١١﴾ـ قاعدة: (النُّعُوتُ المُتَعَدِّدَةُ يَجُوزُ أَنْ تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَنْ تُفصَلَ دُونَ عطفٍ)

عند قوله تعالى: (لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً) [الغاشية: ﴿١١﴾]

قال ابن عاشور: (وجملةُ: (لَا تَسْمَعُ فِيها لاغِيَةً) صفةٌ ثانيةٌ لـ (جَنَّةٍ) [الغاشية: ﴿١٠﴾] ترك عطفها على الصفة التى قبلها لأن النعوت المتعددة يجوز أن تعطف ويجوز أن تفصل دون

---

(١) ـ البحر المحيط ٣: ٤٢٩.
(٢) ـ البحر المحيط ٤: ٢١٩.
(٣) ـ البحر المحيط ٥: ٤٧٧.
(٤) ـ الدر المصون ١: ٥١٢.
(٥) ـ الدر المصون ٣: ٣٦١.

عطف قال فى «التسهيل»: «ويجوز عطف بعض النعوت على بعض وقال المرادى فى «شرحه» نحو قوله تعالى: الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى [الأعلى: ٢- ٤]. وقال: ولا يعطف إلا بالواو ما لم يكن ترتيب: فبالفاء... قال السهيلى: والعطف ب (ثم) جوازه بعيد. اهـ. قال الدماميني: وكذا فى الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقى إلى الله قال: ونص الواحدى فى قوله تعالى: لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم [آل عمران: ١١٨]. أن لا يألونكم وما بعده من الجمل (أى الثلاث) لا يكون صفات لعدم العاطف لكن ظاهر سكوت الجمهور عن وجوب العطف يشعر بجوازه فيها (أى الجمل) كالمفردات اهـ.

ابتدئ فى تعداد صفات الجنة بصفتها الذاتية وهو كونها عالية وثنى بصفة تنزيهها عما يعد من نقائص مجامع الناس ومساكن الجماعات وهو الغوغاء واللغو وقد جردت هذه الجملة من أن تعطف على عالية [الغاشية: ١٠] مراعاة لعدم التناسب بين المفردات والجمل وذلك حقيق بعدم العطف لأنه أشد من كمال الانقطاع فى عطف الجمل) [1].

١٢ـ قاعدة: (الصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنعوت والقطع فى كلها أو بعضها وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن سيده فعند قوله تعالى: (إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ العَظِيمُ. التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ المُنْكَرِ وَالحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ المُؤْمِنِينَ. مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الجَحِيمِ) [التوبة: ١١١ـ ١١٣] قال: (..إعراب التائبون قيل: هو مبتدأ خبره مذكور وهو العابدون وما بعده خبر بعد خبر أى: التائبون فى الحقيقة الجامعون لهذه الخصال. وقيل: خبره الآمرون. وقيل: خبره محذوف بعد تمام الأوصاف وتقديره: من أهل الجنة أيضاً وإن لم يجاهد قاله الزجاج كما

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٣٠٠.

قال تعالى: {وَكُلّا وَعَدَ اللهُ الحُسْنى} [الحديد: ١٠] ولذلك جاء: {وَبَشِّرِ المُؤْمِنِينَ} وعلى هذه الأعاريب تكون الآية معناها منفصل من معنى التى قبلها. وقيل: التائبون خبر مبتدأ محذوف تقديره هم التائبون أى الذين بايعوا الله هم التائبون فيكون صفة مقطوعة للمدح ويؤيده قراءة أبى وعبد الله والأعمش: التايبين بالياء إلى والحافظين نصباً على المدح. قال الزمخشرى: ويجوز أن يكون صفة للمؤمنين وقاله أيضاً: ابن عطية. وقيل: يجوز أن يكون التائبون بدلاً من الضمير فى يقاتلون.

والصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنعوت والقطع فى كلها أو بعضها وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف. ولما كان الأمر مبايناً للنهى إذ الأمر طلب فعل والنهى ترك فعل حسن العطف فى قوله: والناهون ودعوى الزيادة أو واو الثمانية ضعيف.

ولو كانوا جملة معطوفة على حال مقدرة وتقدم لنا الكلام على مثل هذا التركيب أنّ ولو تأتى لاستقصاء ما لولاها لم يكن ليدخل فيما قبلها ما بعدها. ودلت الآية على المبالغة فى إظهار البراءة عن المشركين والمنافقين والمنع من مواصلتهم ولو كانوا فى غاية القرب) [١].

١٣ـ قاعدة: (قد يَكُونُ الاستئنافُ بإعادةِ الصِّفَة أحسنَ وأبلغَ)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الزمخشرى فعند قوله تعالى: (أُولئِكَ عَلى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ) [البقرة: ٥] قال: (وإن جعلته تابعاً للمتقين وقع الاستئناف على أولئك كأنه قيل: ما للمستقلين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى؟ فأجيب بأنّ أولئك الموصوفين غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلا وبالفلاح آجلا. واعلم أنّ هذا النوع من الاستئناف يجىء تارة بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث كقولك: قد أحسنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان. وتارة بإعادة صفته كقولك: أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك منك فيكون الاستئناف بإعادة الصفة أحسن وأبلغ لانطوائها على بيان الموجب وتلخيصه) [٢].

---

(١) ـ إعراب القرآن لابن سيده ٥: ٣٣١.
(٢) ـ الكشاف ١: ٤٤..

﴿١٤﴾ـ قاعدة: (إذا اجتمعَ البَدَلُ والوصفُ قُدِّمَ الوصفُ على البَدَلِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو حيان والسمين الحلبي

فعند قوله تعالى: (قائِماً بِالقِسْطِ) آل عمران: ﴿١٨﴾ قال الزمخشري: (فإن قلت أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة كقولك: الحمد لله الحميد «إنا معشر الأنبياء لا نورث». إنا بنى نهشل لا ندعى لأب﴿ قلت: قد جاء نكرة فى قول الهذلى:

ويأوى إلى نسوة عطل... وشعثا مراضيع مثل السعالى)

وتعقب أبو حيان على الزمخشرى قائلاً: (وفى ذلك تخليط وذلك أنه لم يفرق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم وبين المنصوب على الاختصاص وجعل حكمهما واحدا وأورد مثالا من المنصوب على المدح وهو: الحمد لله الحميد ومثالين من المنصوب على الاختصاص وهما: «إنا معشر الأنبياء لا نورث» إنا بنى نهشل لا ندعى لأب والذى ذكر النحويون أن المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم قد يكون معرفة وقبله معرفة يصلح أن يكون تابعا لها وقد لا يصلح وقد يكون نكرة كذلك وقد يكون نكرة وقبلها معرفة فلا يصلح أن يكون نعتا لها نحو قول النابغة:

أقارع عوف لا أحاول غيرها ... وجوه قرود يبتغى من يخادع

فانتصب: وجوه قرود على الذم. وقبله معرفة وهو قوله: أقارع عوف.

وأما المنصوب على الاختصاص فنصبوا على أنه لا يكون نكرة ولا مبهما ولا يكون إلا معرفا بالألف واللام أو بالإضافة أو بالعلمية أو بأى ولا يكون إلا بعد ضمير متكلم مختص به أو مشارك فيه وربما أتى بعد ضمير مخاطب. وأما انتصابه على أنه صفة للمنفى فقال الزمخشرى: فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفة للمنفى كأنه قيل: لا إله قائما بالقسط إلا هو﴿ قلت: لا يبعد فقد رأيناهم يتسعون فى الفصل بين الصفة والموصوف ثم قال: وهو أوجه من انتصابه عن فاعل: شهد وكذلك انتصابه على المدح. انتهى. وكان قد مثل فى الفصل بين الصفة والموصوف بقوله: لا رجل إلا عبد الله شجاعا. ويعنى أن انتصاب: قائما على أنه صفة لقوله: إله أو لكونه انتصب على المدح أوجه من انتصابه على الحال من فاعل: شهد وهو الله. وهذا الذى ذكره لا يجوز لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المعطوفان اللذان هما:

الملائكة وأولو العلم وليسا معمولين من جملة لا إله إلا هو بل هما معمولان: لشهد وهو نظير: عرف زيد أن هندا خارجة وعمرو وجعفر التميمية. فيفصل بين هندا والتميمية بأجنبى ليس داخلا فيما عمل فيها وفى خبرها بأجنبى وهما: عمرو وجعفر المرفوعان بعرف المعطوفان على زيد.

وأما المثال الذى مثل به وهو: لا رجل إلا عبد الله شجاعا فليس نظير تخريجه فى الآية لأن قولك: إلا عبد الله يدل على الموضع من: لا رجل فهو تابع على الموضع فليس بأجنبى.

على أن فى جواز هذا التركيب نظرا لأنه بدل و: شجاعا وصف والقاعدة أنه: إذا اجتمع البدل والوصف قدم الوصف على البدل وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح فصار من جملة أخرى على المذهب.

وأما انتصابه على القطع فلا يجىء إلا على مذهب الكوفيين وقد أبطله البصريون.

والأولى من هذه الأقوال كلها أن يكون منصوبا على الحال من اسم الله والعامل فيه: شهد وهو قول الجمهور) [1].

وعند قوله تعالى: (وَعَدَ اللهُ المُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِناتِ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَمَساكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ ذلِكَ هُوَ الفَوْزُ العَظِيمُ)

قال الزمخشرى: (وعدن علم لقوله تعالى: جنات عدن التى وعد الرحمن عباده ويدل عليه ما روى أبو الدرداء وساق الحديث المتقدم الذكر عن أبى الدرداء وإنما استدل بالآية على أن عدنا علم لأن المضاف إليها وصف بالتى وهى معرفة فلو لم تكن جنات مضافة لمعرفة لم توصف بالمعرفة)

وقد تعقب أبو حيان على الزمخشرى فقال: (ولا يتعين ذلك إذ يجوز أن تكون التى خبر مبتدأ محذوف أو منصوبا بإضمار أعنى: أو أمدح أو بدلا من جنات

ويبعد أن تكون صفة لقوله: الجنة للفصل بالبدل الذى هو جنات والحكم أنه إذا اجتمع النعت والبدل قدم النعت وجىء بعده بالبدل) [2].

(الوجهُ الثانى من أوجهِ نصبِ «قائماً» نصبُه على النعتِ للمنفيّ بلا كأنه قيل: لا إلَه قائماً بالقسطِ إلا هو. قال الزمخشرى: «فإنْ قلت: هَل يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للمنفى كأنه قيل: لا

---

(١) ـ البحر المحيط ٣: ٦٣.

(٢) ـ البحر المحيط ٥: ٤٦١.

إله قائماً بالقسطِ إلا هو﴾ قلت: لا يَبْعُدُ فقد رَأَيْناهم يَتَّسِعون فى الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ» ثم قال: «وهو أَوْجَهُ مِن انتصابهِ عن فاعلِ» شَهِد « وكذلك انتصابُه على المَدْح».

قال الشيخ: وكان الزمخشرى قد مَثَّل فى الفصلِ بين الصفةِ والموصوفِ بقولِه: «لا رجلَ إلا عبدُ الله شجاعاً قال:» وهذا الذى ذَكَره لا يجوزُ لأنه فَصَلَ بين الصفةِ والموصوفِ بأجنبى وهو المعطوفان اللذان هما «والملائكةُ وأولوا العلم» وليسا معمولَيْنِ لشىءٍ من جملةِ «لا إله إلا هو» بل هما معمولان لشَهِدَ وهو نظيرُ: «عَرَفَ زيدٌ أنَّ هنداً خارجةٌ وعمروٌ وجعفرٌ التميمية» فَيُفْصَلُ بين «هند والتميمية» بأجنبى ليس داخلاً فى حَيِّز ما عمل فيها وذل الأجنبىُّ هو «وعمرو وجعفر» المرفوعان المعطوفان على «زيد». وأمَّا المثالُ الذى مَثَّل به وهو «لا رجلَ إلا عبدُ الله شجاعاً» فليس نظيرَ تخريجِهِ فى الآية لأنَّ قولَك «إلا عبدُ الله» بدلُ على الموضعِ من «لا رجلَ» فهو تابعٌ على الموضعِ فليس بأجنبى على أَنَّ فى جوازِ هذه التركيبِ نظراً لأنه بدلٌ و «شجاعاً» وصفٌ والقاعدةُ أنه إذا اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّم الوصفُ﴿ وسَببُ ذلك أنه على نية تكرارِ العامل على الصحيح فصار من جملة أخرى على هذا المذهب) [1].

(يغشى طائفة منكم) (هم المؤمنون. ويدل هذا على أن قوله: ثم أنزل عليكم عام مخصوص لأنه فى الحقيقة ما أنزل إلا على من آمن.

وقرأ حمزة والكسائى: تغشى بالتاء حملا على لفظ أمنة هكذا قالوا. وقالوا: الجملة فى موضع الصفة وهذا ليس بواضح لأن النحويين نصوا على أن الصفة مقدمة على البدل وعلى عطف البيان إذا اجتمعت. فمن أعرب نعاسا بدلا أو عطف بيان لا يتم له ذلك﴿ لأنه مخالف لهذه القاعدة ومن أعربه مفعولا من أجله ففيه أيضاً الفصل بين النعت والمنعوت بهذه الفضلة. وفى جواز ذلك نظر مع ما نبهنا عليه من فوات الشرط وهو: اتحاد الفاعل. فإن جعلت تغشى جملة مستأنفة وكأنها جواب لسؤال من سأل: ما حكم هذه الأمنة﴿ فأخبر تعالى تغشى طائفة منكم جاز ذلك) [2].

---

(1) ـ الدر المصون ٣: ٧٧.
(2) ـ البحر المحيط ٣: ٣٩٠.

(قوله: {يغشى} قرأ حمزة والكسائى بالتاء من فوق والباقون بالياء من تحت وخَرَّجوا قراءةَ حمزة والكسائى على أنها صفةُ ل «أَمَنَة» مراعاةً لها. ولا بُدَّ من تفصيلٍ وهو: إنْ أَعْرَبوا «نُعاساً» بدلاً أو عطفَ بيان أَشْكَلَ قولُهم مِنْ وجهين أحدُهما: أنَّ النحاةَ نَصُّوا على أنه إذا اجتمع الصفةُ والبدلُ أو عطفُ البيان قُدِّمتِ الصفةُ وأُخِّر غيرُها. وهنا قد قَدَّموا البدلَ أو عطفَ البيانِ عليها. والثانى: أن المعروفَ فى لغة العرب أن تُحَدِّث عن البدل لا عن المبدل منه تقول: «هندٌ حسنُها فاتِنٌ» ولا يجوزُ: «فاتنةٌ» إلا قليلاً فَجَعْلُهم «نُعاساً» بدلاً من «أمنة» يَضْعُفُ بهذا فإنْ قيل: قد جاءَ مراعاةُ المبدلِ منه فى قوله:

فكأنه لَهِقُ السَّراةِ كأنه ... ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ

فقال: «مُعَيَّن» مراعاةً للهاء فى «كأنه» ولم يراعِ البدلَ وهو «حاجَبْيه» ومثلُه قولُه:

إنَّ السيوفَ غُدُوَّها ورَواحَها ... تَرَكَتْ هوازنَ مثلَ قَرْن الأعْضَبِ

فقال: «تَرَكَتْ» مراعاةً للسيوف ولو راعَى البدلَ لقال: «تركا». فالجواب: أن هذا وإنْ كان قد قال به بعض النحويين مستنداً إلى هذين البيتين مؤولٌ بأنَّ «مُعَيَّن» خبرٌ عن «حاجبيه» لجريانهما مَجْرى الشىء الواحدِ فى كلام العرب وأنَّ نَصْبَ «غدوها ورواحها» على الظرفِ لا على البدل) [1].

وعند قوله تعالى: (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) الفاتحة: ٧ قال السمين الحلبى: (وقيل: إنَّ نَصْبَ «غيرَ» بإضمار أعنى ويُحكى عن الخليل. وقدَّر بعضُهم بعد «غير» محذوفاً قال: التقديرُ: غيرَ صراطِ المغضوبِ وأَطْلَقَ هذا التقديرَ فلم يقيِّدْه بجرِّ «غير» ولا نصبِه ولا يتأتَّى إلا مع نصبها وتكون صفةً لقوله: {الصراط المستقيم} وهذا ضعيفٌ لأنه متى اجتمع البدلُ والوصفُ قُدِّم الوصفُ فالأولى أن يكون صفةً ل «صراطَ الذين» ويجوز أن تكونَ بدلاً من {الصراط المستقيم} أو من {صِرَاطَ الذين} إلا انه يلزم منه تكرارُ البدل وفى جوازِه نظرٌ وليس فى المسألة نقلٌ إلا انهم قد ذكروا ذلك فى بدلِ البَداء خاصة أو حالاً من «الصراط» الأول أو الثانى) [2].

وعند قوله تعالى: {لَهُ خُوَارٌ} الأعراف: ١٤٨ قال: (فى محل النصب نعتاً ل «عِجْلاً» وهذا يقوِّى كونَ «جسداً» نعتاً لأنه إذا اجتمع نعت وبدل قُدِّمَ النعتُ على البدل) [3].

---

(١) ـ الدر المصون ٣: ٤٤٥.
(٢) ـ الدر المصون ١: ٧٤.
(٣) ـ الدر المصون ٥: ٤٦٠.

﴿١٥﴾ـ قاعدة: (متى اجتمعتْ صفةٌ صريحةٌ وأخرى مؤولةٌ وجبَ تقديمُ الصَّريحةِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبى فعند قوله تعالى (أَذِلَّةٍ عَلَى المؤمنين أَعِزَّةٍ عَلَى الكافرين) [المائدة: ﴿٥٤﴾] قال: (هاتان صفتان أيضاً لقوم واستدلَّ بعضُهم على جوازِ تقديمِ الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة بهذه الآيةِ فإنَّ قوله: {يُحِبُّهم} صفةٌ وهى غير صريحة لأنها جملة مؤولة بمفرد وقوله «أذلة - أعزة» صفتان صريحتان لأنهما مفردتان وأمَّا غيره من النحويين فيقول: متى اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤولة وجبَ تقديمُ الصريحةِ إلا فى ضرورة شعر...

وعند هذا القائل أنه يُبدأ بالمفرد ثم بالظرف أو عديلِه ثم بالجملة وعلى ذلك جاء قوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ} [غافر: ﴿٢٨﴾] وهذه الآية حجةٌ عليه وكذا قوله تعالى: {وهذا كِتَابٌ أَنزَلنَاهُ مُبَارَكٌ} [الأنعام: ﴿٩٢﴾]. قال الشيخ: «وفيها دليلٌ على بطلان مَنْ يعتقد وجوب تقديم الوصفِ بالاسم على الوصف بالفعل إلا فى ضرورة» ثم ذَكَرَ الآيةَ الأخرى. قلت: وليس فى هاتين الآيتين الكريمتين ما يَرُدُّ قولَ هذا القائل. أما هذه الآية فيحتمل أن يكون قولُه تعالى: {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} جلمةَ اعتراض لأنَّ فيها تأكيداً وتسديداً للكلام وجملةُ الاعتراض تقعُ بين الصفةِ وموصوفِها كقوله تعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} [الواقعة: ﴿٧٦﴾] ف «عظيم» صفةٌ ل «قَسَم» وقد فَصَل بينهما بقولُه: {لَّوْ تَعْلَمُونَ} فكذلك فَصَلَ هنا بين قوله «بقوم» وبين صفتهم وهى «أذلة - أعزة» بقولِه {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} فعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب. وأمَّا {وهذا كِتَابٌ أَنزَلنَاهُ مُبَارَكٌ} فلا نسلِّم أن «مبارك» صفةٌ بل يجوزُ أن يكونَ خبراً عبد خبر ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوفٍ أى: هو مبارك ولو استدل على ذلك بآيتين غير هاتين لكان أقوى وهما قوله تعالى: {مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحْدَثٍ} [الأنبياء: ﴿٢﴾] {وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرحمن مُحْدَثٍ} [الشعراء: ﴿٥﴾] فقدَّم الوصفَ بالجارِّ على الوصف بالصريح ويحتمل أَنْ يُقال: لا نُسَلِّم أن «مِنْ ربهم» و «مِنَ الرحمن» صفتان لجواز أَنْ يكونا حالين مُقَدَّمَيْن من الضمير المستترِ فى «مُحْدَثٍ» أى: مُحْدَثٍ إنزالُه حالَ كونه من ربهم) [(١)].

(١) ـ الدر المصون ٤: ٣٠٧.

﴿١٦﴾ـ قاعدة: (إذا كان هناك صفتان من نوعين مختلفى المعانى جىء بالواو للدلالة على الاختلاف فى النوع)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الطبرى فعند قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلا بِاليَوْمِ الآخِرِ} [النساء: ﴿٣٨﴾] قال: (ففى فصل الله بين صفة الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر وصفة الفريق الآخر الذين وصفهم فى الآية قبلها وأخبر أنّ لهم عذابًا مهينًا بـ "الواو" الفاصلة بينهم ما ينبئ عن أنهما صفتان من نوعين من الناس مختلفى المعانى وإن كان جميعهم أهلَ كفر بالله.

ولو كانت الصفتان كلتاهما صفة نوع من الناس لقيل إن شاء الله: "وأعتدنا للكافرين عذابًا مهينًا" "الذين ينفقون أموالهم رئاء الناس" ولكن فصل بينهم بـ "الواو" لما وصفنا.

فإن ظن ظان أن دخول "الواو" غير مستنكر فى عطف صفة على صفة لموصوف واحد فى كلام العرب = فإنّ ذلك وإن كان كذلك فإن الأفصح فى كلام العرب إذا أريد ذلك ترك إدخال "الواو". وإذا أريد بالثانى وصفٌ آخر غير الأوّل إدخال "الواو". وتوجيه كلام الله إلى الأفصح الأشهر من كلام مَنْ نزل بلسانه كتابُه أولى بنا من توجيهه إلى الأنكر من كلامهم) [1].

﴿١٧﴾ـ قاعدة: (حقُّ الصِّفةِ الواردةِ بعد متعدِّد أنْ تعودَ إلى جميعِه ما لم يكن مانعٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَيُعَذِّبَ المُنافِقِينَ وَالمُنافِقاتِ وَالمُشْرِكِينَ وَالمُشْرِكاتِ الظَّانِّينَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَساءَتْ مَصِيراً) [الفتح: ﴿٦﴾] قال: (وعطف المنافقات نظير عطف المؤمنات [الفتح: ﴿٥﴾] المتقدم لأن نساء المنافقين يشاركنهم فى أسرارهم ويحضون ما يبيتونه من الكيد ويهيئون لهم إيواء المشركين إذا زاروهم.

---

(١) ـ تفسير الطبري ٨: ٣٥٧.

وقوله: الظانين صفة للمذكورين من المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات فإن حق الصفة الواردة بعد متعدد أن تعود إلى جميعه ما لم يكن مانع لفظى أو معنوى) [1].

المبحث الثالث: قواعد فى أنواع الصفة

١٨ـ قاعدة: (الصِّفةُ قَد تَأتى على وَجهِ التَّأكيد)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن جنى والواحدى والجرجانى وأبو حيان.

فقد قال الجرجانى: (وإذا نظَرْتم فى الصَّفة مثلاً فعَرَفْتم أنها تَتْبع الموصوفَ وأن مثالها قولك: "جاءنى رجل ظريف" و "مررت بزيدٍ الظريفِ" هل ظَننتُم أنَّ وراءَ ذلك علمًا وأن ههنا صِفةً تُخصِّص وصفةً تُوضح وتُبين وأن فائدةَ التخصيص غيرُ فائدةِ التَّوضيح كما أن فائدةَ الشِّياع غيرُ فائدةِ الإبهام وأنَّ مِنَ الصفةِ صفة لا يكون يها تخصيص ولا توضيح ولكن يوتى بها مؤكِّدةً كقولهم: "أَمسِ الدابرُ" وكقوله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَة} [سورة الحاقة: ١٣] وصفةً يُراد بها المدحُ والثناءُ كالصفاتِ الجاريةِ على اسْم الله تعالى جَدّه) [2].

وعند قوله تعالى: {لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ} [سبأ: ٥] قال الواحدى: (والرجز العذاب بدلالة قوله: {فَأَنْزَلنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ)} [البقرة: ٥٩]. وقوله: {لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ} [الأعراف: ١٣٤] فمعنى قوله: {لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ}: لهم عذابٌ من عذاب أليم وإذا كان عذابهم من عذاب أليم كان عذابهم أليمًا قوله: {مِنْ رِجْز} على هذا صفة للعذاب لأنه نكرة من رفع أليماً كان المعنى: لهم عذاب أليم من عذاب وليس فائدته كالفائدة فى القراءة الأولى وإذا كان كذلك فيحمل على أمرين: أحدهما: أن قوله {من رجز} يكون صفة مؤكدة والصفة قد تجىء على وجه التأكيد كما روى فى بعض الحروف (وَلِيَ نَعْجَةٌ أنثى) وقوله: {وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى} [النجم: ٢٠] وقولهم: أمس الدابر) [3].

وعند قوله سبحانه: (فَإِنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ) [النساء: ١١] قال أبو حيان: (واسم كان الضمير العائد على أحد قسمى الأولاد والخبر نساء بصفته الذى هو فوق اثنتين لأنه لا تستقل

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢٦: ١٥٣.
(٢) ـ دلائل الإعجاز ١: ٣٠.
(٣) ـ التفسير البسيط ٢٠: ١٣٦.

فائدة الأخبار بقوله: نساء وحده وهى صفة للتأكيد ترفع أن يراد بالجمع قبلهما طريق المجاز إذ قد يطلق الجمع ويراد به التثنية. وأجاز الزمخشرى أن يكون نساء خبرا ثانيا لكان وليس بشيء لأن الخبر لا بد أن تستقل به فائدة الإسناد. ولو سكت على قوله فإن كن نساء لكان نظير إن كان الزيدون رجالا وهذا ليس بكلام. وقال بعض البصريين: التقدير وإن كان المتروكات نساء فوق اثنتين. وقدره الزمخشرى: البنات أو المولودات) [1].

وعند قوله سبحانه: (وَهذا كِتابٌ أَنْزَلناهُ مُبارَكٌ) [الأنعام: ٩٢] قال: (أى وهذا القرآن لما ذكر وقرر أن إنكار من أنكر أن يكون الله أنزل على بشر شيئا وحاجهم بما لا يقدرون على إنكاره أخبر أن هذا الكتاب الذى أنزل على الرسول مبارك كثير النفع والفائدة ولما كان الإنكار إنما وقع على الإنزال فقالوا: ما أنزل الله وقيل: قل من أنزل الكتاب كان تقديم وصفه بالإنزال آكد من وصفه بكونه مباركاً ولأن ما أنزل الله تعالى فهو مبارك قطعا فصارت الصفة بكونه مباركا كأنها صفة مؤكدة إذ تضمنها ما قبلها) [2].

وعند قوله سبحانه: (وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ) [فصلت: ٤٥] قال: (ومريب صفة توكيدية) [3].

وعند قوله تعالى: (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلهاً آخَرَ لا بُرْهانَ لَهُ بِهِ) [المؤمنون: ١١٧] قال: (ولا برهان له به: صفة لازمة لا للاحتراز من أن يكون ثم آخر يقوم عليه برهان فهى مؤكدة كقوله: يطير بجناحيه) [4].

(وقد يؤكد بالصفة كما تؤكد هى نحو قولهم: أمس الدابر وأمس المدبر وقول الله عز اسمه: {إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ} [النحل: ٥١] وقوله تعالى: {وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى} [النجم: ٢٠] وقوله سبحانه: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} [الحاقة: ١٣]) [5].

١٩ـ قاعدة: (الحالُ والصِّفةُ قد يجيئانِ بِمَعنى التَّعليلِ)

---

(١) ـ البحر المحيط ٣: ٥٣٦.
(٢) ـ البحر المحيط ٤: ٥٨٢.
(٣) ـ البحر المحيط ٦: ٤١٤.
(٤) ـ البحر المحيط ٧: ٥٨٩.
(٥) ـ الخصائص لابن جني ٣: ١٠٧.

هذه القاعدة مستفادة من الإمام أبي حيان فعند قوله تعالى: (وَمِنْ آياتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ) الروم: ﴿٤٦﴾ قال: (وليذيقكم: عطف على معنى مبشرات فالعامل أن يرسل ويكون عطفا على التوهم كأنه قيل: ليبشروكم والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل. تقول: أهن زيد أسيأ وأكرم زيدا العالم تريد لإساءته ولعلمه. وقيل: ما يتعلق به اللام محذوف أى ولكنا أرسلناها) [١].

﴿٢٠﴾ـ قاعدة: (الصِّفَةُ تَخصِيصٌ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى والزمخشرى والهمذانى والسمين الحلبى فعند قوله تعالى: {فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ} [الأعراف: ﴿٤٤﴾] بيَّن الواحدى أنَّ ({بَيْنَهُمْ} قال أبو على: (يحتمل أمرين۞ الأحسن فيه أن يكون ظرفًا لـ (مؤذن) كما تقول: أعْلَمَ وسْطَهُمْ معلم ولا تُجعل صفة للنكرة۞ لأن اسم الفاعل إذا أُعمل عمل الفعل لم يوصف كما لا يُصغّر۞ لأن الصفة تخصيص والفعل وما أُجرى مجراه لا يلحقه تخصيص والتصغير كالوصف ومن ثم لم يستحسن (هذا ضويرب زيدًا) كما لا يستحسن (هذا ضارب ظريف زيدًا) ولأنك فى هذا تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبى وذلك أن {مُؤَذِّنٌ} عامل فى {أَنْ لَعْنَةُ اللهِ} فإذا جعلت {بَيْنَهُمْ} صفة [فقد فصلت بين العامل والمعمول بالأجنبى وإن شئت جعلت {بَيْنَهُمْ} صفة]۞ لأن التقدير فأذن مؤذن بينهم بأن لعنة الله ومعنى الفعل قد يعمل فى الجار ويصل إليه وإن فصل بينهما بالصفة كما تقول: هذا مارّ أمس يزيد والأول الوجه والجار المقدر إن شئت جعلته متعلقًا بمؤذن وإن جعلته متعلقًا بأذن) [٢].

وعند قوله تعالى: (يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنْكُمْ) [المائدة: ﴿٩٥﴾] قال الزمخشرى: (وقرأ محمد بن جعفر ذو عدل منكم أراد يحكم به من يعدل منكم ولم يرد الوحدة.

وقيل: أراد الإمام هَدْياً حال عن جزاء فيمن وصفه بمثل۞ لأنَّ الصفة خصصته فقرَّبته من المعرفة أو بدل عن مثل فيمن نصبه) [٣].

---

(١) ـ البحر المحيط ٨: ٣٩٨.
(٢) ـ التفسير البسيط ٩: ١٤٦.
(٣) ـ الكشاف ١: ٦٧٩.

وعند قوله تعالى: (هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ) [الأنعام: ۲] قال الزمخشرى: (فإن قلت: المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفا وجب تأخيره فلم جاز تقديمه فى قوله: وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ۞ قلت: لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة كقوله: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقرة: ۲۲۱]. فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندى ثوب جيد ولى عبد كيس وما أشبه ذلك فما أوجب التقديم۞ قلت: أوجبه أن المعنى: وأى أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم) [۱].

وعند قوله سبحانه: (حم. تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) [فصلت: ۱ـ ۲] قال الزمخشرى: (إن جعلت حم اسما للسورة كانت فى موضع المبتدأ. وتَنْزِيلٌ خبره. وإن جعلتها تعديد للحروف كان تَنْزِيلٌ خبرا لمبتدأ محذوف وكِتابٌ بدل من تنزيل. أو خبر بعد خبر. أو خبر مبتدأ محذوف. وجوز الزجاج أن يكون تَنْزِيلٌ مبتدأ وكِتابٌ خبره. ووجهه أن تنزيلا تخصص بالصفة فساغ وقوعه مبتدأ [۲].

وعند قوله تعالى: (وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِى) [المائدة: ۱۱۰] قال الهمذانى: (وقوله: {مِنَ الطِّينِ} متعلق بقوله: {تَخْلُقُ} و {مِنَ} لابتداء غاية الخلق. ومفعول {تَخْلُقُ} محذوف والكاف فى {كَهَيْئَةِ} فى موضع نصب على أنها صفة لذلك المفعول تقديره: وإذ تخلق من الطين هيئة مثل هيئة الطير وكذلك قوله: {بِإِذْنِى} فى موضع الصفة للهيئة المحذوفة ولك أن تجعله حالًا منها۞ لأنها خصصت بالوصف. ومعنى {بِإِذْنِى}: بتسهيلى وإرادتى) [۳].

وعند قوله تعالى: (أَمِ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ) [الأنبياء: ۲۱] قال الهمذانى: ({مِنَ الأَرْضِ} يجوز أن يكون من صلة الاتخاذ و {مِنَ} لابتداء الغاية. وأن يكون فى موضع الصفة لـ {آلِهَةً} وكذا {يُنْشِرُونَ}.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون {هُمْ يُنْشِرُونَ} حالًا من {آلِهَةً} لكونها خصصت بالصفة أو من المنوى فى الظرف۞ قلت: لا لأن الجملة الاسمية إذا وقعت حالًا لا بد لها من رابط وهو الواو فى الأمر العام) [۴].

---

(۱) ـ الكشاف ۲: ٤.
(۲) ـ الكشاف ٤: ۱۸٤.
(۳) ـ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ) ۲: ٥۲٦.
(٤) ـ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤: ٤۸۰.

وعند قوله سبحانه: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ) [البقرة: ﴿٢١٧﴾] قال السمين الحلبى: (وقوله: {وَصَدٌّ} فيه وجهان أحدُهما مبتدأٌ وما بعده عطفٌ عليه و «أكبرُ» خبرٌ عن الجميع. وجاز الابتداءُ بصدّ لأحدِ ثلاثةِ أوجهٍ: إمَّا لتخصيصِه بالوصفِ بقولِه: {عَن سَبِيلِ الله} وإمَّا لتعلُّقِه به وإمَّا لكونِه معطوفاً والعطفُ من المسوِّغات) [(١)].

وذكر السمينُ الحلبيُّ أربعةَ أوجه عند قوله تعالى: {فَآخَرَانِ}: (الرابع: أنه متبدأٌ وفى الخبرِ حينئذٍ احتمالات أحدُها: قولُه: {مِنَ الذين استحق} وجاز الابتداءُ به لتخصُّصِه بالوصف وهو الجملة من» يَقُومان) [(٢)].

وعند قوله عز وجل: (بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عاهَدْتُمْ مِنَ المُشْرِكِينَ) [التوبة: ﴿١﴾] قال السمين الحلبى: (الجمهورُ على رفع «براءة» وفيه وجهان أحدهما: أنها رفعٌ بالابتداء والخبرُ قولُه: «إلى الذين». وجاز الابتداءُ بالنكرة لأنها تخصَّصَتْ بالوصفِ بالجارِّ بعدها) [(٣)].

وعند قوله تعالى: (وَهُوَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ) [الحديد: ﴿٣﴾] (ابن عطية: هذا من العام الباقى على عمومه انتهى قال شيخنا: وكانوا يحكون عن الفقيه أبى فارس الزروالى عن الإمام أبى عمرو بن الحاجب أنه قال: الأحسن يمتثل ذلك بآية يؤخذ منها حكم شرعى قال: ومثاله قوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا المُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ) [البقرة: ﴿٢٢١﴾] قال: وأخبرت به شيخنا أبا عبد الله محمد السبطى فقال: الآية مخصوصة بمسلم له اختار ابنة نصرانية فالمشهور أنه لا يزوجها من نصرانى لقوله تعالى: (مَا لَكُم مِنْ وَلَايَتِهِم مِن شَيْءٍ) [الأنفال: ﴿٧٢﴾] وقيل: إن له ذلك فعلى هذا القول تكون الآية مخصوصة بهذا قيل للسبطى: إنما معنى الآية ولا تنكحوا المشركات المسلمات فأجاب: بأنهم ذكروا فى صورة التخصيص كونه بالبدل أو بالاستثناء أو بالصفة والمسلمات هنا صفة لأن تقريره ولا تنكحوا النساء المسلمات قيل: وهى أيضا مخصوصة بإنكاح المسلم لبنت الكتابية من مشرك على أن هذا قد اتفق عليه وكذا قوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء: ﴿٢٢﴾] بأنه على عمومه إلا أن يقال: إنه مخصوص بقوله (من النساء) فيجاب: بأن ذلك ليس استثناء بل هو من أصل اللفظ وكذا قوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَنَى) الإسراء: ﴿٣٢﴾ عام ومثله بعضهم بقوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

---

(١) ـ الدر المصون ٢: ٣٩٢.
(٢) ـ الدر المصون ٤: ٤٧٢.
(٣) ـ الدر المصون ٦: ٥.

فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) [النور: ٢] ورد عليه [بالمكرَه على الزنا لأنه لَا يجلد*] قال شيخنا: ومثاله الحقيقى عندى قوله تعالى: (مَنْ يُضلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ) [الأعراف: ١٨٦])[١].

(قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً) [البقرة: ٢٦٣] قال القنوجى: ((وَمَغْفِرَةٌ) له فى الحاجة مبتدأ أيضاً وخبره (خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ) وجاز الابتداء بالنكرتين لأن الأولى تخصصت بالوصف والثانية بالعطف)[٢].

٢١ـ قاعدة: (إذا كانت الصفة صفة ذات فهى ثابتة لا تتغير وأما إذا كانت الصفة صفة فعل فقد تتغير)

هذه القاعدة مستفادة من القيسى القيروانى (المتوفى: ٤٣٧هـ) فعند قوله تعالى: {إِنَّما يَفْتَرِى الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللهِ} [النحل: ١٠٥] قال: (وقال بعض أهل المعانى إنما أعاد الكاذبين و [قد] تقدم الإخبار عنهم بالكذب لأن الثانى صفة والصفة ألزم من الخبر لأن من نعت بصفة فهى لازمة له ومن أخبر عنه بخبر فقد يحول عنه. فأعاد ذكر الكذب لأنه ألزم فى أكثر الأحوال من الخبر. وهذا الذى قال إنما يلزم إذا كانت الصفة صفة ذات فهى لا تتغير كالأحمر والأسود. ويتغير الخبر بالأفعال. وإذا كانت الصفة صفة فعل فهى تتغير أيضاً كتغيير الخبر بالفعل. والصفة فى هذه صفة فعل لا صفة ذات فلا يلزم قوله ولا يستقيم ولكن أعيد ذكر الكذب عنهم للتأكيد)[٣].

٢٢ـ قاعدة: (الصِّفَةُ العَامَّةُ لَا تَأْتِي بَعْدَ الصِّفَةِ الخَاصَّةِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (اعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ العَامَّةَ لَا تَأْتِي بَعْدَ الصِّفَةِ الخَاصَّةِ لَا تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ فَصِيحٌ مُتَكَلِّمٌ لِأَنَّ المُتَكَلِّمَ أَعَمُّ مِنَ الفَصِيحِ إِذْ كُلُّ فَصِيحٍ مُتَكَلِّمٌ وَلَا عَكْسُ.

---

(١) ـ تفسير ابن عرفة ٤: ١٥٤.
(٢) ـ فتحُ البيان في مقاصد القرآن للقِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ) ٢: ١١٨.
(٣) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره للقيسي القيرواني ٦: ٤٠٩٠.

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا أُشْكِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الوعدِ وكانَ رَسُولاً نبياً} [مريم: ٥٤] إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ {نَبِيًّا} صِفَةٌ لِـ "رَسُولَ" لِأَنَّ النَّبِيَّ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ إِذْ كُلُّ رَسُولٍ مِنَ الآدَمِيِّينَ نَبِيٌّ وَلَا عَكْسَ.

وَالجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي {رَسُولًا} وَالعَامِلُ فِي الحَالِ مَا فِي رَسُولَ مِنْ مَعْنَى يُرْسِلُ أَيْ كَانَ إِسْمَاعِيلُ مُرْسَلًا فِي حَالِ نُبُوَّتِهِ وَهِيَ حَالٌ مؤكدة كقوله: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً} [البقرة: ٩١] (١).

٤٣ـ قاعدة: (قد تأتى الصفة لازمة لا للتقييد)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (تأتى الصفة لازمة لا للتقييد

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا برهانَ لَهُ بِهِ} [المؤمنون: ١٧] قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هُوَ كَقَوْلِهِ: {وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ ما لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطاناً} [الأعراف: ٣٣] وَهِيَ صِفَةٌ لَازِمَةٌ نَحْوَ قَوْلِهِ: {يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} [الأنعام: ٣٨] جِيءَ بِهَا لِلتَّوْكِيدِ لَا أَنْ يَكُونَ فِي الآلهة ما يجوز أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضًا بَيْنَ الشَّرْطِ وَالجَزَاءِ كَقَوْلِكَ مَنْ أَحْسَنَ إِلَى زَيْدٍ: لَا أَحَقَّ بِالإِحْسَانِ مِنْهُ فَاللَّهُ مُثِيبُهُ

وَقَالَ المَاتُرِيدِيُّ: هَذَا لِبَيَانِ خَاصَّةِ الإِشْرَاكِ بِاللَّهِ أَلَّا تَقُومَ عَلَى صِحَّتِهِ حُجَّةٌ لَا بَيَانُ أَنَّهُ نَوْعَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: {وَلا طائِرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيْهِ} [الأنعام: ٣٨] هُوَ بَيَانُ خَاصَّةِ الطَّيَرَانِ لَا أَنَّهُ نَوْعَانِ وقوله: {سَفَهاً بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الأنعام: ١٤٠] وَالسَّفَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ جَهْلٍ وَقِيلَ: {بِغَيْرِ عِلمٍ} بِمِقْدَارِ قُبْحِهِ وَقَوْلِهِ: { وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الحَقِّ } [البقرة: ٦١] وَلَا يَكُونُ قَتْلُهُمْ إِلَّا كَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بِغَيْرِ الحَقِّ فِي اعْتِقَادِهِمْ لِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِصِفَةِ فِعْلِهِمُ القَبِيحِ أَبْلَغُ فِي ذَمِّهِمْ وَإِنْ كَانَتْ تِلكَ الصِّفَةُ لَازِمَةً لِلفِعْلِ كَمَا فِي عَكْسِهِ: { قالَ رَبِّ احْكُمْ بِالحَقِّ} [الأنبياء: ١١٢] لِزِيَادَةِ مَعْنًى فِي التَّصْرِيحِ بِالصِّفَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَلِأَنَّ قَتْلَ النَّبِيِّ قَدْ يَكُونُ بِحَقٍّ كَقَتْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَدَهُ وَلَوْ وُجِدَ لَكَانَ بِحَقٍّ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: إِنَّمَا قَيَّدَهُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا وَلَمْ يُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَإِلَّا اسْتَوْجَبُوا القَتْلَ بِسَبَبِ كَوْنِهِ شُبْهَةً وَإِنَّمَا نَصَحُوهُمْ وَدَعَوْهُمْ إِلَى مَا يَنْفَعُهُمْ فَقَتَلُوهُمْ وَلَوْ أَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَمْ

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٢٩.

يَذْكُرُوا وَجْهًا يُوجِبُ عِنْدَهُمُ القَتْلَ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِي الحَجِّ} [البقرة: ﴿١٩٧﴾] مَعَ أَنَّ ذَلِكَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي غَيْرِ الحَجِّ أَيْضًا لَكِنْ خُصِّصَ بِالذِّكْرِ هُنَا لِتَأْكِيدِ الأَمْرِ وَخَطَرِهِ فِي الحَجِّ وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ جَوَازُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الحَجِّ لَمْ يَجُزْ فِي الحَجِّ كَيْفَ وَهُوَ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَتِمُّوا الحَجَّ وَالعُمْرَةَ لِلَّهِ} [البقرة: ﴿١٩٦﴾] وَلَمْ يُذْكَرْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الليلِ} [البقرة: ﴿١٨٧﴾] لِأَنَّ الرِّيَاءَ يَقَعُ فِي الحَجِّ كَثِيرًا فَاعْتَنَى فِيهِ بِالأَمْرِ بِالإِخْلَاصِ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنَ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ} [القصص: ﴿٥٠﴾] وَاتِّبَاعُ الهَوَى لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ وَقِيلَ بَل يَكُونُ الهَوَى فِي الحَقِّ فَلَا يَكُونُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} [المائدة: ﴿٥٠﴾] فَإِنَّ حُكْمَهُ تَعَالَى حَسُنٌ لِمَنْ يُوقِنُ وَلِمَنْ لَا يُوقِنُ لَكِنْ لَمَّا كَانَ القَصْدُ ظُهُورَ حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك۞ لأن المؤمن هُوَ الَّذِي يَطَّلِعُ عَلَى ذَلِكَ دُونَ الجَاهِلِ.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ} [البقرة: ﴿٧٩﴾] وَالكِتَابَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاليَدِ فَفَايِدَتُهُ مُبَاشَرَتُهُمْ ذَلِكَ التَّحْرِيفَ بِأَنْفُسِهِمْ وَذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي تَقْبِيحِ فِعْلِهِمْ فَإِنَّهُ يُقَالُ كَتَبَ فُلَانٌ كَذَا وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرْهُ بَل أَمَرَ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِ عَلِيٍّ: "كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ") (١).

﴿٤٤﴾ـ قاعدة: (قَدْ تَأْتِي الصِّفَةُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى التَّعْمِيمِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشي فقد قال: (قَدْ تَجِيءُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى التَّعْمِيمِ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذا أَثْمَرَ} [الأنعام: ﴿١٤١﴾] مَعَ أَنَّ المَعْلُومَ أَنَّمَا يُؤْكَلُ إِذَا أَثْمَرَ فَقِيلَ: فَايِدَتُهُ نَفْيُ تَوَهُّمِ تَوَقُّفِ الإِبَاحَةِ عَلَى الإِدْرَاكِ وَالنُّضْجِ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الإِبَاحَةِ مِنْ أَوَّلِ إِخْرَاجِ الثَّمَرَةِ

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذا حَسَدَ} [الفلق: ﴿٥﴾].

---

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٣٠.

وَقَوْلِهِ: {وَلا تَقْرَبُوا مالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [الأنعام: ١٥٢] فَإِنَّ غَيْرَ مَالِ اليَتِيمِ كَذَلِكَ لَكِنْ إِنَّمَا خَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الطَّمَعَ فِيهِ أَكْثَرُ لِعَجْزِهِ وَقِلَّةِ النَّاصِرِ لَهُ بِخِلَافِ مَالِ البَالِغِ أَوْ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ بِمَجْمُوعِ الحُكْمَيْنِ وَهُمَا النَّهْيُ عَنْ قُرْبَانِهِ بِغَيْرِ الأَحْسَنِ.

وَقَوْلِهِ: {وَإِذا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا} [الأنعام: ١٥٢] مَعَ أَنَّ الفِعْلَ كَذَلِكَ وَقُصِدَ بِهِ لِيُعْلَمَ وُجُوبُ العَدْلِ فِي الفِعْلِ مِنْ بَابٍ أَوْلَى كقوله: {فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ} [الإسراء: ٢٣]) [(١)].

المبحث الرابع: قواعد فى الصفة والجملة

٢٥ـ قاعدة: (الجُمَلُ بَعدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ وبعدَ المَعَارِفِ أحوَالٌ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عطية وابن هشام والثعالبي وال‌آلوسى.

فقد ذكر ابن هشام أن قول المعربين: الجمل بعد النكرات صِفَات هو على سَبِيل التَّقْرِيب وأن شرح المَسأَلَة مستوفاة أَن يُقَال: الجمل الخبرية الَّتِي لم يستلزمها مَا قبلهَا إِن كَانَت مرتبطة بنكرة مَحْضَة فَهِيَ صفة لَهَا أَو بِمَعْرِفَة مَحْضَة فَهِيَ حَال عَنْهَا أَو بِغَيْر المَحْضَة مِنْهُمَا فَهِيَ مُحْتَملَة لَهما وكل ذَلِك بِشَرْط وجود المُقْتَضِي وَانْتِفَاء المَانِع

وذكر أن مِثَال النَّوْع الأول وَهُوَ الوَاقِع صفة لَا غير لوُقُوعه بعد النكرات المَحْضَة قَوْله تَعَالَى: {حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ} [الإسراء: ٩٣] {لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ} [الأعراف: ١٦٤] {مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ} [إبراهيم: ٣١] وَمِنْه { حَتَّى إِذا أَتَيا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَما أَهْلَها} [الكهف: ٧٧] وَإِنَّمَا أُعِيد ذكر الأَهْل لِأَنَّهُ لَو قيل: استطعماهم مَعَ أَن المُرَاد وصف القرْيَة لزم خلو الصّفة من ضمير المَوْصُوف وَلَو قيل: استطعماها كَانَ مجَازًا وَلِهَذَا كَانَ هَذَا الوَجْه أولى من أَن تقدر الجُمْلَة جَوَابا لـ إذا۞ لِأَن تكْرَار الظَّاهِر يعرى حِينَئِذٍ عَن هَذَا المَعْنى وَأَيْضًا فَلِأَن الجواب فِي قصَّة الغُلَام: {قالَ أَقَتَلْتَ} [الكهف: ٧٤] لَا قَوْله {فَقتله}۞ لِأَن المَاضِي المقرون بِالفَاءِ لَا يكون جَوَابا فَليَكُن {قَالَ} فِي هَذِه الآيَة أَيْضا جَوَابا.

وَذكر مِثَال النَّوْع الثَّانِي وَهُوَ الوَاقِع حَالا لَا غير لوُقُوعه بعد المعارف المَحْضَة: {وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} [المدثر: ٦] {لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى} [النساء: ٤٣].

---

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٣٢.

وَذكر مِثَال النَّوْع الثَّالث وَهُوَ المُحْتَمل لَهما بعد النكرَة: {وَهذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ} [الأنبياء: ٥٠] فلك أَن تقدر الجُمْلَة صفة للنكرة وَهُوَ الظَّاهِر وَلَك أَن تقدرها حَالا مِنْهَا لِأَنَّهَا قد تخصصت بِالوَصْفِ وَذَلِكَ يقربهَا من المعرفَة حَتَّى إِن أَبَا الحسن أجَاز وصفهَا بالمعرفة فَقَالَ فِي قَوْله تَعَالَى: {فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ} [المائدة: ١٠٧] إِن {الأوليان} صفة لآخران لوصفه بـ يقومان وَلَك أَن تقدرها حالاً من المعرفَة وَهُوَ الضَّمِير فِي {مبارك} إِلَّا أَنه قد يضعف من حَيْثُ المَعْنى وَجها الحَال أما الأول فَلِأَن الإِشَارَة إِلَيْهِ لم تقع فِي حَالَة الإِنْزَال كَمَا وَقعت الإشارة إِلَى البعل فِي حالة الشيخوخة فِي {وَهذا بَعْلِي شَيْخاً} [هود: ٧٢] وَأما الثَّانِي فلاقتضائه تَقْيِيد البركَة بِحَالَة الإِنزال وَتقول: مَا فِيهَا أحد يقْرَأ فَيجوز الوَجْهَانِ أَيْضا لزوَال الإِبْهَام عَن النكرَة بعمومها.

وَذكر مِثَال النَّوْع الرَّابِع وَهُوَ المُحْتَمل لَهما بعد المعرفَة: {كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً} [الجمعة: ٥] فَإِن المُعَرّف الجنسى يقرب فِي المَعْنى من النكرَة فَيصح تَقْدِير {يحمل} حَالا أَو وَصفا ومثله {وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ فَإِذا هُمْ مُظْلِمُونَ} [يس: ٣٧].

وَمن الجمل مَا يحْتَمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باخْتلَاف التَّقْدِير وَله أَمْثِلَة مِنْهَا قَوْله تَعَالَى: {قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا} [المائدة: ٢٣] فَإِن جملَة: {أنعم الله عَلَيْهِمَا} تحْتَمل الدُّعَاء فَتكون مُعْتَرضَة والإخبار فَتكون صفة ثَانِيَة ويضعف من حَيْثُ المَعْنى أَن تكون حَالا وَلَا يضعف فِي الصِّنَاعَة لوصفها بالظرف [١].

وعند قوله تعالى: (ما آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ) [الأنبياء: ٦] ذكر ابن عطية أن جملة فى موضع الصفة ل قَرْيَةٍ والجملة إذا اتبعت النكرات فهى صفة لها وإذا اتبعت المعارف فهى أحوال منها [٢].

وعند قوله تعالى: (بَل هُوَ مَا اسْتَعْجَلتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيها عَذابٌ أَلِيمٌ) [الأحقاف: ٢٤] ذكر الثعالبى أن هذه الجملة صفة ريح لأنه نكرة والجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال [٣].

وعند قوله تعالى: (مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ) [الأنعام: ٦] ذكر الألوسى أنها استئناف بيانى كأنه قيل: ما كان حالهم؟ وقال أبو البقاء: إنه فى موضع جر صفة قَرْنٍ لأن الجمل بعد النكرات صفات لاحتياجها إلى التخصيص [١].

---

(١) ـ انظر: مغني اللبيب: ٥٦٠.
(٢) ـ انظر: تفسير ابن عطية ٤: ٧٤.
(٣) ـ انظر: تفسير الثعالبي ٤: ١٣٥.

وعند قوله تعالى: (وَلكِنَّا حُمِّلنا أَوْزاراً مِنْ زِينَةِ القَوْمِ) [طه: ٨٧] بين الألوسى أن الجار والمجرور يحتمل أن يكون متعلقا بحملنا وأن يكون متعلقا بمحذوف وقع صفة لأوزارا ولا يتعين ذلك بناء على قولهم: إن الجمل والظروف بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال لأن ذلك ليس على إطلاقه) [٢].

٢٦ـ قاعدة: (الغَالِبُ فِي الصِّفَةِ الوَارِدَةِ بَعْدَ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ فِيهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا فِي تِلكَ الجُمَلِ مِنَ المَوْصُوفِ بِالصِّفَةِ)

عند قوله تعالى: (الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) [الحج: ٤٠].

(وجملة يذكر فيها اسم الله كثيرا صفة والغالب فى الصفة الواردة بعد جمل متعاطفة فيها أن ترجع إلى ما فى تلك الجمل من الموصوف بالصفة. فلذلك قيل برجوع صفة يذكر فيها اسم الله إلى صوامع وبيع وصلوات ومساجد للأربعة المذكورات قبلها وهى معاد ضمير فيها) [٣].

٢٧ـ قاعدة: (إذا دارَ الأمرُ بين أنْ تكونَ الصِّفةُ من قبيل المُفرَد وبينَ أنْ تكونَ من قبيلِ الجُمَل كان الأولى جعلها مِن قبيلِ المفرد)

(وظلمات: مرتفع بالجار والمجرور على الفاعلية لأنه قد اعتمد إذا وقع صفة ويجوز أن تكون فيه فى موضع الحال من النكرة المخصصة بقوله: من السماء إما تخصيص العمل وإما تخصيص الصفة على ما قدمناه من الوجهين فى إعراب من السماء وأجازوا أن يكون ظلمات مرفوعا بالابتداء وفيه فى موضع الخبر. والجملة فى موضع الصفة ولا حاجة إلى هذا؛ لأنه إذا

---

(١) ـ روح المعاني ٤: ٨٩.
(٢) ـ روح المعاني ٨: ٥٥٦.
(٣) ـ التحرير والتنوير ١٧: ٢٧٨.

دار الأمر بين أن تكون الصفة من قبيل المفرد وبين أن تكون من قبيل الجمل كان الأولى جعلها من قبيل المفرد) [1].

(وفى كل سنبلة فى موضع الصفة: لسنابل فتكون فى موضع جر أو: لسبع فيكون فى موضع نصب وترتفع على التقديرين: مائة على الفاعل لأن الجار قد اعتمد بكونه صفة وهو أحسن من أن يرتفع على الابتداء و: فى كل خبره والجملة صفة۞ لأنَّ الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة ولا بد من تقدير محذوف أى: فى كل سنبلة منها أى: من السنابل) [2].

۞ـ قاعدة: (إِذَا اجْتَمَعَ مُخْتَلِفَانِ فِي الصَّرَاحَةِ وَالتَّأْوِيلِ قُدِّمَ الِاسْمُ المُفْرَدُ ثُمَّ الظَّرْفُ أَوْ عَدِيلُهُ ثُمَّ الجُمْلَةُ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (إِذَا اجْتَمَعَ مُخْتَلِفَانِ فِي الصَّرَاحَةِ وَالتَّأْوِيلِ قُدِّمَ الِاسْمُ المُفْرَدُ ثُمَّ الظَّرْفُ أَوْ عَدِيلُهُ ثُمَّ الجُمْلَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ المُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي المَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ} [آل عمران: ۞ـ ۞] فَقَوْلُهُ: {وَجِيهًا} حَالٌ وَكَذَلِكَ {مِنَ المُقَرَّبِينَ} وَقَوْلُهُ: {يُكَلِّمُ} وَقَوْلُهُ {مِنَ الصَّالِحِينَ} فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ انْتَصَبَتْ عَنْ قَوْلِهِ "كَلِمَةٍ" وَالحَالُ الأُولَى جِيءَ بِهَا عَلَى الأَصْلِ اسْمًا صَرِيحًا وَالثَّانِيَةُ فِي تَأْوِيلِهِ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَجِيءَ بِهَا هَكَذَا لِوُقُوعِهَا فَاصِلَةً فِي الكَلَامِ وَلَوْ جِيءَ بِهَا اسْمًا صَرِيحًا لَنَاسَبَتِ الفَوَاصِلَ وَالثَّالِثَةُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ وَالرَّابِعَةُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمانَهُ} [غافر: ۞] {قال رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا} [المائدة: ۞] وَلَمَّا كَانَ الظَّرْفُ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ المُفْرَدِ وَشَبَهٌ مِنَ الجُمْلَةِ جُعِلَ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ أَوْجَبَ ابن عصفور وَلَيْسَ كَمَا قَالَ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: {فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى المؤمنين} [المائدة: ۞] وَلَا يُقَالُ: إِنَّ {أَذِلَّةٍ} بَدَلٌ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ وَالبَدَلُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الجَوَامِدِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ هُوَ وَغَيْرُهُ.

---

(1) ـ البحر المحيط ١: ١٤٠.
(2) ـ البحر المحيط ٢: ٦٥٦.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَهذا كِتابٌ أَنْزَلْناهُ مُبارَكٌ} [الأنعام: ٩٢] فَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ تَقْدِيمِ الجُمْلَةِ عَلَى المُفْرَدِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ {مُبَارَكٌ} خَبَرًا لِمَحْذُوفٍ فَلَا يَكُونُ مِنْ هَذَا البَابِ) [١].

٢٩ـ قاعدة: (أصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبي فعند قوله تعالى: (فِيهِ ظُلُماتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) [البقرة: ١٩] قال: (يَحْتمل أربعةَ أوجه أحدها: أَنْ يكونَ صفةً لـ «صَيِّب». الثانى: أن يكونَ حالاً منه وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِهِ: إمَّا بالعملِ فى الجار بعدَه أو بصفةٍ بالجارِ بعده. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ فى «مِن السماء» إذا قيل إنه صفةٌ لصيِّب فيتعلَّقُ فى التقادير الثلاثة بمحذوفٍ إلَّا أنه على القولِ الأولِ فى محلِّ جرٍّ لكونه صفةً لمجرورٍ وعلى القولين الأخيرين فى محلِّ نَصْبٍ على الحالِ. و «ظلماتٌ» على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به لأنَّ الجارَّ والمجرورَ والظرفَ متى اعتمدا على موصوفٍ أو ذى حال أو ذى خبرٍ أو على نفى أو استفهام عمِلَا عَمَلَ الفِعْلِ والأخفش يُعْمِلهما مطلقاً كالوصف وسيأتى تحريرُ ذلك. الرابعُ: أن يكونَ خبراً مقدَّماً و «ظلماتٌ» مبتدأ والجملةُ تحتمل وجهين: الجرَّ على أنها صِفَةٌ لصيِّب. والثانى: النصبُ على الحال وصاحِبُ الحال يُحْتمل أن يكونَ «كصيِّب» وإن كان نكرةً لتخصيصهِ بما تقدَّمه وأن يكونَ الضميرَ المستكنَّ فى «مِنْ السماء» إذا جُعِلَ وصفاً لصيِّب والضمير فى «فيه» ضميرُ الصَيِّب.

واعلم أنَّ جَعْلَ الجارَّ صفةً أو حالاً ورفعَ» ظلماتٌ «على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ» فيه ظلماتٌ «جملةً برأسِها فى محلِّ صفةٍ أو حالٍ لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ) [٢].

وعند قوله سبحانه: {فِيها صِرٌّ} [آل عمران: ١١٧] قال: (فى محل جر نعتاً ل «ريح» ويجوز أن يكونَ «فيها صِرٌّ» جملةً من مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون «فيها» وحدَه هو الصفةَ و «صِرٌّ» فاعلٌ به وجاز ذلك لاعتماد الجار على الموصوف وهذا أحسنُ لأنَّ الأصلَ فى الأوصافِ الإفرادُ وهذا قريبٌ منه) [٣].

---

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٤٣.
(٢) ـ الدر المصون ١: ١٧٠.
(٣) ـ الدر المصون ٣: ٣٥٩.

فالأصل فى الصفة هو الإفراد وليس الجملة.

﴿٣٠﴾ـ قاعدة: (الصفةُ إذا كانت جملةً أو ظرفاً تقام مقام موصوفها بشرطِ كونِ المنعوتِ بعض ما قبلَه مجرور بمن أو فى وإلا لم تقم مقامه إلا فى شعر)

هذه القاعدة مستفادة من الآلوسى فقد قال: (وَلِكُلٍّ جَعَلْنا مَوالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوالِدانِ وَالْأَقْرَبُونَ) [النساء: ﴿٣٣﴾] لا بد فيه من تقدير مضاف إليه أى لكل إنسان أو لكل قوم أو لكل مال أو تركة وفيه على هذا وجوه ذكرها الشهاب نور الله تعالى مرقده: الأول أنه على التقدير الأول معناه لكل إنسان موروث جعلنا موالى أى وراثا مما ترك وهنا تم الكلام فيكون مِمَّا تَرَكَ متعلقا بموالى أو بفعل مقدر ومَوالِيَ مفعولا أولا- لجعل- بمعنى صير ولِكُلٍّ هو المفعول الثانى له قدم عليه لتأكيد الشمول ودفع توهم تعلق الجعل ببعض دون بعض وفاعل تَرَكَ ضمير كل ويكون الوالِدانِ مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: ومن الوارث۞ فقيل: هم الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ والثانى أن التقدير لكل إنسان موروث جعلنا وراثا مما تركه ذلك الإنسان ثم بين ذلك الإنسان بقوله سبحانه: الوالِدانِ كأنه قيل: ومن هذا الإنسان الموروث۞

فقيل: الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ وإعرابه كما قبله غير أن الفرق بينهما أن الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ فى الأول وارثون وفى الثانى موروثون وعليهما فالكلام جملتان والثالث أن التقدير ولكل إنسان وارث- مما تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالى- أى موروثين- فالمولى- الموروث والوالِدانِ مرفوع ب تَرَكَ وما بمعنى من والجار والمجرور صفة ما أضيفت إليه كل والكلام جملة واحدة والرابع أنه على التقدير الثانى معناه ولكل قوم جعلناهم مَوالِيَ نصيب- مما تركه والداهم وأقربوهم فلكل خبر نصيب المقدر مؤخرا وجعلناهم صفة قوم والعائد الضمير المحذوف الذى هو مفعول جعل وموالى: إما مفعول ثان أو حال ومِمَّا تَرَكَ صفة المبتدأ المحذوف الباقى صفته كصفة المضاف إليه وحذف العائد منها.

ونظيره قولك: لكل من خلقه الله تعالى إنسانا من رزق الله تعالى أى لكل واحد خلقه الله تعالى إنسانا نصيب من رزق الله تعالى والخامس أنه على التقدير الثالث معناه لكل مال أو تركة مِمَّا تَرَكَ الوالِدانِ وَالأَقْرَبُونَ جعلنا موالى أى وراثا يلونه ويحوزونه ويكون لِكُلٍّ متعلقا- بجعل- ومِمَّا تَرَكَ صفة كل واعترض على الأول والثانى بأن فيهما تفكيك النظم الكريم مع أن المولى يشبه أن يكون فى الأصل اسم مكان لا صفة فكيف تكون من صلة له۞ وأجيب

عن هذا بأن ذلك لتضمنه معنى الفعل كما أشير إليه على أن كون المولى ليس صفة مخالف لكلام الراغب فإنه قال: إنه بمعنى الفاعل والمفعول أى الموالى والموالى لكن وزن مفعل فى الصفة أنكره قوم وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل: إنه نادر فإما أن يجعل من النادر أو مما عبر عن الصفة فيه باسم المكان مجازا لتمكنها وقرارها فى موصوفها ويمكن أن يجعل من باب المجلس السامى.

واعترض على الثالث بالبعد وعلى الرابع بأن فيه حذف المبتدأ الموصوف بالجار والمجرور وإقامته مقامه وهو قليل وبأن لكل قوم من الموالى جميع ما ترك الوالدان والأقربون لا نصيب وإنما النصيب لكل فرد وأجيب عن الأول بأنه ثابت مع قلته كقوله تعالى: (وَما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ) [الصافات: ١٦٤] (وَمِنَّا دُونَ ذلِكَ) [الجن: ١١] وعن الثانى بأن ما يستحقه القوم بعض التركة لتقدم التجهيز والدين والوصية إن كانا وأما حمل من على البيان للمحذوف فبعيد جدا وتعقب الشهاب الجواب عن الأول بأن فيه خللا من وجهين: أما أولا فلأن ما ذكر لا شاهد له فيه لما قرره النحاة أن الصفة إذا كانت جملة أو ظرفا تقام مقام موصوفها بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى وإلا لم تقم مقامه إلا فى شعر وما ذكر داخل فيه دون الآية) [1].

٣١ـ قاعدة: (قَدْ تَدْخُلُ الوَاوُ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ صِفَةً تَأْكِيدًا)

هذه القاعدة مستفادة من الزمخشرى والزركشى (قَدْ تَدْخُلُ الوَاوُ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ صِفَةً تَأْكِيدًا

ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعلُومٌ} [الحجر: ٤] قَالَ: الجُمْلَةُ صِفَةٌ لِقَرْيَةٍ وَالقِيَاسُ عَدَمُ دُخُولِ الوَاوِ فِيهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ} [الشعراء: ٢٠٨] وَإِنَّمَا تَوَسَّطَتْ لِتَأْكِيدِ لُصُوقِ الصِّفَةِ بِالمَوْصُوفِ.

وَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَالشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُمَا وَالقِيَاسُ مَعَ الزَّمَخْشَرِيِّ لِأَنَّ الصِّفَةَ كَالحَالِ فِي المَعْنَى وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُؤْتَى بِالوَاوِ فِي الصِّفَاتِ إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ} [الكهف: ٢٢] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: { وَلَقَدْ

(١) - روح المعاني ٣: ٢١.

آتَيْنا مُوسى وَهارُونَ الْفُرْقانَ وَضِياءً وَذِكْراً لِلْمُتَّقِينَ} [الأنبياء: ﴿٤٨﴾] وَتَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَالعَالِمُ) (١).

المبحث الخامس: قواعد فى الصفة المشبهة وأفعل التفضيل

﴿٣٢﴾ـ قاعدة: (صِيغَةُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ تُفِيدُ تَمَكُّنَ الوَصْفِ فِي مَوْصُوفِهَا بِأَنَّهُ ذَاتِيٌّ لَه)

عند قوله تعالى: (قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الإخلاص: ﴿١﴾]

قال ابن عاشور: (أما أحد فاسم بمعنى (واحد). وأصل همزته الواو فيقال: وحد كما يقال: أحد قلبت الواو همزة على غير قياس لأنها مفتوحة (بخلاف قلب واو وجوه) ومعناه منفرد قال النابغة:

كأن رحلى وقد زال النهار بنا ... بذى الجليل على مستأنس وحد

أى كأنى وضعت الرجل على ثور وحش أحس بإنسى وهو منفرد عن قطيعه.

وهو صفة مشبهة مثل حسن يقال: وحد مثل كرم ووحد مثل فرح وصيغة الصفة المشبهة تفيد تمكن الوصف فى موصوفها بأنه ذاتى له فلذلك أوثر أحد هنا على (واحد) لأن (واحد) اسم فاعل لا يفيد التمكن. ف (واحد) وأحد وصفان مصوغان بالتصريف لمادة متحدة وهى مادة الوحدة يعنى التفرد.

هذا هو أصل إطلاقه وتفرعت عنه إطلاقات صارت حقائق للفظ (أحد) أشهرها أنه يستعمل اسما بمعنى إنسان فى خصوص النفى نحو قوله تعالى: لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ فى البقرة [﴿٢٨٥﴾] وقوله: (وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً) فى الكهف [﴿٣٨﴾] وكذلك إطلاقه على العدد فى الحساب نحو: أحد عشر وأحد وعشرين ومؤنثه إحدى ومن العلماء من خلط بين (واحد) وبين أحد فوقع فى ارتباك.

فوصف الله بأنه أحد معناه: أنه منفرد بالحقيقة التى لوحظت فى اسمه العلم وهى الإلهية المعروفة فإذا قيل: الله أحد فالمراد أنه منفرد بالإلهية وإذا قيل: الله واحد فالمراد أنه واحد لا متعدد فمن دونه ليس بإله. ومآل الوصفين إلى معنى نفى الشريك له تعالى فى إلهيته.

فلما أريد فى صدر البعثة إثبات الوحدة الكاملة لله تعليما للناس كلهم وإبطالا

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٥٢.

لعقيدة الشرك وصف الله فى هذه السورة ب أحد ولم يوصف ب (واحد) لأن الصفة المشبهة نهاية ما يمكن به تقريب معنى وحدة الله تعالى إلى عقول أهل اللسان العربى المبين) [1].

فالصفة المشبهة أصل فى الثبوت.

(إذا دلَّ اسم الفاعل على الاستمرار والدوام فإن الصفة المشبهة أصل فى الثبوت. فقد جاء قوله تعالى: (ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذلِكَ لَمَيِّتُونَ) [المؤمنون: ١٥] قال الإمام البيضاوى فى تفسيره: "لصائرون إلى الموت لا محالة ولذلك ذكر النعت الذى للثبوت دون اسم الفاعل". ولكن أوَ لا يصح ها هنا أن يقال: (ثم إنكم بعد لمائتون) بلفظ اسم الفاعل۞

أقول يصح هذا إذا أريد به الاستمرار فقد أشار إلى ذلك الإمام البيضاوى نفسه حين أردف: "وقد قرئ به" أى قرئ باسم الفاعل أيضاً.

ولا يخفى أن دلالة (الميت) بتشديد الياء فى الآية نحو دلالة (المائت) أى لا بد أنهم صائرون إلى الموت ولا يعنى أنهم فارقوا الحياة. وكذلك قوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) [الزمر: ٣٠] بتشديد الياء. قال الراغب فى مفرداته: "قيل معناه ستموت تنبيها أنه لا بد من الموت كما قيل: والموت حتم فى رقاب العباد".

وجاء فى الكليات لأبى البقاء الكفوى: "والميْت مخففة هو الذى مات والميِّت بالتشديد والمائت هو الذى لم يمت": وقد ذهب إلى هذا جماعة لكن الذى عليه نصوص المعجمات أن المائت هو الحى والميت بالتخفيف هو الذى فارق الحياة. أما الميِّت بالتشديد فقد يعنى الحى كالمائت ويعنى فاقد الحياة كالميت بالتخفيف. وجاء فى الحديث الشريف: "يتبع الميْت ثلاثة: أهله وماله وعمله فيرجع اثنان ويبقى واحد يرجع أهله وماله ويبقى عمله". والميت فاقد الحياة وقد روى ها هنا بالتخفيف. (إعراب الحديث النبوى للعكبرى ص ١٢١) [2].

۞ـ قاعدة: (الغالب هو تَخْصِيصُ المَوْصُوفِ بِالمَعْنَى المَجَازِيِّ بِالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَةِ وتَمكُّنِهَا)

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣٠: ٦١٣.

(٢) ـ دراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي: ٤٠٩.

عند قوله تعالى: (فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ) [الأعراف: ٦٤] قال ابن عاشور: (وعمين جمع عم جمع سلامة بواو ونون. وهو صفة على وزن فعل مثل أشر مشتق من العمى وأصله فقدان البصر ويطلق مجازا على فقدان الرأى النافع ويقال: عمى القلب وقد غلب فى الكلام تخصيص الموصوف بالمعنى المجازى بالصفة المشبهة لدلالتها على ثبوت الصفة وتمكنها بأن تكون سجية وإنما يصدق ذلك فى فقد الرأى لأن المرء يخلق عليه غالبا بخلاف فقد البصر ولذلك قال تعالى هنا عمين ولم يقل عميا كما قال فى الآية الأخرى: (عُمْياً وَبُكْماً وَصُمًّا) [الإسراء: ٩٧] ومثله قول زهير:

ولكننى عن علم ما فى غد عم

والذين كذبوا كانوا عمين لأن قادتهم داعون إلى الضلالة مؤيدونها ودهماؤهم متقبلون تلك الدعوة سماعون لها) [1].

٣٤ـ قاعدة: (فى الصفة المشبهة باسم الفاعل إذا أدخلت الألف واللام فى الأخير أجريته على الأول وإذا لم تُدخل اللام فى الأخير حملته على الثانى)

وعند قوله تعالى: {الظَّالِمِ أَهْلُهَا} [النساء: ٧٥] (قال الفراء: وخفض الظالم لأنه نعت للأهل فلما عاد الأهل على القرية كانت فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها كما تقول: مررت بالرجل الواسعة داره ومررت برجل حسنة عينه.

وقال أبو إسحاق: {الظَّالِمِ أَهْلُهَا} نعت للقرية وحدد الظالم لأنه صفة تقع موقع الفعل يقال: مررت بالقرية الصالح أهلها: أى التى صلح أهلها.

وهذه مسألة محتاج فيها إلى شرح وبيان والنحويون يسمُّون ما كان من مثل هذا الصفة المشبهة باسم الفاعل والأصل فى هذا الباب أنك إذا أدخلت الألف واللام فى الأخير أجريته على الأول فى تذكيره وتأنيثه وعدده نحو قولك: مررت بامرأة حسنة الزوج كريمة الأب ومررت برجل جميل الجارية. وإذا لم تُدخل اللام فى الأخير حملته على الثانى فى التذكير

(١) ـ التحرير والتنوير ٨: ١٩٨.

والتأنيث والعدد كقولك: مررت بامرأة كريم زوجها ومن هذا قوله: {مِنْ هَذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا} ولو أدخلت الألف واللام على الأهل لقلت: من هذه القرية الظالمة الأهل...

وإنما جاز أن يكون الظالم نعتًا للقرية وهو من صفة أهلها لأن الأهم قد يوصف بصفةٍ لسببه كقولك: مررت برجل قائم أبوه فالقيام للأب وقد أجريته صفة للرجل وكذلك: مررت برجل حسنة أمه وإنما نعت بفعل سببه لأنه يخصه ويُخرجه من إبهام إلى تخصيص كما يُخرجه فعله المحض فلما ساوى فعل سببه فعله نعت به فقوله: من القرية الظالم نعت للقرية) [1].

٣٥ـ قاعدة:(اسْمُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ تَعَيَّنَ فِيهِ الإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأنعام: ١١٠] قال: (وذكر أول مع أنه مضاف إلى مرة إضافة الصفة إلى الموصوف لأن أصل «أول» اسم تفضيل. واسم التفضيل إذا أضيف إلى النكرة تعين فيه الإفراد والتذكير كما تقول: خديجة أول النساء إيمانا ولا تقول أولى النساء.

والمراد بالمرة مرة من مرتى مجيء الآيات فالمرة الأولى هى مجيء القرآن والمرة الثانية هى مجيء الآية المقترحة وهى مرة مفروضة) [2].

٣٦ـ قاعدة: (أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفردا مذكرا والنكرة تطابق ما قبلها)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله سبحانه: (وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ) [البقرة: ٤١] قال: (أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفردا مذكرا والنكرة تطابق ما قبلها فإن كان مفردا كان مفردا وإن كان تثنية كان تثنية وإن كان جمعا كان جمعا

(١) ـ التفسير البسيط ٦: ٥٩٩.
(٢) ـ التحرير والتنوير ٧: ٤٤٣.

فتقول: زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال. ولا تخلو تلك النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل من أن تكون صفة أو غير صفة فإن كانت غير صفة فالمطابقة كما ذكرنا. وأجاز أبو العباس: إخوتك أفضل رجل بالإفراد ومنع ذلك الجمهور. وإن كانت صفة وقد تقدم أفعل التفضيل جمع جازت المطابقة وجاز الإفراد قال الشاعر: أنشده الفراء وإذا هم طعموا فألأم طاعم... وإذا هم جاعوا فشر جياع فأفرد بقوله: طاعم وجمع بقوله: جياع. وإذا أفردت النكرة الصفة وقبل أفعل التفضيل جمع فهو عند النحويين متأول قال الفراء: تقديره من طعم وقال غيره: يقدر وصفا لمفرد يؤدى معنى جمع كأنه قال: فألأم طاعم وحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فيكون ما أضيف إليه فى التقدير وفق ما تقدمه.

وقال بعض الناس: يكون التجوز فى الجمع فإذا قيل مثلا الزيدون أفضل عالم فالمعنى: كل واحد من الزيدين أفضل عالم. وهذه النكرة أصلها عند سيبويه التعريف والجمع فاختصروا الألف واللام وبناء الجمع. وعند الكوفيين أن أفعل التفضيل هو النكرة فى المعنى فإذا قلت: أبوك أفضل عالم فتقديره: عندهم أبوك الأفضل العالم وأضيف أفضل إلى ما هو هو فى المعنى. وجميع أحكام أفعل التفضيل مستوفاة فى كتب النحو. وعلى ما قررناه تأولوا أول كافر: بمن كفر أو أول حزب كفر أو لا يكن كل واحد منكم أول كافر) (١).

المبحث السادس: قواعد فى الصفة والخبر

﴿٣٧﴾ـ قاعدة: (الصِّفاتُ قبلَ العِلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلمِ بها صفاتٌ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الخطيب الشربينى أبو السعود والآلوسى فعند قوله تعالى {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} [البقرة: ﴿٢٤﴾] ذكر الخطيب الشربينى أنه (لما كانت الآية مدنية نزلت بعدما نزل بمكة قوله تعالى فى سورة التحريم: {ناراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ} [التحريم: ﴿٦﴾] وسمعوه صح تعريف النار ووقوع الجملة صلة فإن الصلة يجب أن تكون معلومة وهى معلومة هنا من سورة التحريم حيث وقعت صفة.

(١) ـ البحر المحيط ١: ٢٨٦.

فإن قيل: الصفة أيضاً يجب أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف كالصلة وإلا لكانت خبراً ولهذا قالوا: إن الصفات قبل العلم بها أخبار كما أنّ الأخبار بعد العلم بها أوصاف فيأتى فى الصفة فى آية التحريم ما ذكر فى الصلة أجيب: بأنّ الصلة والصفة يجب كونهما معلومين للمخاطب لا لكل سامع وما فى التحريم خطاب للمؤمنين وقد علموا ذلك لسماعهم من النبىّ صلى الله عليه وسلم ولما سمع الكفار ذلك الخطاب أدركوا منه ناراً موصوفة بتلك الجملة فجعلت فيما خوطبوا به {أعدّت} أى: هيئت {للكافرين} وجعلت عدّة لعذابهم وفى ذلك دليل على أنّ النار مخلوقة معدّة لهم الآن والجملة استئناف أو حال من النار بإضمار قد والعامل فى الحال اتقوا وهى حال لازمة فلا يشكل بأنّ النار أعدّت للكافرين اتقوها أم لا) [1].

وعند قوله تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيبِ} [البقرة: ٣] قال أبو السعود: (قال أبو على: إذا ذكرت صفات للمدح وخولف فى بعضها الإعرابُ فقد خولف للافتنان أى للتفنن الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجِدّ فى الإصغاء فإن تغييرَ الكلامِ المَسوقِ لمعنى من المعانى وصَرْفَه عن سننه المسلوك ينبئ عن اهتمامٍ جديدٍ بشأنه من المتكلِّم ويستجلبُ مزيدَ رغبةٍ فيه من المخاطب.

إن قيل: لا ريبَ فى أن حال الموصول عند كونِه خبراً لمبتدأ محذوف كحاله عند كونه مبتدأ خبرُه أولئك على هدى فى أنه ينسبك به جملةً اسميةً مفيدة لاتصاف المتقين بالصفات الفاضلة ضرورةَ أن كلّاً من الضمير المحذوف والموصولِ عبارةٌ عن المتقين وأن كلّاً من اتصافهم بالإيمان وفروعِه وإحرازهم للهدى والفلاح من النعوت الجليلية فما السرُّ فى أنه جُعل ذلك فى الصورة الأولى من توابع المتقين وعُدَّ الوقفُ غيرَ تام وفى الثانية مقتطعاً عنه وعُدَّ الوقفُ تامًّا۞

قلنا: السرُّ فى ذلك أن المبتدأ فى الصورتين وإن كان عبارة عن المتقين لكن الخبرَ فى الأولى لما كان تفصيلاً لما تضمنه المبتدأ إجمالاً حسبما تحققته معلومُ الثبوت له بلا اشتباه غيرُ مفيد للسامع سوى فائدةِ التفصيلِ والتوضيح نُظم ذلك فى سلك الصفاتِ مراعاةً لجانب المعنى وإن سمى قطعاً مراعاة لجانب كيف لا وقد اشتهر فى الفن أنَّ الخبر إذا كان معلومَ الانتساب إلى المخبر عنه حقه أن يكون وصفاً له كما أن الوصف إذا لم يكن معلومَ

(١) ـ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) ١: ٣٦.

الانتساب إلى الموصوف حقُّه أن يكون خبراً له حتَّى قالُوا إن الصفاتِ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلمِ بها صفات وأما الخبرُ فى الثانية فحيث لم يكن كذلك بل كان مشتملاً على مالا ينبئ عنه المبتدأ من المعانى اللائقة كما ستحيطُ به خبرا مفيداً للمخاطب فوائدَ رائقة جُعل ذلك مقتطعاً عما قبله محافظةً على الصورة والمعنى جميعاً) (١).

وعند قوله تعالى: {فَرِيقاً كَذَّبُواْ وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ} [المائدة: ٧٠] بين أنه (جواب مستأنَفٌ عن استفسار كيفية ما أظهروه من آثار المخالفة المفهومة من الشرطية على طريقة الإجمال كأنه قيل: كيف فعلوا بهم فقيل فريقاً منهم كذبوهم من غير أن يتعرضوا لهم بشىء آخرَ من المَضارِّ وفريقاً آخر منهم لم يكتفوا بتكذيبهم بل قتلوهم أيضاً وإنما أُوثر عليه صيغة المضارعِ على حكايةِ الحالِ الماضيةِ لاستحضار صورتها الهائلة للتعجيب منها وللتنبيه على أن ذلك دَيْدنُهم المستمرُّ وللمحافظة على رؤوس الآى الكريمة وتقديم فريقاً فى الموضعين للاهتمام به وتشويق السامع إلى ما فعلوا به لا للقصر هذا وأما جعلُ الشرطية صفةً لرسلاً كما ذهب إليه الجمهور فلا يساعده المقام أصلاً ضرورةَ أن الجملة الخبرية إذا جُعلتْ صفةً أو صلةً يُنسخ ما فيها من الحُكم وتُجعل عنواناً للموصوف تتمةً له فى إثباتِ أمرٍ آخَرَ له ولذلك يجب أن يكون الوصفُ معلومَ الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبل جعله وصفاً له ومن ههنا قالُوا: إن الصفاتِ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعد العلم بها أوصافٌ ولا ريب فى أن ما سيق له النظمُ إنما هو بيانُ أنهم جعلوا كل من جاءهم من رسل الله تعالى عُرضةً للقتل أو التكذيب حسبما يفيده جعلُها استئنافاً على أبلغ وجه وآكله لا بيانُ أنه تعالى أرسل إليهم رسلاً موصوفين بكون كل منهم كذلك كما هو مقتضى جعلِها صفةً) (٢).

وعند قوله تعالى: ({بَعْدَ أُمَّةٍ} [يوسف: ٤٥] ذكر أن (الجملة حالٌ منَ الموصولِ أو من ضميره فى الصلة وقيل: معطوفةٌ على نجا وليس بذاك۞ لأن حق كلَ من الصفة والصلةِ أن تكون معلومةَ الانتسابِ إلى الموصوف والموصولِ عند المخاطبِ كما عند المتكلم ولذلك قيل: إن الصفاتِ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلم بها صفاتٌ وأنت تدرى أن تذكّره بعد أمةٍ إنما عُلم بهذه الجملة فلا مجال لنظمه مع نجاته المعلومةِ قبلُ فى سلك الصلة) (٣).

---

(١) - إرشاد العقل السليم ١: ٢٩.
(٢) - إرشاد العقل السليم ٣: ٦٣.
(٣) - إرشاد العقل السليم ٤: ٢٨١.

وعند قوله تعالى: {أَبْصارُها خاشِعَةٌ} [النازعات: ٩] بين أنها (جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ وقعتْ خبراً لقلوبٌ وقَدْ مرَّ أنَّ حقَّ الصفة أن تكون معلومةَ الانتسابِ إلى الموصوف عند السامعِ حتَّى قالُوا: إن الصفاتِ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلمِ بها صفاتٌ فحيثُ كانَ ثبوتُ الوجيفِ للقلوبِ وثبوتُ الخشوعِ لأبصارِ أصحابِها سواءً فى المعرفةِ والجهالةِ كانَ جعلُ الأولِ عُنواناً للموضوعِ مسلمَ الثبوتِ مفروغاً عنْهُ وجعل الثانى مخبرا به مقصودَ الإفادةِ تحكماً بحتاً)[1].

وعند قوله تعالى: (يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [البقرة: ٢١] بيَّن الآلوسى أن: (الموصول صفة مادحة للرب وفيها أيضا تعليل العبادة أو الربوبية على ما قيل...

والموصول الثانى عطف على المنصوب فى خَلَقَكُمْ وقبل- ظرف زمان بكثرة ومكان بقلة ويتجوز بها عن التقدم بالشرف والرتبة...

وأتى بالخلق صلة والصلات لا بد من كونها معلومة الانتساب عند المخاطب ولذا يعرف الموصول عنده بما فيها من العهد واشترطت خبريتها إشارة إلى أنه ليس فى المخاطبين من ينكر كون الخالق هو الله تعالى: (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ) [الزخرف: ٨٧] أو (مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [لقمان: ٢٥ الزمر: ٣٨] وانفهام ذلك من الوصف- بناء على ما قالوا- الأخبار بعد العلم بها أوصاف الأوصاف قبل العلم بها أخبار مما قاله بعض المحققين وإن كان هناك من لا يعلم أن الله تعالى خالقه وخالق من قبله احتيج إلى ادعاء التغليب أو تنزيل غير العالم منزلة العالم لوضوح البراهين فتخرج الجملة مخرج المعلوم على خلاف مقتضى الظاهر)[2].

٣٨ـ قاعدة: (المَجرُورُ الخَبَرُ فِي قُوَّةِ الوَصْفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ. قَالَ وَمَا عِلمِى بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ. إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّى لَوْ تَشْعُرُونَ) [الشعراء: ١١١ـ ١١٣] قال:

---

(١) ـ إرشاد العقل السليم ٩: ٩٧.
(٢) ـ انظر: روح المعاني ١: ١٨٧.

(والقصر فى قوله: (إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) قصر موصوف على الصفة والموصوف هو حسابهم والصفة هى على ربى لأن المجرور الخبر فى قوة الوصف فإن المجرورات والظروف الواقعة أخبارا تتضمن معنى يتصف به المبتدأ وهو الحصول والثبوت المقدر فى الكلام بكائن أو مستقر كما بينه علماء النحو. والتقدير: حسابهم مقصور على الاتصاف بمدلول على ربى. وكذلك قدره السكاكى فى «المفتاح» وهو قصر إفراد إضافى أى لا يتجاوز الكون على ربى إلى الاتصاف بكونه على. وهو رد لما تضمنه كلام قومه من مطالبته بإبعاد الذين آمنوا لأنهم لا يستحقون أن يكونوا مساوين لهم فى الإيمان الذى طلبه نوح من قومه) [1].

٣٩ـ قاعدة: (الصِّفةُ بالشيءِ أبلغُ مِن الخبرِ به)

(إِنَّما يَفْتَرِى الكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللهِ وَأُولئِكَ هُمُ الكاذِبُونَ) [النحل: ١٠٥] قال ابن عطية: (وكرر المعنى فى قوله: وَأُولئِكَ هُمُ الكاذِبُونَ لفائدة إيقاع الصفة بالكذب عليهم إذ الصفة بالشيء أبلغ من الخبر به لأن الصفة تقتضى الدوام أكثر مما يقتضه الخبر فبدأ فى هذه الآية بالخبر ثم أكد بالصفة وقد اعترض هذا النظر مكى وليس اعتراضه بالقوى) [2].

(الإضافة فى يتامى النساء ما هى؟ الجواب: قال الكوفيون: معناه فى النساء اليتامى فأضيفت الصفة إلى الاسم كما تقول: يوم الجمعة وحق اليقين. وقال البصريون: إضافة الصفة إلى الاسم غير جائز فلا يقال مررت بطالعة الشمس وذلك لأن الصفة والموصوف شيء واحد وإضافة الشيء إلى نفسه محال. وهذا التعليل ضعيف لأن الموصوف قد يبقى بدون الوصف وذلك يدل على أن الموصوف غير الصفة ثم إن البصريين فرعوا على هذا القول وقالوا: النساء فى الآية غير اليتامى والمراد بالنساء أمهات اليتامى أضيفت إليهن أولادهن اليتامى ويدل عليه أن الآية نزلت فى قصة أم كحة وكانت لها يتامى) [3].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١٩: ١٦٢.
(٢) ـ المحرر الوجيز ٣: ٤٢٢.
(٣) ـ مفاتيح الغيب ١١: ٢٣٤.

قوله تعالى: {حَقَّ تُقَاتِهِ} [آل عمران: ١٠٢] (فيه وجهان: أَنَّ «تقاة» مصدرٌ وهو من بابِ إضافة الصفةِ إلى موصوفها۞ إذ الأصلُ: اتقوا الله التقاةَ الحقَّ أى: الثابت كقولِك: «ضربْتُ زيداً أشدَّ الضَّرْبِ تريد: الضربَ الشديد) [١].

(قرأ ابن عامر ولدار الآخرة بإضافة الدار إلى الآخرة والباقون وللدار الآخرة على جعل الآخرة نعتا للدار. أما وجه قراءة ابن عامر فهو أن الصفة فى الحقيقة مغايرة للموصوف فصحت الإضافة من هذا الوجه ونظيره قولهم بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين وعند البصريين لا تجوز هذه الإضافة قالوا لأن الصفة نفس الموصوف وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة.

واعلم أن هذا بناء على أن الصفة نفس الموصوف وهو مشكل لأنه يعقل تصور الموصوف منفكا عن الصفة ولو كان الموصوف عين الصفة لكان ذلك محالا ولقولهم وجه دقيق يمكن تقريره إلا أنه لا يليق بهذا المكان ثم إن البصريين ذكروا فى تصحيح قراءة ابن عامر وجها آخر فقالوا لم يجعل الآخرة صفة للدار لكنه جعلها صفة للساعة فكأنه قال: ولدار الساعة الآخرة.

فإن قيل: فعلى هذا التقدير الذى ذكرتم تكون قد أقيمت الآخرة التى هى الصفة مقام الموصوف الذى هو الساعة وذلك قبيح. قلنا لا يقبح ذلك إذا كانت الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ولفظ الآخرة قد استعمل الأسماء والدليل عليه: قوله وللآخرة خير لك من الأولى [الضحى: ٤] وأما قراءة العامة فهى ظاهرة لأنها تقتضى جعل الآخرة صفة للدار وذلك هو الحقيقة ومتى أمكن إجراء الكلام على حقيقته فلا حاجة إلى العدول عنه والله أعلم) [٢].

(وَما كُنْتَ بِجانِبِ الغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنا إِلى مُوسَى الْأَمْرَ) [القصص: ٤٤] إلى قوله: فَتَطاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ) [القصص: ٤٥] (الجانب موصوف والغربى صفة فكيف أضاف الموصوف إلى الصفة۞

الجواب: هذه مسألة خلافية بين النحويين فعند البصريين لا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة إلا بشرط خاص سنذكره وعند الكوفيين يجوز ذلك مطلقا حجة البصريين أن إضافة الموصوف إلى الصفة تقتضى إضافة الشيء إلى نفسه وهذا غير جائز فذاك أيضا غير جائز بيان الملازمة أنك إذا قلت جاءنى زيد الظريف فلفظ الظريف يدل على شيء معين فى نفسه

---

(١) ـ الدر المصون ٣: ٣٣٠.
(٢) ـ مفاتيح الغيب ١٢: ٥١٦.

مجهول بحسب هذا اللفظ حصلت له الظرافة فإذا نصصت على زيد عرفنا أن ذلك الشيء الذى حصلت له الظرافة هو زيد إذا ثبت هذا فلو أضفت زيدا إلى الظريف كنت قد أضفت زيدا إلى زيد وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة فإضافة الموصوف إلى صفته وجب أن لا تجوز إلا أنه جاء على خلاف هذه القاعدة ألفاظ وهى قوله تعالى فى هذه الآية: (وَما كُنْتَ بِجانِبِ الغَرْبِيِّ) وقوله: (وَذلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ) [البينة: ۵] وقوله: (حَقُّ الْيَقِينِ) [الواقعة: ۹۵] (وَلَدارُ الآخِرَةِ) [النحل: ۳۰] ويقال: صلاة الأولى ومسجد الجامع وبقلة الحمقاء فقالوا التأويل فيه جانب المكان الغربى ودين الملة القيمة وحق الشيء اليقين ودار الساعة الآخرة وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع وبقلة الحبة الحمقاء ثم قالوا فى هذه المواضع: المضاف إليه ليس هو النعت بل المنعوت إلا أنه حذف المنعوت وأقيم النعت مقامه فههنا ينظر إن كان ذلك النعت كالمتعين لذلك المنعوت حسن ذلك وإلا فلا ألا ترى أنه ليس لك أن تقول عندى جيد على معنى عندى درهم جيد ويجوز مررت بالفقيه على معنى مررت بالرجل الفقيه۞ لأن الفقيه يعلم أنه لا يكون إلا من الناس والجيد قد يكون درهما وقد يكون غيره وإذا كان كذلك حسن قوله جانب الغربى لأن الشيء الموصوف بالغربى الذى يضاف إليه الجانب لا يكون إلا مكانا أو ما يشبهه فلا جرم حسنت هذه الإضافة وكذا القول فى البواقى والله أعلم) (۱).

(والعرب قد تضيف الاسم إلى الصفة كما قال الله تعالى: {لَهُ دَعْوَةُ الحَقِّ} [الرعد: ۱۴] وقال: {وَإِنَّهُ لَحَقُّ اليَقِينِ} [الحاقة: ۵۱] وإنما هو: الدعوة الحق والحق اليقين۞ فنزع الألف واللام من الاسم وأضافه إلى الصفة.

وربما ردوا الصفة إلى المصدر. قال الله تعالى: {قُل أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً} [الملك: ۳۰]. إنما هو: غائر فردَّ إلى المصدر) (۲).

وعند قوله سبحانه: (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كانُوا صادِقِينَ) [الطور: ۳۴] قال الإمام الرازى: (النحاة يقولون الصفة تتبع الموصوف فى التعريف والتنكير لكن الموصوف حديث وهو منكر ومثل مضاف إلى القرآن والمضاف إلى المعرف معرف فكيف هذا۞ نقول مثل وغير لا يتعرفان بالإضافة وكذلك كل ما هو مثلهما والسبب أن غير أو مثلا وأمثالهما فى غاية

(۱) ـ مفاتيح الغيب ۲۴: ۶۰۲.
(۲) ـ الإبانة في اللغة العربية سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري ۱: ۴۳۳.

التنكير فإنك إذا قلت ما رأيت شيئا مثل زيد يتناول كل شيء فإن كل شيء مثل زيد فى كونه شيئا فالجماد مثله فى الجسم والحجم والإمكان والنبات مثله فى النشوء والنماء والذبول والفناء والحيوان مثله فى الحركة والإدراك وغيرهما من الأوصاف وأما غير فهو عند الإضافة ينكر وعند قطع الإضافة ربما يتعرف فإنك إذا قلت غير زيد صار فى غاية الإبهام فإنه يتناول أمورا لا حصر لها وأما إذا قطعته عن الإضافة ربما تقول الغير والمغايرة من باب واحد وكذلك التغير فتجعل الغير كأسماء الأجناس أو تجعله مبتدأ وتريد به معنى معينا) [1].

٤٠ـ قاعدة: (إذا كانت الصفة صفة ذات لا تتغير تكون أبلغ من الخبر)

هذه القاعدة مستفادة من القيسى القيروانى فعند قوله سبحانه: ((إِنَّما يَفْتَرِى الكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآياتِ اللهِ} [النحل: ١٠٥] قال: (أى: الذين يجحدون آياته ويفترى بمعنى يتخرص. وقال بعض أهل المعانى إنما أعاد الكاذبين و [قد] تقدم الإخبار عنهم بالكذب لأن الثانى صفة والصفة ألزم من الخبر لأن من نعت بصفة فهى لازمة له ومن أخبر عنه بخبر فقد يحول عنه. فأعاد ذكر الكذب لأنه ألزم فى أكثر الأحوال من الخبر. وهذا الذى قال إنما يلزم إذا كانت الصفة صفة ذات فهى لا تتغير كالأحمر والأسود. ويتغير الخبر بالأفعال. وإذا كانت الصفة صفة فعل فهى تتغير أيضاً كتغيير الخبر بالفعل. والصفة فى هذه صفة فعل لا صفة ذات فلا يلزم قوله ولا يستقيم ولكن أعيد ذكر الكذب عنهم للتأكيد) [2].

٤١ـ قاعدة: (الظَّرفُ إذا تأخَّرَ عن النَّكرة كان استعمالُه صفةً أكثر وإذا كان خبراً تقدَّمَ على النَّكرة)

هذه القاعدة مستفادة من الواحدى فعند قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ} [البقرة: ٢٤٠] قال: (اختلف القراء فى رفع الوصية ونصبها... ومن نصب حمله

(١) ـ مفاتيح الغيب ٢٨: ٢١٥.
(٢) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية ٦: ٤٠٩٠.

على الفعل أى: فليوصوا وصيةً فتُنْصَب الوصيةُ على المصدر ويكون قوله: {لِّأَزْوَاجِهِم} وصفًا كما كان فى قول من أضمر الخبر كذلك. ومن حجتهم: أن الظرف إذا تأخر عن النكرة كان استعماله صفةً أكثر وإذا كان خبرًا تقدم على النكرة كقوله: {وَلَهُمْ أَعْمَالٌ} [المؤمنون: ٦٣] {وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ} [ق: ٣٥] فإذا تأخرت فالأكثر فيها أن تكون صفات وهاهنا تأخر الظرف وهو قوله: {لِّأَزْوَاجِهِم} فالأحسن أن تكون صفة للنكرة لا خبرًا) (١).

٤٢ـ قاعدة: (الفرق بين الخبر والصفة أنَّ الخبرَ لا يلزمُ العلمُ به قبل الإخبارِ)

(وقال صاحب "التقريب" فى الفرق بين الخبر والصفة: "أنه إذا جعل "الذى" صفة فهى كأنها معلومة فذكرها ليستدل بها وإذا جعل خبراً لم يلزم العلم بها قبل الإخبار فيكون الإخبار بهذه الآيات دعاوى لا دلائل والأولى أن يقول: إنما لا يلزم لو كان الخبر غير مصدر بـ "الذى" أما إذا كان مصدراً به فيلزم إذ الصلة حقها أن تكون معلومة كالصفة فقد استويا" تم كلامه. وفيه بحث والتحقيق ما أسلفناه) (٢).

المبحث السابع: قواعد فى الصفة والفعل

٤٣ـ قاعدة: (قَد تَجرِى الصِّفةُ مجرى الفِعلِ لِـمَا فيها مِن معنى الفِعلِيَّة)

هذه القاعدة مستفادة من الأَصْفهانى الباقولى المتوفى: نحو ٥٤٣هـ فقد قال: (هذا باب ما جاء فى التنزيل من إذا الزمانية وإذا المكانية وغير ذلك من قسميهما وأعلم أن «إذا» الزمانية اسم فى نحو قوله تعالى: (فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ) [المؤمنون: ١٠١] (فَإِذا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ) [المدثر: ٨] و(أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً) [المؤمنون: ٨٢] لأنها نقيضة «إذ».

وقد ثبت بالدليل كون «إذ» اسما فى نحو قوله: (بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) [آل عمران: ٨٠].

والعرب تحمل النقيض على النقيض كقوله:

وقبل غدٍ يا لهف نفسى على غدٍ ... إذا راح أصحابى ولست برائح

(١) ـ التفسير البسيط ٤: ٣٠١.
(٢) ـ فتوح الغيب ٨: ٤٥٧.

فأبدله من «غدٍ» والحرف لا يبدل من الاسم فثبت أنه اسم وإذا كان اسما كان اسما للوقت. فينضاف إلى ما بعده وإذا كان مضافا إلى ما بعده كان العامل فيه جوابه إذا كان فعلا فإن لم يكن فعلا قدر تقدير الفعل كقوله: (فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلا أَنْسابَ بَيْنَهُمْ) [المؤمنون: ١٠١] والتقدير: فإذا نفخ فى الصور تنافروا وتجادلوا. وهكذا كل ما كان بهذه المنزلة.

فأما قوله: (أَإِذا كُنَّا تُراباً أَإِنَّا لَفِي خَلقٍ جَدِيدٍ) وأخواتها فقد قدمنا القول فيه.

وقال أبو إسحاق فى قوله تعالى: (إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سبأ: ٧] العامل فى «إذا» قوله: «مزقتم» ويجريه مجرى «أى» فى الجزاء نحو: أيا تضرب أضرب ومتى تأتنا آتك لأن «إذا» يجىء بمعنى: «متى» قال: وفى التنزيل: (حَتَّى إِذا ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِما رَحُبَتْ) [التوبة: ١١٨].

أى: متى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وهذا يقوى قول أبى زيد ومحمد: إن الرجل إذا قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق ثم سكت طلقت فى الحال لأن «إذا» هاهنا ك «متى» كأنه قال: متى لم أطلقك فأنت طالق وفى «متى» إذا سكت طلقت. ووجدنا لهذا القول حجة فى «الكتاب» وهو غيلان بن حريث:

إذا رأتنى سقطت أبصارها ... دأب بكارٍ شايحت بكارها

ألا ترى أنه لا يريد أن هذا يقع منها مرة واحدة فى وقت مخصوص لأن ذلك ينتقض حال المدح وإنما يقول: كلما رأتنى سقطت أبصارها ألا تراه يقول بعده:

دأب بكار شايحت بكارها

و «الدأب» لا يستعمل إلا فى التكرير دون الإفراد قال:

كأن لها برحل القوم دوًّا ... وما إن طبها إلا الدؤوب

وقال:

دأبت إلى أن ينبت الظلّ بعد ما ... تقاصر حتى كاد فى الآل يمصح

وأما قول الهذلى:

هزبر عراض الساعدين إذا رمى ... بقرحته صدر الكمى المسربل

متى ما يضعك الليث تحت لبانه ... تكن ثعلباً أو ينب عنك فتدخل

تدخل: تدهش. غيره: يدخل فى الدخل.. فإنه يسأل عن جواب «إذا رمى» وليس فى البيت ما يكون جوابا ولا قبله فعل يكون بدلا من الجواب ودالا عليه وفى ذلك جوابان:

أحدهما أنه أجرى الصفة مجرى الفعل لما فيها من معنى الفعلية كقولك:
مررت برجل شجاع إذا لقى وكريم إذا سئل أى: إذا سئل كرم وإذا لقى شجع. وقد تقدم نحو هذا فتدل الصفة على الجواب دلالة الفعل عليه فكذلك هذا كأنه قال: يعظم فى العين إذا رمى بقرحته أى: بجبهته صدر الكمى لأن «هزبرا» كأنه من لفظ «أزبر» وهو من معناه وكأن الهاء وإن كانت هناك أصلا زائدة وليست معتدة من هاء «هجرع» و «هبلع» لم يبعد أن يعتقد أيضا زيادة هاء «هزبر» و «هبرق». وأما «عراض» فصفة من «عرض» وأمرها واضح. فهذا جواب.
والآخر وهو أغمض: وهو أن يكون قوله فى البيت الثانى:
متى ما يضعك الليث تحت لبانه
بدلاً من قوله «إذا رمى بقرحته صدر الكمى» وإذا كان بدلا منه كان قوله «تكن ثعلبا» جوابا للثانى بدلا من الأول فصار جواب الثانى جوابا لهما جميعا فيجرى حينئذ مجرى قولهم:
متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا... تجد حطباً جزلاً ونارا تأججا
فى البدل وإن كان حرف الشرط قد أعيد فى بيت الهذلى ولم يعد فى قوله «تلمم بنا». فإن قلت: فقد علمنا أن البدل يفيد ما لا يفيد المبدل منه ويزيد به عليه فما الذى زاده قوله:
متى ما يضعك الليث تحت لبانه
على قوله: «إذا رمى بقرحته صدر الكمى»؟
فالفائدة فى ذلك أنه إذا قال: رمى صدر الكمى فإنما ذكر جنس الكماة إطلاقاً من غير تقيد وإذا قال:
متى ما يضعك الليث تحت لبانه
فقد خاطبه بذلك وخصه به وقصره عليه. وفى القول الأول إنما كان يخص المخاطب منه قدر ما يصيبه فى جملة الجماعة الذين هو واحد منهم وفى الثانى من القصد له والتوجه إليه ما قدمناه وكان ذلك أبلغ وأفخم وأشد إرهابا وتعظيما.
واعلم أن «إذا» فى هذا البيت على هذا التأويل الثانى ينبغى أن تكون متعلقة بنفس «رمى» ومنصوبة الموضع به وليست مضافة إليه بل هو فى موضع جزم بها كما يجزم بالشرط الصريح كما أن «يضع» فى البيت الثانى مجزوم ب «متى» وهى منصوبة الموضع ب «يضع» نفسها من غير خلاف فهو إذاً فى الضرورة كقوله:

ترفع لى خندف والله يرفع لى ... ناراً إذا أخمدت نيرانهم تقد

فإن قيل: فما الذى دعا إلى اعتقاد هذه الضرورة والدخول تحتها وهلا حملت/ «إذا» على بابها من كونها مضافة إلى الفعل كقوله تعالى: (إِذا جاءَ نَصْرُ اللهِ وَالفَتْحُ) [النصر: ١] وقوله: (وَإِذا أَنْعَمْنا عَلَى الإِنْسانِ أَعْرَضَ وَنَأى بِجانِبِهِ) [الإسراء: ٨٣] وقول كعب:

وإذا ما تشاء تبعث منها ... آخر الليل ناشطا مذعورا

ألا ترى أصحابنا يعتقدون أن الفعل بعد «إذا» هذه فى موضع اسم مجرور ولذلك رفعوه أعنى لوقوعه موقع الاسم.

فالجواب: أنا إنما ركبنا هذه الضرورة فى اللفظ محافظة على صحة المعنى وذلك إن «إذا» هذه واجبة ألا تراهم يقولون: آتيك إذا احمرّ البسر ولا يجيزون آتيك أن احمر البسر لأن احمرار البسر واقع لا محالة و «إن» مشكوك فى فعلها يجوز وقوعه ولا يجب و «متى» كان فى ذلك ليست بواجبة الفعل ألا ترى إلى قول طرفة:

متى تأتنا نصبحك كأساً روية ... وإن كنت عنها غانياً فاغن وازدد

أى: فاثبت على حال غناك. وإذا كانت «متى» لم يحسن أن تجعلها بدلا من «إذا» لأن «إذا» معروفة مقصورة على موضع وواجبة و «متى» شائعة غير واجبة فلو أبدلت «متى» من «إذا» وهى على ما هى عليه من كونها واجبة مضافة كنت قد أبدلت الأعم من الأخص فكما لا يجوز: ضربت رأس زيد زيدا على أن تبدل «زيدا» من «رأسه» لما فى ذلك من التراجع عن الخصوص إلى العموم كذلك لا يحسن أن تبدل «متى» من «إذا» و «إذا» على معتاد حالها من كونها خالصة واجبة فإذا لم يجز ذلك عدلت بها إلى إخلاصها واطرحها وإمحاضها شرطا البتة فإذا حصلت له شاعت شيوع جميع حروف الشرط وإذا شاعت فارقت موضعها من الإضافة وخلصت شرطا أن يحكم على موضع الفعل بعدها بالجزم فى المعنى وإن لم يظهر ذلك إلى اللفظ وإذا كان كذلك حملت «إذا» فى بيت «الهذلى» على أنها الجازمة فى الضرورة)[1].

وعند قوله تعالى: (كانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ ما يَهْجَعُونَ) [الذاريات: ١٧] ذكر البلنسى أوجهاً فى إعراب الآية

(١) ـ إعراب القرآن للباقولي ٣: ٨٨٣.

(الثالث: أن تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر والمعنى كانوا قليلا هجوعهم فقليل خبر كان وهجوعهم مرفوع على فاعل بقليل لكون الصّفة تجرى مجرى الفعل) [1].

﴿٤٤﴾ـ قاعدة: (الفِعلُ إذا تَقَدَّمَ على المؤنَّثِ والجمعِ جازَ تذكيرُه وتوحيدُه وكذلك الصِّفةُ الجاريةُ مجراه)

هذه القاعدة مستفادة من النيسابورى الغزنوى (المتوفى: بعد ﴿٥٥٣﴾هـ) فقد قال: (ثم الفعل إذا تقدم على المؤنث والجمع جاز تذكيره وتوحيده فكذلك الصفة الجارية مجراه كما قال الشاعر:

وشباب حسن أوجههم ... من إياد بن نزار بن معد

وأما قراءة "خشعاً" فعلى هذا الأصل كان من حق "خاشع" أن يجمع على "الخاشعين" جمع التصحيح أى: يشابه الفعل لأنك تقول فى الفعل: "يخشعون" ولكنه بالأسماء التى ليست بصفة فوقع (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ) [القمر: ﴿٧﴾] موقع "خاشعة" ليدل على تأنيث الأبصار) [2].

﴿٤٥﴾ـ قاعدة: (الصفة إذا كانت فعلاً لنفس الموصوف تبعته فى التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والتثنية والجمع والإفراد والإعراب وإذا كانت فعلاً لما هو من سببه لم تتبعه إلا فى التعريف والتنكير والإعراب)

(قوله: (هو وصفٌ للقرية) قيل: إذا كانت الصفة فعلاً لنفس الموصوف تبعته فى التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والتثنية والجمع والإفراد والإعراب وإذا كانت فعلاً لما هو من سببه لم تتبعه إلا فى التعريف والتنكير والإعراب فلما كان الظالم صفةً للقرية وفعل ما هو من سببها﴿ تبعته فى الإعراب والتعريف ولم تتبعه فى التأنيث وذكر لتذكير الفاعل وهو الأصل) [3].

---

(١) ـ تفسير مبهمات القرآن «الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل» أبو عبد الله محمد بن علي البلنسي (ت ٧٨٢ هـ) ٢: ٥٤٣.

(٢) ـ باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي أبو القاسم الشهير بـ (بيان الحق) ٣: ١٤١٤.

(٣) ـ حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب) ٥: ٦٦.

﴿٤٦﴾ـ قاعدة: (العُدُولُ عَن التَّعبيرِ بالفعلِ إلى التَّعبيرِ بالصِّفةِ المشتقَّةِ أبلغُ فى الوصفِ)

(قوله: (و {مِنَ القالِينَ} [الشعراء: ﴿١٦٨﴾] أبلغ من أن يقول: (إنى لعملكم قالٍ) الانتصاف: كثيراً ما ورد فى القرآن خصوصاً فى هذه السورة من التعبير عن الفعل إلى الصفة المشتقة وجعل الموصوف واحداً من جمع لأن التعبير بالفعل يفهم وقوعه خاصةً وأما بالصفة وجعل الموصوف واحداً من جمع فيفهم أمراً زائداً وهو جعل ذلك سمةً للموصوف ثابتة التعلق كاللقب المشهور ولو قلت - مكان قوله تعالى: {رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الخَوَالِفِ} [التوبة: ﴿٨٧﴾]-: رضوا بأن يتخلفوا لم يزد على الإخبار بتخلفهم والمتلو {مَعَ الخَوَالِفِ} ألحقهم لقباً رديئاً وصيرهم نوعاً رذلاً) (١).

﴿٤٧﴾ـ قاعدة: ("سمع" إنْ دَخَلَ على ذاتٍ وجاء بعده فعلٌ أو اسمٌ فى معناه فالفعلُ أو الاسمُ إن كان قبله نكرة كان صفة لها أو معرفة كان حالا منها)

(رَبَّنا إِنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً يُنادِى لِلْإِيمانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا) [آل عمران: ﴿١٩٣﴾]

(سمع إن دخل على مسموع تعدى لواحد نحو: سمعت كلام زيد كغيره من أفعال الحواس. وإن دخل على ذات وجاء بعده فعل أو اسم فى معناه نحو: سمعت زيدا يتكلم وسمعت زيدا يقول كذا ففى هذه المسألة خلاف. منهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم إن كان قبله نكرة كان صفة لها أو معرفة كان حالا منها. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم هو فى موضع المفعول الثانى لسمع وجعل سمع مما يعدى إلى واحد إن دخل على مسموع وإلى اثنين إن دخل على ذات وهذا مذهب أبى على الفارسى. والصحيح القول الأول وهذا مقرر فى علم النحو.

فعلى هذا يكون ينادى فى موضع الصفة لأن قبله نكرة وعلى ربنا إننا سمعنا مناديا ينادى للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا سمع إن دخل على مسموع تعدى لواحد نحو: سمعت كلام زيد كغيره من أفعال الحواس. وإن دخل على ذات وجاء بعده فعل أو اسم فى معناه نحو:

(١) ـ حاشية الطيبي على الكشاف (فتوح الغيب) ١١: ٤٠٧.

سمعت زيدا يتكلم وسمعت زيدا يقول كذا ففى هذه المسألة خلاف. منهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم إن كان قبله نكرة كان صفة لها أو معرفة كان حالا منها. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم هو فى موضع المفعول الثانى لسمع وجعل سمع مما يعدى إلى واحد إن دخل على مسموع وإلى اثنين إن دخل على ذات وهذا مذهب أبى على الفارسى. والصحيح القول الأول وهذا مقرر فى علم النحو. فعلى هذا يكون ينادى فى موضع الصفة لأن قبله نكرة وعلى مذهب أبى على يكون فى موضع المفعول الثانى. وذهب الزمخشرى إلى القول الأول قال: تقول: سمعت رجلا يقول كذا وسمعت زيدا يتكلم لتوقع الفعل على الرجل وتحذف المسموع لأنك وصفته بما يسمع أو جعلته حالا عنه فأغناك عن ذكره. ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بد. وأن يقال: سمعت كلام فلان أو قوله انتهى كلامه.

وقوله: ولولا الوصف أو الحال إلى آخره ليس كذلك بل لا يكون وصف ولا حال ويدخل سمع على ذات لا على مسموع. وذلك إذا كان فى الكلام ما يشعر بالمسموع وإن لم يكن وصفا ولا حالا ومنه قوله تعالى: هل يسمعونكم إذ تدعون أغنى ذكر ظرف الدعاء عن ذكر المسموع) [1].

المبحث الثامن: قواعد فى تقديم الصفة

﴿٤٨﴾ـ قاعدة: (إذا تَقَدَّمَت الصِّفَةُ على الاسمِ فإنَّها تُشبِهُ الفِعلَ)

هذه القاعدة مستفادة من الجرجانى فعند قوله سبحانه: (رَبَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُها) [النساء: ﴿٧٥﴾] قال: ({الظَّالِمِ} صفة أهلها ثم الصفة والموصوف جملة صفة للقرية فلذلك أنجز الظالم وإنما لم يقل الظالمين لأنها صفة تشبه الفعل من حيث تقدمت على الاسم فكأنه قيل: من هذه القرية التى ظلم أهلها و {أَهْلُهَا} ابتدأ فى اللفظ وفاعل فى المعنى) [2].

---

(١) ـ البحر المحيط ٣: ٤٧٢.

(٢) ـ درج الدرر في تفسير الآي والسور لعبد القاهر الجرجاني ٢: ٦١٢.

﴿١٩﴾ـ قاعدة: (إذا قدمت الصفة على الموصوف صارت حالاً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم العكبرى وأبو حيان والسمين الحلبى وابن عاشور فعند قوله تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) [البقرة: ﴿١٦٨﴾] قال العكبرى: ((حلالا): مفعول كلوا فتكون من متعلقة بـ (كلوا) وهى لابتداء الغاية.

ويجوز أن تكون من متعلقة بمحذوف ويكون حالاً من (حلالاً) ; والتقدير: كلوا حلالاً مما فى الأرض فلما قُدِّمت الصفةُ صارت حالاً) [1].

وعند قوله سبحانه: (قالُوا سُبْحانَكَ مَا كانَ يَنْبَغِي لَنا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ وَلكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآباءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكانُوا قَوْماً بُوراً) [الفرقان: ﴿١٨﴾] قال ابن عاشور: ((ومن) فى قوله: من دونك للابتداء لأن أصل (دون) أنه اسم للمكان ويقدر مضاف محذوف يضاف إليه (دون) نحو: جلست دون أى دون مكانه فموقع (من) هنا موقع الحال من أولياء.

وأصلها صفة ل أولياء فلما قدمت الصفة على الموصوف صارت حالا. والمعنى: لا نتخذ أولياء لنا موصوفين بأنهم من جانب دون جانبك أى أنهم لا يعترفون لك بالوحدانية فى الإلهية فهم يشركون معك فى الإلهية) [2].

وعند قوله سبحانه: (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) [الإنسان: ﴿٢٤﴾] قال: (وموقع منهم موقع الحال من آثما فإنه صفة آثما فلما قدمت الصفة على الموصوف صارت حالا) [3].

إذا تقدمت الصفة على الموصوف صارت حالاً سواء كانت الصفة مفردة أم جملة أم شبة جملة [4].

وعند قوله سبحانه: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِراشاً وَالسَّماءَ بِناءً) [البقرة: ﴿٢٢﴾] قال السمين: («والسماء بِنَاءً» عطف على «الأرض فراشاً» على التقديرين المتقدِّمين و «لكم» متعلِّق بالجَعْل أى لأجلكم. والفراشُ ما يُوْطَأُ ويُقْعَدُ عليه. والبِنَاءُ مصدرُ بَنَيْتُ وإنما قُلِبت الياءُ

---

(١) ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ١٣٨.
(٢) ـ التحرير والتنوير ١٨: ٣٣٩.
(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٩: ٤٠٥.
(٤) ـ البحر ١: ٩٣.

همزةً لتطرُّفها بعد ألفٍ زائدةٍ وقد يُرادُ به المفعولُ. و «أَنْزل» عطفٌ على «جَعَلَ» و «من السماء» متعلِّقٌ به وهى لابتداءِ الغاية. ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أن يكونَ حالاً مِنْ «ما» لأنَّ صفة النكرة إذا قُدِّمَتْ عليها نُصِبَتْ حالاً وحينئذٍ معناها التبعيضُ وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أى: من مِياه السماءِ ماءً) [1].

وعند قوله تعالى: {فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً} [البقرة: ١٨٤] قال: (وقيل: {مِنكُم} فيه وجهان أحدُهما: أن يكون فى محلِّ نصبٍ على الحال من «مريضاً»۞ لأنه فى الأصل صفةٌ له فلمَّا قُدِّم عليه انتَصَبَ حالاً. وتكونُ «مِنْ» تبعيضيةً أى: فَمَنْ كان مريضاً منكم. والثانى: أجازه أبو البقاء أن يكونَ متعلِّقاً بمريضاً قال الشيخ: «وهو لا يكادُ يُعْقَلُ». «ومَنْ» يجوز أنْ تكونَ شرطيةً وأَنْ تكونَ موصولةً) [2].

وعند قوله تعالى: {رَبَّنا آتِنا فِي الدُّنْيا حَسَنَةً} [البقرة: ٢٠١] قال: (يجوز فى الجار وجهان أحدهما: أن يتعلَّقَ بآتِنا كالذى قبله. والثانى: أجازه أبو البقاء أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حالٌ من «حسنةً» لأنه كان فى الأصل صفةً لها فلما قُدِّم عليها انتصَبَ حالاً) [3].

وعند قوله تعالى: {أَمَنَةً نُّعَاساً} [آل عمران: ١٥٤] قال: (فى نَصْبِ كلٍّ منهما أربعة أوجه الأولُ من وجوه «أَمَنَةً»: أنها مفعولُ «أَنْزَل». الثانى: أنها حال من «نُعاساً» لأنها فى الأصل صفةُ نكرةٍ فلمَّا قُدِّمتْ نُصِبَتْ حالاً) [4].

وعند قوله تعالى: {لَسْتَ مِنْهُمْ} [الأنعام: ١٥٩] قال: (فى محل رفع خبراً لإنَّ و «منهم» هو خبر «ليس» إذ به تتمُّ الفائدة... وعلى هذا فيكون «فى شىء» متعلقاً بالاستقرار الذى تعلق به منهم أى: لست مستقراً منهم فى شىء أى: مِنْ تفريقهم. ويجوز أن يكون «فى شىء» الخبر و «منهم» حال مقدمة عليه وذلك على حذف مضاف أى: لست فى شىء كائن من تفريقهم فلمَّا قُدِّمت الصفة نصبت حالاً) [5].

---

(١) ـ الدر المصون ١: ١٩٢.
(٢) ـ الدر المصون ٢: ٣١٥.
(٣) ـ الدر المصون ٢: ٣٤٢.
(٤) ـ الدر المصون ٣: ٤٤٣.
(٥) ـ الدر المصون ٥: ٢٣٥.

﴿٥٠﴾ـ قاعدة: (إذَا تَقَدَّمَت الصِّفَةُ عَلى المَوصُوفِ ففيه إعرابانِ: أنْ تُعْرَبَ صفةً متقدمةً والثانى: أن يُجعل الموصوفُ بدلاً مِن صفتِه)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام السمين الحلبى فعند قوله تعالى: {اللهِ الَّذِى} [إبراهيم: ٢] قال: (وأمَّا الجرُّ فعلى البدلِ عند أبى البقاء والحوفى وابنِ عطية والبيان عند الزمخشرى قال: «لأنه جَرَى مَجْرَى الأسماءِ الأعلام لغلبتِه على المعبودِ بحق كالنجم للثريا». قال الشيخ: «وهذا التعليلُ لا يتمُّ إلا أن يكونَ أصلُه الإله ثم فُعِل فيه ما تقدَّم أولَ هذا الموضوع». وقال الأستاذ ابن عصفور: «ولا تُقَدَّمُ صفةٌ على مَوصوفٍ إلا حيث سُمِع وهو قليلٌ وللعربِ فيه وجهان أحدُهما: أنْ تتقدَّمَ الصفةُ بحالها.

وفيه إعرابان للنحويين أحدُهما: أن تُعْرَبَ صفةً متقدمةً. والثانى: أن يُجعل الموصوفُ بدلاً من صفتِه. الثانى من الأولين: أن تُضيفَ الصفةَ إلى الموصوف. فعلى هذا يجوز أن يُعْرَبَ {العزيز الحميد} صفةً متقدِّمة... قلت: وهذا فيما لم يكنِ الموصوفُ نكرةً أمَّا إذا كان نكرةً صار لنا عملٌ آخرُ: وهو أن تنتصبَ تلك الصفةُ على الحال) [1].

﴿٥١﴾ـ قاعدة: (الصفة لا تتقدم على الموصوف)

ذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف قال ابن السراج (المتوفى ﴿٣١٦﴾هـ): (لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ولا أن تُعملَ الصفة فيما قبل الموصوف ولا تقدم شيئًا [بصيغة المجهول] مما يتصل بالصفة على الموصوف وكذلك البدل إذا قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ "زيدًا" لم يجز أن تقدم "زيدًا" على "رجل", وكذلك إذا قلت: "هذا رجلٌ يضربُ زيدًا" لم يجز أن تقول: "هذا زيدًا رجلٌ يضربُ" لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد وكذلك كل ما اتصل بها فإذا قلت: "عبد الله رجلٌ يأكلُ طعامَكَ" لم يجز أن تقدم "طعامَك" قبل "عبد الله" ولا قبل "رجل". والكوفيون يجيزون إلغاء "رجلٍ" فيجعلونه بمنزلة ما ليس فى الكلام فيقولون: "طعامَكَ عبد اللهِ رجلٌ يأكلُ" لا يعتدون "برجلٍ" وتقديره عندهم: "طعامكَ عبد الله يأكلُ" وإلغاء هذا غيرُ معروف وللإلغاء حقوق

(١) ـ الدر المصون ٧: ٦٦.

سنذكرها إن شاءَ الله ولكن هذه المسألة تجوز على غير ما قدروا وهو أنْ تجعل "رجلًا" بدلًا من "عبد الله" ترفعهُ بالابتداء وتجعلُ "يأكلُ" خبرًا فحينئذٍ يصلحُ تقديم "طعامَك") [1].

وذكر الخباز أنه (لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن إعرابها فرع على إعرابه وهى أيضًا فرع عليه فى الوجود) [2].

فى المقتضب ٤:١٩٢: «النعت لا يكون قبل المنعوت».

الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل [3].

وفى المقرب لابن عصفور ١:٢٢٧: «ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف إلا حيث سمع وتكون الصفة إذ ذاك مبنية على العامل المتقدم وما بعدها بدل منها».

وقال الرضى ١:٣٢٩: «ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو: مررت بظريف رجل. قال:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند

وقريب منه قوله تعالى: {وَغَرابِيبُ سُودٌ} [فاطر: ٢٧]؛ لأن حق (غريب) أن يتبع (أسود) لكونه تأكيداً له نحو: أحمر قانى. وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم إلا ضرورة والنية التأخير كما تقول فى إن رجلاً ضربك فى الدار: إن ضربك رجلاً» [4].

(وفى البديع:" يجوز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين تقول: قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قول الشاعر:

ولست مقرا للرجال ظلامة ... أبى ذاك عمّى الأكرمان وخاليا

كأنه نظر إلى أنّ العطف كالتثنية) [5].

(وقد زعم بعضُهم أنَّ «المسيح» ليس باسمِ لقبٍ له بل هو صفةٌ كالضارب والظريف قال: «وعلى هذا ففى الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ إذا المسيح صفة لعيسى والتقدير: اسمُه عيسى المسيحُ». وهذا لا يجوزُ أعنى تقديمَ الصفةِ على الموصوفِ لكنه يعنى هو صفةٌ له فى الأصل والعربُ إذا قَدَّمَتْ ما هو صفةٌ فى الأصل جَعَلوه مبنيًّاً على العاملِ قبلَه وجعلوا الموصوفَ بدلاً مِنْ صفتِهِ فى الأصلِ نحو قولِه:

---

(١) ـ الأصول في النحو ٢: ٢٢٥.
(٢) ـ توجيه اللمع للخباز: ٢٦٥.
(٣) ـ المقتضب ١:١٧.
(٤) ـ انظر: الهمع ٢:١٢٠.
(٥) ـ البديع في علم العربية لابن الأثير: ١٤٢.

وبالطويلِ العمْر ... عُمْراً حَيْدَرا

الأصل: وبالعمرِ الطويلِ هذا فى المعارف وأمَّا فى النكراتِ فينصِبون الصفةَ حالاً) [1].

وعند قوله تعالى: {فى أَنْفُسِهِمْ} [النساء: ٦٣] قال السمين الحلبى: (فيه أوجه... الثانى: قل لهم فى معنى أنفسهم المنطوية على النفاق قولاً يَبْلُغ بهم ما يَزْجُرهم عن العَوْدِ إلى النفاق. الثانى من الأوجهِ أَنْ يتعلَّق ب «بليغاً» أى: قولاً مؤثِّراً فى قلوبِهم يغتمُّون به اغتماماً ويستشعرون به استشعاراً قال معناه الزمخشرى ورَدَّ عليه الشيخ بأنَّ هذا مذهبُ الكوفيين إذ فيه تقديمُ معمولِ الصفة على الموصوف لو قلت: «جاء زيداً رجلٌ يضربُ» لم يجز عند البصريين۞ لأنه لا يتقدم المعمولُ إلا حيث يجوز تقديم العامل والعامل هنا لا يجوزُ تقديمه۞ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف والكوفيون يجيزون تقديم معمولَ الصفة على الموصوف وأمَّا قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث وذلك أنَّا وجدنا هذه القاعدة منخرمةً فى قوله: {فَأَمَّا اليتيم فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السائل فَلَا تَنْهَرْ} [الضحى: ٩- ١٠] فـ «اليتيم» معمول «ل» تقهر « و» السائل «معمول ل» تنهر «وقد تقدَّما على» لا «الناهية والعاملُ فيهما لا يجوز تقديمُه عليها إذ المجزوم لا يتقدَّم على جازمه فقد تقدَّم المعمول حيث لا يتقدم العامل وكذلك قالوا فى قوله:

قنافِذُ هَدَّاجون حولَ بيوتِهم ... بما كان إيَّاها عطيَّةُ عَوَّدا

خَرَّجوا هذا البيتَ على أنَّ فى» كان «ضميرَ الشأن و» عَطِيَّةُ «مبتدأ و» عَوَّدَ «خبرُه حتى لا يَلِىَ» كان «معمولُ خبرها وهو غيرُ ظرفٍ ولا شِبْهِه فلزمهم من ذلك تقديمُ المعمول وهو» إياهم «حيث لا يتقدم العاملُ۞ لأن الخبرَ متى كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر امتنع تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبسَ بالفاعل نحو: (زيد ضرب عمراً) وأصلُ منشأ هذا البحث تقديمُ خبرِ (ليس) عليها أجازه الجمهور لقوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ} [هود: ٨] ووجه الدليلِ أنَّ» يوم «معمولٌ ل» مصروفاً « وقد تقدَّم على» ليس «وتقديمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بتقديم العامل فَعُورضوا بما ذَكَرْتُ لك وللنظر فى هذا البحثِ مجالٌ ليس هذا محلَّه وقد أتقنت ذلك فى كتابى» الشرحُ الكبير: شرح تسهيل الفوائد «فعليك به) [2].

---

(١) ـ الدر المصون ٢: ١٧٦.

(٢) ـ الدر المصون ٤: ١٦.

(وقوله: {والصَّادِقِينَ} [الأحزاب: ٣٥] وما عُطِف عليه. إن قيل: كيف دَخَلَتِ الواوُ على هذه الصفاتِ وكلُّها لقبيلٍ واحدٍ ففيه جوابان أحدُهما أنَّ الصفاتِ إذا تكرَّرت جازَ أن يُعْطَفَ بعضُها على بعضٍ بالواوِ وإنْ كانَ الموصوفُ بها واحداً ودخولُ الواوِ فى مثل هذا تفخيمٌ لأنه يُؤْذِنُ بأن كلَّ صفةٍ مستقلةٌ بالمدحِ. والجوابُ الثانى: أن هذه الصفاتِ متفرقةٌ فيهم فبعضُهم صابرٌ وبعضُهم صادِقٌ فالموصوفُ بها متعدِّدٌ هذا كلامُ أبى البقاء) [1].

وعند قوله تعالى: (كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) [المؤمنون: ١١٢]

قرأ الأعمش والمفضل عن عاصم: (عدداً) بالتنوين فقال أبو الفضل الرازى صاحب كتاب اللوامح: (سنين): نصب على الظرف والعدد مصدر أقيم مقام الاسم فهو نعت مقدم على المنعوت ويجوز أن يكون معنى (لبثتم) عددتم فيكون نصب (عددا) على المصدر و (سنين) بدل منه. وكون (لبثتم) بمعنى عددتم بعيد [2].

٥٢ـ قاعدة (إذا اجتمع التَّابِعُ وَالمَتْبُوعُ فإنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ المَتْبُوعَ)

(فِي اجْتِمَاعِ التَّابِعِ وَالمَتْبُوعِ أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ المَتْبُوعَ فيقولون: أبيض ناصع وأصفر فاقع وأحمر قان وأسود غِرْبِيبٌ قَالَ اللهُ تَعَالَى: {صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا} [البقرة: ٦٩] والمعنى: أن التبع فيه زِيَادَةِ الوَصْفِ فَلَوْ قُدِّمَ لَكَانَ ذِكْرُ المَوْصُوفِ بَعْدَهُ عَيْبًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِمَعْنًى أَوْجَبَ تَقْدِيمَهُ وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى هَذِهِ القَاعِدَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَغَرابِيبُ سُودٌ} [فاطر: ٢٧] وَهِيَ مِنَ الآيَاتِ الَّتِي صَدِئَتْ فِيهَا الأَذْهَانُ الصَّقِيلَةُ وَعَادَتْ بِهَا أَسِنَّةُ الأَلسِنَةِ مَفْلُولَةً وَمِنْ جُمْلَةِ العَجَايِبِ أَنَّ شَيْخًا أَرَادَ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَى مُدَرِّسٍ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ هَذَا السُّؤَالَ فَقَالَ: إِنَّمَا ذَكَرَ السَّوَادَ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الغِرْبَانِ مَا فِيهِ بَيَاضٌ وَقَدْ رَأَيْتُهُ بِبِلَادِ المَشْرِقِ فَلَمْ يَفْهَمْ مِنَ الآيَةِ إِلَّا أَنَّ الغَرَابِيبَ هُوَ الغُرَابُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله وَالَّذِى يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنَّ المُوجِبَ لِتَقْدِيمِ "الغَرَابِيبِ" هُوَ تَنَاسُبُ الكَلِمِ وَجَرَيَانُهَا عَلَى نَمَطٍ مُتَسَاوِى التَّرْكِيبِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ البِيضُ والحمر دون إتباع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أنى يَكُونَ السُّودُ كَذَلِكَ وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي السُّودِ هُنَا زِيَادَةُ الوَصْفِ كَانَ الأَلِيقُ فِي المَعْنَى أَنْ يُتْبَعَ بِمَا يَقْتَضِى ذَلِكَ وَهُوَ الغَرَابِيبُ فَيُقَابِلُ حَظَّ اللَّفْظِ

---

(١) ـ الدر المصون ٣: ٧١.
(٢) ـ البحر ٦:٤٢٤.

وَحَظَّ المَعْنَى فَوَقَّى الخِطَابَ وَكَمُلَ الغَرَضَانِ جَمِيعًا وَلَمْ يَطْرَحْ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَيَقَعُ النَّقْصُ مِنْ جِهَةِ الطَّرْحِ وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ الغَرَابِيبِ عَلَى السُّودِ فَوَقَعَ فِي لَفْظِ الغَرَابِيبِ حَظُّ المَعْنَى فِي زِيَادَةِ الوَصْفِ وَفِي ذِكْرِ السُّودِ مُفْرَدًا مِنَ الإِتْبَاعِ حَظُّ اللَّفْظِ إذا جَاءَ مُجَرَّدًا عَنْ صُورَةِ البِيضِ وَالحُمْرِ فَاتَّسَقَتِ الأَلفَاظُ كَمَا يَنْبَغِي وَتَمَّ المَعْنَى كَمَا يَجِبُ وَلَمْ يُخِلَّ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الوَجْهَيْنِ وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الغَرَابِيبِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَضَمِّنَةً لِمَعْنَى السُّودِ لئلا تتنافر الألفاظ فإن ضم الغرابيب إِلَى البَيْضِ وَالحُمْرِ وَلَزَّهَا فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ:

كَابْنِ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ

غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِتَلَاؤُمِ الأَلفَاظِ وَتَشَاكُلِهَا وَبِذِكْرِ السُّودِ وَقَعَ الِالتِئَامُ وَاتَّسَقَ نَسَقُ النِّظَامِ وَجَاءَ اللَّفْظُ وَالمَعْنَى فِي دَرَجَةِ التَّمَامِ وَهَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ مِنَ العَجَائِبِ الَّتِي تَكِلُّ دُونَهَا العُقُولُ وَتَعْيَا بِهَا الأَلسُنُ لَا تَدْرِي مَا تَقُولُ!

وَالحَمْدُ لله ثُمَّ رَأَيْتُ أَبَا القَاسِمِ السُّهَيْلِيَّ أَشَارَ إِلَى مَعْنًى غَرِيبٍ فَنَقَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّيْنَوَرِيِّ أَنَّ الغِرْبِيبَ اسْمٌ لِنَوْعٍ مِنَ العِنَبِ وَلَيْسَ بِنَعْتٍ قَالَ: وَمِنْ هَذَا يُفْهَمُ مَعْنَى الآيَةِ وَسُودٌ عِنْدِي بَدَلٌ لَا نَعْتٌ وَإِنْ كَانَ الغِرْبِيبُ إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُهُ وَلَمْ يُقَيَّدْ بِذِكْرِ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ قَلَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ العِنَبُ الَّذِي هُوَ اسْمُهُ خَاصَّةً فَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ التَّقْيِيدُ) [1].

المبحث التاسع: قواعد في الصفة والعمل

٩٣ـ قاعدة: (الصِّفة لا تعملُ فِيما قَبلَ المَوصوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن السراج والعكبرى والكرمانى والقرطبى فقد قال ابن السراج: (لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ولا أن تُعملَ الصفة فيما قبل الموصوف ولا تقدم شيئًا مما يتصل بالصفة على الموصوف وكذلك البدل إذا قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ "زيدًا" لم يجز أن تقدم "زيدًا" على "رجل" وكذلك إذا قلت: "هذا رجلٌ يضربُ زيدًا" لم يجز أن تقول: "هذا زيدًا رجلٌ يضربُ" لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد وكذلك كل ما اتصل بها فإذا قلت: "عبد الله رجلٌ يأكلُ طعامَكَ" لم يجز أن تقدم "طعامَك"

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٤٤.

قبل "عبد الله" ولا قبل "رجل". والكوفيون يجيزون إلغاء "رجلٍ" فيجعلونه بمنزلة ما ليس فى الكلام فيقولون: "طعامَكَ عبد اللهِ رجلٌ يأكلُ" لا يعتدون "برجلٍ" وتقديره عندهم: "طعامكَ عبد الله يأكلُ" وإلغاء هذا غيرُ معروف) [1].

وعند قوله عز وجل: (قُل أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللهُ) [الأنعام: ٧١] قال العكبرى: ((ما): بمعنى الذى أو نكرة موصوفة. و (من دون الله): متعلق بندعو ولا يجوز أن يكون حالا من الضمير فى (ينفعنا) ولا مفعولا لينفعنا لتقدمه على «ما» والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف. (ونرد): معطوف على ندعو ويجوز أن يكون جملة فى موضع الحال أى: ونحن نرد) [2].

وعند قوله تعالى: (جُزْءٌ مَقْسُومٌ) [الحجر: ٤٤] قال الكرمانى: (نصيب مفرد و "منهم " متعلق باللام وليس متعلقا بمقسوم لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف وليس بوصف لـ "باب" لأن ذلك يقتضى منها) [3].

وعند قوله (يَخْتَصِمُونَ) [النمل: ٤٥] قال الكرمانى: (صفة لفريقين ويجوز أن يكون حالًا من الضمير فى "فريقين" ويجوز أن يكون خبراً آخر وعلى هذا يجوز أن يكون محل "إذا" نصباً بـ "يختصمون" وعلى الوصف لا يجوز لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف) [4].

وعند قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ) [القمر: ٤٩] قال القرطبى: (قراءة العامة (كل) بالنصب. وقرأ أبو السمال (كل) بالرفع على الابتداء. ومن نصب فبإضمار فعل وهو اختيار الكوفيين لأن إن تطلب الفعل فهى به أولى والنصب أدل على العموم فى المخلوقات لله تعالى لأنك لو حذفت (خلقناه) المفسر وأظهرت الأول لصار إنا خلقنا كل شيء بقدر. ولا يصح كون خلقناه صفة لشيء لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ولا تكون تفسيرا لما يعمل فيما قبله) [5].

٩٤ـ قاعدة: (الصفة لا تعمل فى الموصوف)

---

(١) ـ الأصول في النحو ٢: ٢٢٥.
(٢) ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١: ٥٠٧.
(٣) ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ١: ٥٩١.
(٤) ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ٢: ٨٥٣.
(٥) ـ الجامع لأحكام القرآن ١٧: ١٤٧.

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الواحدى والفارسى فعند قوله تعالى: وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا ساعَةً مِنَ النَّهارِ يَتَعارَفُونَ بَيْنَهُمْ) [يونس: ﴿٤٥﴾] قال الواحدى: (الوجه الثالث: أن تجعله حالاً من الضمير المنصوب فى {نَحْشُرُهُمْ} والمعنى: نحشرهم مشابهةً أحوالُهم أحوال من لم يلبث إلا ساعة وأما (يوم) فإنه يصلح أن يكون معمولًا لأحد شيئين۞ أحدهما: أن يكون معمول {يَتَعَارَفُونَ} وينتصب على وجهين۞ أحدهما: أن يكون ظرفًا معناه: يتعارفون فى هذا اليوم والآخر: أن يكون مفعولًا على السعة على:

يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار

وأهل الدار ما سرقوا وإنما سرق منهم ولكن جعلوا مفعولًا على السعة كذلك هاهنا تعارفوا فى اليوم فجعل اليوم مفعولًا على السعة والآخر: أن يكون {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ} معمول ما دلّ عليه قوله: {كَأَنْ لَمْ يَلبَثُوا} ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث فيعمل فى الظرف هذا المعنى ولا يمنع المعنى من أن يعمل فى الظرف وإن تقدم الظرف عليه كقولهم: أكلَّ يوم لك ثوب۞ غير أن هذا الوجه ضعيف۞ لأن قوله: {كَأَنْ لَمْ يَلبَثُوا} لا يخلو من أن يكون على أحد الأوجه الثلاثة التى ذكرنا فإن جعلته صفة المصدر لم يجز أن يعمل فى (يوم)۞ لأن الصفة لا يتقدم عليها ما تعمل فيه وإن جعلته صفة لليوم فالصفة لا تعمل فى الموصوف كما أن الصلة لا تعمل فى الموصول۞ لأنها بعضه وإنْ قدرته تقدير الحال على ما ذكرنا لم يجز أن يكون (يوم) معمولًا له۞ لأن العامل فى الحال (نحشر) و (نحشر) قد أضيف اليوم إليه فلا يجوز أن يعمل فى المضاف: المضاف إليه ولا ما يتعلق بالمضاف إليه۞ لأن ذلك يوجب تقديمه على المضاف فلهذا قلنا: إن هذا الوجه ضعيف) (١).

(فَأَغْشَيْنَاهُم) [يس: ﴿٩﴾] التقدير: فأغشيناهم السدّ أو مثل السدّ فهم لا يبصرون لما أغشيناهموه من ذلك. وتعرّفوا مدّة اللبث هاهنا كما تعرّفوها فى قوله: (قالَ قائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قالُوا لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِما لَبِثْتُمْ) [الكهف: ﴿١٩﴾] وكقوله: (قال كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ قالُوا لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) [المؤمنون: ﴿١١٣﴾] فتعارفهم مدّة لبثهم كما ذكرت لك فى هذه الآى.

والآخر فى التعارف ما جاء من قوله: (فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ يَتَساءَلُونَ. قالَ قائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كانَ لِي قَرِينٌ) [الصافات: ﴿٥٠﴾ـ ﴿٥١﴾] (وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ يَتَساءَلُونَ. قالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي

(١) ـ التفسير البسيط ١١: ٢١٤.

أَهْلِنا مُشْفِقِينَ) [الطور: ﴿٢٥ـ ٢٦﴾] وتعرّفهم يكون على أحد هذين الوجهين. فعلى هذا يكون قوله: (ويوم نحشرهم) معمول يتعارفون والآخر: أن يكون يوم نحشرهم معمول ما دلّ عليه قوله: (كأن لم يلبثوا) ألا ترى أن المعنى: تشابه أحوالهم أحوال من لم يلبث فيعمل فى الظرف هذا المعنى ولا يمنع المعنى من أن يعمل فى الظرف وإن تقدم الظرف عليه كقولهم: أكلّ يوم لك ثوب ومثل ذلك فى الحمل على المعنى قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) [الفرقان: ﴿٢٢﴾] وقول أبى دواد:

قرّبنه ولا تقيلنّ واعلم ... أنّه اليوم إنّما هو ناد

فإذا حملته على هذا لم يجز أن يكون صفة للمصدر لأن الموصوف الذى هو المصدر موضعه بعد الفعل تقديره: يوم نحشرهم حشرا كأن لم يلبثوا أو لم يلبثوا قبله والصفة لا يتقدّم عليها ما تعمل فيه ولا يجوز أيضا أن تجعله صفة لليوم على هذا لأنّ الصفة لا تعمل فى الموصوف ألا ترى الصفة إيضاح للموصوف وتبيين له كما أنّ الصلة كذلك وإذا كان على هذا لم يسغ عمل واحد منهما فيما يوضحه ويبينه لتنزّله منزلة بعضه فإن قلت: فإذا قدّرت كأن لم يلبثوا تقدير الحال من الضمير هل يجوز أن يكون يوم... معمولا له؟ فإنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ العامل فى الحال نحشر ونحشر قد أضيف اليوم إليه فلا يجوز أن يعمل فى المضاف إليه ولا ما يتعلق بالمضاف إليه لأنَّ ذلك يوجب تقديمه على المضاف ألا ترى أنّه لم يجز: القتال زيدا حين تأتى.

وإذا جعلت يتعارفون العامل فى يوم نحشرهم لم يجز أن يكون صفة لليوم على أنّك كأنّك وصفت اليوم بقوله: كأن لم يلبثوا ويتعارفون فوصفت يوم نحشرهم بجملتين لم يجز أن يكون معمولا لقوله: يتعارفون لأنّ الصفة لا تعمل فى الموصوف وجاز وصف اليوم بالجمل وإن أضيف لأنّ الإضافة ليست بمحضة فلم تعرّفه) (١).

﴿٥٥ـ قاعدة: (المصدرُ الموصوف لَا يَعْمَلُ بعدَ وَصْفِه)

(١) ـ الحجة للقراء السبعة للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ٤: ٣٠٣.

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبى فعند قوله تعالى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ} [آل عمران: ١٠٦] قال: (فى العاملِ فى هذا الظرفِ وجوهٌ... قيل: العاملُ «عذاب». وهذا ممتنعٌ لأن المصدر الموصوفَ لَا يَعْمَلُ بعدَ وَصْفِه) [١].

وعند قوله سبحانه: {مِنَ النَّعَمِ} [المائدة: ٩٥] قال: (فيه ثلاثةُ أوجه... الثانى: أنه متعلق بنفسِ «جزاء» لأنه مصدرٌ إلا أنَّ ذلك لا يجوزُ إلا فى قراءة مَنْ أضاف «جزاء» إلى «مثل» فإنه لا يلزَمُ منه محذورٌ بخلافِ ما إذا نَوَّنْتَه وجعلتَ «مثلَ» صفتَه أو بدلاً منه أو خبراً له فإنَّ ذلك يمتنع حينئذ لأنَّك إنْ جَعَلتَه موصوفاً ب «مثل» كان ذلك ممنوعاً من وجهين أحدُهما: أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ وهذا قد وُصِفَ) [٢].

وعند قوله سبحانه: {إِذْ نُسَوِّيكُمْ} [الشعراء: ٩٨]: قال: («إذ» منصوبٌ: إمَّا ب «مُبين» وإمَّا بمحذوفٍ أى: ضَلَلنا فى وقتِ تَسْويتنا لكم بالله فى العبادةِ. ويجوز على ضَعْفٍ أَنْ يكونَ معمولاً ل «ضلال» والمعنى عليه. إلَّا أنَّ ضعفَه صناعىٌّ: وهو أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يَعْمَلُ بعد وصفِه) [٣].

وعند قوله سبحانه: (وَقالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ أَوْثاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا) [العنكبوت: ٢٥] قال: (وأمَّا «فى الحياة» ففيه أوجهٌ... الثالث: أن يتعلَّق «بَيْنَكم» بموَدَّة. و «فى الحياة» صفةٌ ل «مودة». ولا يجوز العكسُ لئلا يلزَم إعمالُ المصدرِ الموصوفِ. والفرقُ بينَه وبين الأول أنَّ الأولَ عَمِلَ فيه المصدرُ قبل أَنْ يُوْصَفَ وهذا عَمِلَ فيه بعد أن وُصِفَ.

على أنَّ ابنَ عطية جَوَّز ذلك هو وغيرُه وكأنهم اتَّسَعوا فى الظرف.

وقال ابن عطية: «مَنْ قال: إنَّ سِجِّيناً موضعٌ فكتابٌ مرفوعٌ على أنه خبرُ» إنّ «والظرفُ الذى هو» لفى سِجِّين «مُلغَى ومَنْ جعله عبارةً عن الخَسارة فكتابٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ التقدير: هو كتابٌ ويكونُ هذا الكلامُ مفسِّراً لِسِجِّين ما هو» انتهى وهذا لا يَصِحُّ البتة إذ دخولُ اللامِ يُعَيِّنُ كونَه خبراً فلا يكونُ مُلغى. لا يقال: اللامُ تَدْخُلُ على معمولِ الخبرِ فهذا منه فيكونُ مُلغى لأنه لو فُرِضَ الخبرُ وهو «كتابٌ» عاملاً أو صفتُه عاملةٌ وهو

---

(١) ـ الدر المصون ٣: ٣٤٠.
(٢) ـ الدر المصون ٤: ٤٢١.
(٣) ـ الدر المصون ٨: ٥٣٥.

«مرقوم» لامتنعَ ذلك. أمَّا مَنْعُ عملِ «كتابٌ» فلأنَّه موصوف والمصدرُ الموصوفُ لا يعمل. وأمَّا امتناعُ عملِ «مرقومٌ» فلأنَّه صفةٌ ومعمولُ الصفةِ لا يتقدَّمُ على موصوفِها) (١).

٥٦ـ قاعدة: (إِذَا ذُكِرَتْ صِفَاتٌ فِي مَعْرِضِ المَدْحِ وَالذَّمِّ فَالأَحْسَنُ أَنْ يُخَالَفَ فِي إِعْرَابِهَا)

هذه القاعدة مستفادة من الفارسى والزركشى (قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: إِذَا ذُكِرَتْ صِفَاتٌ فِي مَعْرِضِ المَدْحِ وَالذَّمِّ فَالأَحْسَنُ أَنْ يُخَالَفَ فِي إِعْرَابِهَا لِأَنَّ المَقَامَ يَقْتَضِي الإِطْنَابَ فَإِذَا خُولِفَ فِي الإِعْرَابِ كَانَ المَقْصُودُ أَكْمَلَ لأن المعانى عند الاختلاف تتنوع وتتفتن وَعِنْدَ الإِيجَازِ تَكُونُ نَوْعًا وَاحِدًا وَمِثْلُهُ فِي المَدْحِ قَوْلُهُ: {وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصلاة والمؤتون الزكاة} [النساء: ١٦٢] فانتصب {والمقيمين} عَلَى القَطْعِ وَهُوَ مِنْ صِفَةِ المَرْفُوعِ الَّذِى هُوَ {المُؤْمِنُونَ} وَقِيلَ: بَلِ انْتَصَبَ بِالعَطْفِ عَلَى قوله: {بما أنزل إليك} وَهُوَ مَجْرُورٌ وَكَأَنَّهُ قَالَ: يُؤْمِنُونَ بِالَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَبِالمُقِيمِينَ أَىْ بِإِجَابَةِ المُقِيمِينَ وَالأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّ المَوْضِعَ لِلتَّفْخِيمِ فَالأَلِيقُ بِهِ إِضْمَارُ الفِعْلِ حَتَّى يَكُونَ الكَلَامُ جُمْلَةً لَا مُفْرَدًا. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ} [البقرة: ١٧٧] إِلَى قَوْلِهِ: {وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ} [البقرة: ١٧٧] نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ.

وَجَوَّزَ السِّيرَافِيُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى قَوْلِهِ: {وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِى القربى} [البقرة: ١٧٧] إِلَى أَنْ قَالَ: {وَالصَّابِرِينَ} وَرَدَّهُ الصَّفَّارُ بِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى المَوْصُولِ قَبْلَ تَمَامِ الصِّلَةِ وَإِنْ كَانَ {وَالصَّابِرِينَ} مَعْطُوفًا عَلَى {وَالسَّائِلِينَ} فَهُوَ مِنْ صِلَةِ " مَنْ " فَكَذَلِكَ المَعْطُوفُ عَلَيْهِ.

وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ المَعْطُوفُ " مِنْ " صِلَةِ مَنْ وَتَكُونُ الصلة كملت عند قوله تعالى: {وآتى الزكاة} ثُمَّ أَخَذَ فِي القَطْعِ.

وَمِثَالُهُ فِي الذَّمِّ: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ} [المسد: ٤] بِنَصْبِ {حَمَّالَةَ}.

تَنْبِيهَانِ الأَوَّلُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ القَطْعُ بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ المَوْصُوفُ مَعْلُومًا أَوْ مُنَزَّلًا مَنْزِلَةَ المُخَاطَبِ لَا يُتَصَوَّرُ عِنْدَهُ البِنَاءُ عَلَى مَجْهُولٍ وَقَوْلُنَا " أَوْ مُنَزَّلًا مَنْزِلَةَ المَعْلُومِ " لابد مِنْهُ.

---

(١) ـ الدر المصون ١٠: ٧٢٠.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ} [الفرقان: ٢] رفع على الإبدال من {الذى نزل} أَوْ رُفِعَ عَلَى المَدْحِ أَوْ نُصِبَ عَلَيْهِ.

قَالَ الطِّيبِيُّ: وَالإِبْدَالُ أَوْلَى لِأَنَّ مِنْ حَقِّ صِلَةِ المَوْصُولِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً عِنْدَ المُخَاطَبِ وكونه تعالى {نَزَّلَ الْفُرْقانَ عَلى عَبْدِهِ} [الفرقان: ١] لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا لِلعَالَمِينَ فَأُبْدِلَ بِقَوْلِهِ: {لَهُ مُلكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} [الفرقان: ٢] بَيَانًا وَتَفْسِيرًا وَتَبَيَّنَ لَكَ المدح.

وجوابه ما ذكرنا أن المنزل بمنزلة المعلوم منزلة المعلوم وها هنا لِقُوَّةِ دَلِيلِهِ أُجْرِيَ مَجْرَى المَعْلُومِ وَجُعِلَتْ صِلَةً نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ وَالجُمْهُورُ.

وَثَانِيهُمَا: أَنْ يَكُونَ الصفة للثناء والتعظيم.

واشترط بَعْضُهُمْ ثَالِثًا وَهُوَ تَقَدُّمُ الإِتْبَاعِ حَكَاهُ ابْنُ بابشاذ وَزَيَّفَهُ الأُسْتَاذُ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَقَالَ: إِنَّمَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ المَوْصُوفُ يَفْتَقِرُ إِلَى زِيَادَةِ بَيَانٍ فَحِينَئِذٍ يَتَقَدَّمُ الإِتْبَاعُ لِيَسْتَحْكِمَ العِلمُ بِالمَوْصُوفِ أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى زِيَادَةِ بَيَانٍ قَالَ: وَالأَصْلُ -فِيمَا الصِّفَةُ فِيهِ مَدْحٌ أَوْ ذَمٌّ وَالمَوْصُوفُ مَعْلُومٌ- قَطْعُ الضَّمِيرِ وَهُوَ الأَفْصَحُ وَلَا يُشْتَرَطُ غَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ أُورِدَ عَلَى دَعْوَى أَفْصَحِيَّةِ القَطْعِ عِنْدَ ذَلِكَ إِجْمَاعُ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ عَلَى الإِتْبَاعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} فَضَعَّفُوا قِرَاءَةَ النَّصْبِ عَلَى القَطْعِ مَعَ حُصُولِ شَرْطَيِ القَطْعِ.

وَأَجَابَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِأَنَّ اخْتِيَارَ القَطْعِ مُطَّرِدٌ مَا لَمْ تَكُنِ الصِّفَةُ خَاصَّةً بِمَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ لَا يَلِيقُ وَلَا يَتَّصِفُ بِهَا سِوَاهُ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ قَلِيلٌ جِدًّا فَكَذَلِكَ لَمْ يُفْصِحْ سِيبَوَيْهِ بِاشْتِرَاطِهِ فَإِذَا كَانَتِ الصف مِمَّنْ لَا يُشَارِكُ فِيهَا المَوْصُوفُ غَيْرَهُ وَكَانَتْ مُخْتَصَّةً بِمَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ فَالوَجْهُ فِيهَا الإِتْبَاعُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي صِفَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِمَّا يَتَّصِفُ بِهِ غَيْرُهُ فَلِذَلِكَ لَمْ يُقْطَعْ وَعَلَيْهِ وَرَدَ السَّمَاعُ لِهَذِهِ الآيَاتِ الشَّرِيفَةِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {حم تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ ذِى الطَّوْلِ} [غافر: ١ـ ٣] لَمَّا كَانَ وَصْفُهُ تَعَالَى بِـ {غَافِرِ الذَّنْبِ} وَمَا بَعْدَهُ لَا يَلِيقُ بِغَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الإِتْبَاعُ وَالإِتْبَاعُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ القَطْعِ وَيَلزَمُ الإِتْبَاعُ فِي الكُلِّ.

وَهَذَا مَعَ تَكَرُّرِ الصِّفَاتِ وَذَلِكَ مِنْ مُسَوِّغَاتِ القَطْعِ عَلَى صِفَةٍ مَا وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ غَيْرِ تقييد بصفة وَأَمَّا الإِتْبَاعُ فِيمَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ الِاخْتِصَاصُ مِنْ صِفَتِهِ تَعَالَى فَكَثِيرٌ فَهَذَا هُوَ السَّمَاعُ وَلَهُ وَجْهٌ فِي القِيَاسِ وَهُوَ شَبِيهٌ بِالوَارِدِ فِي سُورَةِ وَالنَّجْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا} [النجم: ﴿٤٣﴾ـ ﴿٤٤﴾] ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: {وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى. وأنه هو رب الشعرى} [النجم: ﴿٤٨﴾ـ ﴿٤٩﴾] فَوَرَدَ فِي هَذِهِ الجُمَلِ الأَرْبَعِ الفَصْلُ بِالضَّمِيرِ المَرْفُوعِ بَيْنَ اسْمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا لِيَتَحَدَّدَ بِمَفْهُومِهِ نَفْيُ الِاتِّصَافِ عَنْ غَيْرِهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الأَخْبَارِ وَكَانَ الكَلَامُ فِي قُوَّةِ أَنْ لَوْ قِيلَ: " وَأَنَّهُ هُوَ لَا غَيْرُهُ " وَلَمْ يَرِدْ هَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذكر والأنثى} [النجم: ﴿٤٥﴾] لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَتَعَاطَاهُ أَحَدٌ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا وَلَا ادِّعَاءً بِخِلَافِ الإِحْيَاءِ وَالإِمَاتَةِ فِيمَا حَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ نُمْرُوذَ.

قُلتُ: وَمَا ذَكَرَهُ فِي الجَوَابِ يَرُدُّ عَلَيْهِ قوله تعالى: {التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ} [التوبة: ﴿١١٢﴾] الآية وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْواجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِماتٍ} [التحريم: ﴿٥﴾] الآيَاتِ.

وَمِمَّا يَرُدُّ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِأَوْصَافِ الذَّمِّ قَوْلُهُ: {وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ. هَمَّازٍ} [القلم: ﴿١٠﴾ـ ﴿١١﴾] الآية قَدْ جَرَتْ كُلُّهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا بِالإِتْبَاعِ وَلَمْ يَجِئْ فِيهَا القَطْعُ.

وَقَرَأَ الحَسَنُ: {عُتُلٍّ} بِالرَّفْعِ عَلَى الذَّمِّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَهَذِهِ القِرَاءَةُ تَقْوِيَةٌ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ الثَّانِي قَدْ يَلتَبِسُ المَنْصُوبُ عَلَى المَدْحِ بِالِاخْتِصَاصِ وَقَدْ فَرَّقَ سِيبَوَيْهِ بَيْنَهُمَا فِيمَا بَيَّنَ وَالفَرْقُ أَنَّ المَنْصُوبَ عَلَى المَدْحِ أَنْ يَكُونَ المُنْتَصِبُ لَفْظًا يَتَضَمَّنُ نَفْسُهُ مَدْحًا نَحْوَ " هَذَا زِيدٌ عَاقِلُ قَوْمِهِ " وَفِي الِاخْتِصَاصِ لَا يَقْتَضِي اللفظ ذلك كقوله تعالى: {رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ} [هود: ﴿٧٣﴾] فيمن نصب {أهل}) (١).

﴿٥٧﴾ـ قاعدة: (الموصوفُ إذا كان معلوماً بدون صفتهِ وكانَ الوصفُ مدحاً أو ذَمًّا أو ترحُّماً جاز فى الوصفِ التابع: الإتباعُ والقطعُ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم سيبويه والسيرافى والسمين الحلبى قال سيبويه (المتوفى ﴿١٨٠﴾هـ): (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٤٦.

فجرى على الأول وإن شئت قطعته وابتدأته وذلك قولك: الحمد لله الحميد والملك لله أهل الملك. ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً) (١).

وقال السيرافى (المتوفى ٣٦٨هـ) فى شرحه لكلام سيبويه: (هذا الباب فى التعظيم والمدح والباب الذى فى الشتم والتقبيح يجريان مجرى واحدا والإعراب فيهما على طريق واحد وفى كل واحد منهما ثلاثة أوجه:

إمّا الصفة واتباع الثانى الأول وإن كان قصدك فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من تكبير صفات الله تعالى على جهة المدح له والثناء عليه.

وإمّا أن تنصبه بإضمار أذكر.

وإمّا أن تستأنفه فترفعه بإضمار الابتداء.

والذى يصيره مدحاً وثناء أو شتماً وتقبيحاً قصد المتكلم به إلى ذلك وربما قصد الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به ويتبين ذلك فى لفظه من محاوره وهذا معروف فى عادات كلام الناس...

وقوله تعالى: (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلمِ مِنْهُمْ وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكاةَ) [النساء: ١٦٢]. (فى المقيمين وجهان: أحدهما: أن يكون منصوبا على المدح والثناء. والآخر: أن يكون مجرورا بالعطف على ما فيكون معناه: ويصدّقون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة أى: بمذاهبهم وبدينهم والمؤتون الزكاة مبتدأ مستأنف أو عطف على الراسخين. وأمّا قوله عزّ وجل: (وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ) إلى قوله: (وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي البَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأْسِ) [البقرة: ١٧٧] فالموفون بعهدهم " يحتمل وجهين:

يحتمل أن يكون مدحا ويكون التقدير: وهم الموفون بعهدهم فإذا كان كذلك كان نصب الصابرين على وجهين: أحدهما: العطف على ذوى القربى. والآخر: أن يكون على المدح بإضمار (أذكر). والوجه الآخر من رفع الموفون: أن يكون عطفاً على من آمن بالله فإذا ارتفع بذلك كان نصب الصابرين على المدح لا غير ولا يجوز أن ينصب بالعطف على ذوى

(١) ـ الكتاب لسيبويه ٢: ٦٢.

القربى۞ لأن ذوى القربى فى صلة من آمن بالله لأنّ (آتى) معطوف على آمن ولا يجوز أن يعطف الموفون على (من) إلا بعد تمام صلته فيصير (والصابرين) منقطعا عن الصلة) [1].

وعند قوله تعالى: {رَبِّ العالمين} قال السمين الحلبى (المتوفى ٧٥٦هـ): (وقراءةُ الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه وقُرئ منصوباً وفيه ثلاثةُ أوجه: إمَّا منصوبٌ بما دَلَّ عليه الحمدُ تقديره: أَحْمَدُ ربّ العالمين أو على القطعِ من التبعِيَّة أو على النداء وهذا أضعفُها۞ لأنه يؤدِّى إلى الفصلِ بين الصفةِ والموصوف. وقُرئ مرفوعاً على القَطْعِ من التبعيَّة فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ أى هو ربُّ.

وإذا قصد عُرِض ذِكْرُ القَطْعِ فى التبعية فلنستطرِدْ ذكرَه لعمومِ الفائدةِ فى ذلك: اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفتهِ وكانَ الوصفُ مدحاً أو ذَمَّاً أو ترحُّماً جاز فى الوصفِ التابع الإتباعُ والقطعُ والقطعُّ إمَّا على النصب بإضمار فعل لائقٍ وإمَّا على الرفع على خبر مبتدأ محذوف ولا يَجُوز إظهارُ هذا الناصبِ ولا هذا المبتدأ نحو قَولِهم: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ» رُوِى بنصب «أهل» ورفعِه أى: أعنى أهلَ أو هو أهلُ الحمد.

وإذا تكَرَّرت النعوتُ والحالةُ هذه كنتَ مخيَّراً بين ثلاثةِ أوجهٍ: إمّا إتْباعِ الجميع أو قطعِ الجميع أو قطعِ البعض وإتباعِ البعضِ إلا أنك إذا أَتْبَعْتَ البعضَ وقَطَعْتَ البعضَ وجب أن تبدأَ بالإتباع ثم تأتى بالقَطْعِ من غير عكسٍ نحو: مَرَرْتُ بزيد الفاضلِ الكريمُ لئلا يلزمَ الفصلُ بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة) [2].

٩٨ـ قاعدة: (اسم الفاعل إذا أُعمل عمل الفعل لا يُوصَف ولا يُصغَّر۞ لأن الصفة تخصيص)

(وقوله: {فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ} [الأعراف: ٤٥]۞ معنى التأذين فى اللغة: النداء والتصويت بالإعلام والأذان للصلاة إعلام بها وبوقتها وقالوا فى معنى: {فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ} نادى منادٍ نداء أسمع الفريقين. قال ابن عباس: (وذلك المؤذن من الملائكة وهو صاحب الصور).

وقوله تعالى: {بَيْنَهُمْ} قال أبو على: (يحتمل أمرين۞ الأحسن فيه أن يكون ظرفًا لـ (مؤذن) كما تقول: أَعْلَمَ وسْطَهُمْ معلم ولا تُجعل صفة للنكرة۞ لأن اسم الفاعل إذا أُعمل عمل

---

(١) ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ٣٩٤.
(٢) ـ الدر المصون ١: ٤٥.

الفعل لم يوصف كما لا يُصغّر۞ لأن الصفة تخصيص والفعل وما أُجرى مجراه لا يلحقه تخصيص والتصغير كالوصف ومن ثم لم يستحسن (هذا ضويرب زيدًا) كما لا يستحسن (هذا ضارب ظريف زيدًا) ولأنك فى هذا تفصل بين العامل والمعمول بالأجنبى وذلك أن {مُؤَذِّنٌ} عامل فى {أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ} فإذا جعلت {بَيْنَهُمْ} صفة [فقد فصلت بين العامل والمعمول بالأجنبى وإن شئت جعلت {بَيْنَهُمْ} صفة۞ لأن التقدير فأذن مؤذن بينهم بأن لعنة الله ومعنى الفعل قد يعمل فى الجار ويصل إليه وإن فصل بينهما بالصفة كما تقول: هذا مارّ أمس يزيد والأول الوجه) (١).

۞٥٩ـ قاعدة: (الوجهُ فيما الصِّفة فيه مدح أو ذم والموصوفُ معلومٌ قطعُ الصِّفةِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى جعفر الغرناطى فقد قال: ((وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) [البقرة: ۞١٧٧] وفى سورة النساء: (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ) [النساء: ۞١٦٢].

اتفق القراء السبعة فى هذه الصفات الأربع وهى قوله فى آية البقرة: والموفون والصابرين وفى آية النساء: والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة. على القطع كما اتفقوا فى أم القرآن فى الأربع صفات الواردة فيها على الإتباع وقد اتفقت ثمانيتها فى أنها صفات ثناء ومدح وتعظيم ثم اختلفوا فيما ذكرنا من الإتباع والقطع ولم يجروها مجرى واحداً وقد ترجم سيبويه رحمه الله على ما ينصب على التعظيم والمدح وقال فى الترجمة بعد إشارتها إلى أن الوجه الانتصاب على ما ذكر من القطع بمقتضى مفهوم الترجمة فاتبع بأن قال: "فإن شئت جعلته صفة مجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته " واستشهد على القطع بما ورد من قول العرب: " "الحمد لله الحميد هو والملك لله أهل الملك " فنصب الحميد ولهذا اتبع بالضمير المؤكد المستتر فى الصفة ليظهر النصب فى الصفتين.

ثم اتبع بجواز الرفع والاتباع وأشار إلى أن القطع هو المختار فى الباب إذا كان الموصوف معلوما والصفة المدح والثناء وهذا حاصل قوله وقول الجمهور وعليه ورد ما أورده من الآيات وما ذكر عن العرب من الإثبات.

---

(١) ـ التفسير البسيط ٩: ١٤٦.

ثم إنه أشار إلى ضعف القطع فى قوله فى أثناء كلامه "وسمعت بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين - يعنى بالنصب - فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية...

وقال فى مسألة: أنت عبد الله ضربته واختياره الرفع فى عبد الله لما جعل الضمير المنفصل قبله مبتدأ وهو أنت فضعف مقوى النصب فى عبد الله وهو الاستفهام للفصل بالمبتدأ فقال بعد اختياره الرفع لما ذكر: إلا أنك إن شئت نصبته كما نصبت زيداً ضربته.

ثم قال عربى جيد بعد ما قدم أن الرفع عنده أولى...

فهذا مع سؤاله يونس عن هذه القراءة وجواب يونس بأنها عربية وقد بينا مراده بهذه العبارة وقول سيبويه فى أخباره عن قول يونس "فزعم " حاصل من ذلك كله ضعف القطع فى هذه الصفة مع أنها مدح وتعظيم.

فالوجه على ما تأصل فيما قدمنا قطعها بتضعيف هذه القراءة معارض.

لما اتفقوا عليه فهو مما أشكل ولم أر من تعرض له من نحوى ولا مفسر إلا بما لا يصح...

أما تقدم الاتباع فليس بشرط وإنما تعلق القائل بذلك مما ذكر أبو طاهر فى باب شاذ مما يشير إلى أنه قول قائل من النحويين إلا أنه لم يتعرض لكلام سيبويه وإنما الخطأ فى نسبة ذلك لسيبويه مع فساد هذا القول فى نفسه.

فإذا تقرر ما أصلناه من أن الوجه فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم قطع الصفة وأنه الأفصح فللسائل أن يسأل عن وجه ضعف النصب فى القراءة المذكورة مع حصول شرط القطع۞ ولم اتفق القراء على خلاف ما تمهد أنه الوجه۞

والجواب عن ذلك والله أعلم أن اختيار القطع بعد حصول شرطية مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بما جرت عليه لا تليق بغيره ولا يتصف بها سواه ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً فلذلك لم يفصح سيبويه رحمه الله باشتراطه واكتفى بالوارد مما ذكره عن بعض العرب فإذا كانت الصفة مما لا يشارك فيها الموصوف غيره وكانت مختصة بمن جرت عليه فالوجه فيها الاتباع ويطرد ذلك فى صفات الله سبحانه مما لا يتصف به غيره وأوضح ذلك هذه الصفة العلية ألا ترى أن ربوبيته تعالى للعالم بأسره لا تنبغى لغيره ولا يتصف بها سواه فلما كانت على ما ذكرته لم يكن فيها القطع والمراد السماع على هذا كاف فى الدلالة فمنه الآية المذكورة ومنه قوله تعالى: (حم. تَنْزِيلُ الْكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ. غافِرِ الذَّنْبِ وَقابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقابِ ذِى الطَّوْلِ) [غافر ﴿١﴾ـ ﴿٣﴾].

لما كان وصفه تعالى بغافر الذنب وما بعده لا يليق بغيره تعالى لم يكن إلا الاتباع والاتباع لا يكون بعد قطع فلزم الاتباع فى الكل ومن هذا قول عمرو بن الجموح:

الحمد لله العلى ذى المنن الواهب الرزاق ديان الدين وهذا مع تكرار الصفات وذلك من مسوغات القطع على صفة ما وعند بعضهم من غير تقييد بصفة وأما الاتباع فيما لم يقع فيه إلا صفتان من صفاته تعالى فأكثر من أن يحصى فهذا شاهد السماع وهو كاف وله وجه من القياس وهو شبيه بالوارد فى سورة النجم فى قوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا) [النجم:﴿٤٣﴾ـ ﴿٤٤﴾].

ثم قال تعالى بعد: (وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى) [النجم: ﴿٤٨﴾ـ ﴿٤٩﴾] فورد فى هذه الجمل الاربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم ان وخبرها ليحرز بمفهومه نفى الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار وكان الكلام فى قوة أن لو قيل: وأنه هو لا غيره وذلك أنه لما كان يمكن المباهت الجاحد ادعاء هذه الأوصاف لنفسه مباهتاً ومغالطاً كقول طاغية إبراهيم عليه السلام جواباً لإبراهيم عليه السلام حين قال: (رَبِّيَ الَّذِى يُحْيِي وَيُمِيتُ) البقرة: ﴿٢٥٨﴾] فقال الطاغية مباهتاً ومخيلاً لأمثاله: (أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ) [البقرة: ﴿٢٥٨﴾] فأوهم بفعلة يطلق عليها هذه العبارة مجازاً بقتله من لم يستوجب القتل وتسريحه من وجب عليه القتل وهذا جار فى هذه الجمل المفصول فيها بالضمير فأتى به لما ذكر ولم يرد هذا الضمير فى قوله تعالى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى) [النجم: ﴿٤٥﴾]۞ لأن ذلك مما لا يتعاطاه أحد لا حقيقة ولا مجازا وبالاعتراف بذلك أخبر تعالى عن عتاة الكفار العرب وغيرهم حين قال تعالى: (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) [الزخرف: ﴿٨٧﴾] وكذلك قوله تعالى: (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عاداً الْأُولى) [النجم: ﴿٥٠﴾] لكون اهلاك القرون المكذبة مما لا يمكن أن ينسب لغير الله تعالى فلم يعرض فى هذا مفهوم يحتاج التحرز منه لم يرد هنا فصل بضمير كما ورد فيما تقدم.

وإذا تأملت القطع فى صفات الثناء والمدح وجدت ما مهدناه جارياً على هذا ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد العلم فاتبعت الصفة لموصوفها مع كون الصفة صالحة لمن أجريت عليه ولغيره لم يكن ذلك ليدفع غير زيد عن مشاركته فى صفته التى أجريتها عليه فإذا قطعت قلت: مررت بزيد العلم هو برفع الصفة على تقدير مبتدأ أى هو العلم أحرز ذلك الضمير المبتدأ بمفهومه أن غير زيد ليس بعالم أو أنه ليس كزيد وكأنك قلت هو العلم لا غيره كما فى الآى المتقدمة وكذا القطع فى النصب من غير فرق.

فإذا كانت الصفة لم تخص من جرت عليه لم يكن هناك مفهوم محرز منه فلم يكن القطع ليحرز هنا فائدة فلم يحتاج إليه وعليه ورد السماع كما تقدم فقد تعاضد السماع والقياس كما بينا ووجب الاتباع فى قوله تعالى: (الحَمدُ للهِ ربِّ العالمينَ) وهو مما لم يتعرض له أحد بما يخاص مع لزوم الجواب عنه) [1].

٦٠ـ قاعدة: (الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هى له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين أَلبس أو لم يُلبِس)

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبى فعند قوله تعالى: {وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ} [النساء: ١٣] قال: (والثانى: أن يكونَ نعتاً ل «جنات» من باب ما جَرَى على موصوفِه لفظاً وهو لغيرِه معنىً نحو: مررت برجلٍ قائمةٍ أمه وبامرأة حسنٍ غلامُها ف «قائمة» و «حسنٍ» وإن كانا جارِيَيْنِ على ما قبلهما لفظاً فهما لِما بعدَهما معنىً أجاز ذلك فى الآية الكريمة الزجاج وتبعه التبريزى إلَّا أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هى له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين: أَلبس أو لم يُلبِس. وأما الكوفيون فيفصِّلون فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هى له: فإن أَلبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: «زيدٌ عمروٌ ضاربُه هو» إذا كان الضرب واقعاً من زيد على عمرو وإن لم يُلبِس لم يَجِبِ الإبرازُ نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربُها» إذا تقرَّر هذا فمذهب الزجاج فى الآية إنما يتمشَّى على رأى الكوفيين وهو مذهب حسن.

واستدلَّ مَنْ نَصَر مذهبَ الكوفيين بالسماع فمنه قراءةُ مَنْ قرأ: {إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ} [الأحزاب: ٥٣] بجر «غير» مع عدمِ بروزِ الضمير ولو أَبْرزه لقال: «غيرِ ناظرين إناه أنتم» ومنه قولُ الآخَر:

قَوْمى ذُرا المجدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ ... بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقَحْطانُ

---

(١) ـ ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل لأبي جعفر أحمد الغرناطي ١: ١٦.

ولم يقل: بانُوها هم وقد خَرَّج بعضُهم البيت على حذف مبتدأ تقديره: هم بانوها ف «قومى» مبتدأ أول «و» ذرا «مبتدأ ثان و» هم «مبتدأ ثالث و» بانوها «خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثانى والثانى وخبره خبر الأول) (١).

وعند قوله سبحانه: {الظَّالِمِ أَهْلُهَا} [النساء: ٧٥] قال: («الظالم» صفةٌ للقرية و «أهلُها» مرفوعٌ به على الفاعلية. و «أل» فى «الظالم» موصولةٌ بمعنى التى أى: التى ظَلَم أهلها. فالظلمُ جارٍ على القرية لفظاً وهو لِما بعدها معنى ومثلُه: «مَرَرْتُ برجلٍ حسن غلامُه» قال الزمخشرى: «فإنْ قلت: لِمَ ذكَّر» الظالم «وموصوفُه مؤنثٌ۞ قلت: هو وصفٌ للقرية إلا أنه مستندٌ إلى أهلها فأُعْطِى إعرابَ» القرية «لأنه صفتها وذُكِّر لإسنادِه إلى الأهل كما تقول: مِنْ هذه القريةِ التى ظَلَم أهلُها ولو أُنِّث فقيل:» الظالمةُ أهلُها «لجازَ لا لتأنيثِ الموصوفِ بل لأن الأهلَ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ.

فإن قلت: هل يجوزُ: مِنْ هذه القريةِ الظالمين أهلُها۞ قلت: نَعَمْ كما تقول: (التى ظَلَموا أهلها) على لغة أكلونى البراغيث ومنه: {وَأَسَرُّواْ النجوى الذين ظَلَمُواْ} [الأنبياء: ٣]. انتهى.

وهذه قاعدةٌ كلية: أنَّ الصفة إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هى له سواءً كانت خبراً أم نعتاً أم حالاً يُنْعَتُ ما قبلَها فى اثنين من خمسة: واحدٍ من ألقاب الإعراب وواحد من التنكير والتعريفِ وأمَّا بالنسبةِ إلى التذكير والتأنيث والإفراد وضدَّيه فيُحْسَبُ المرفوعُ بها كالفعل...

ويجبُ أيضاً إبرازُ الضميرِ منها مطلقاً أعنى سواءً أَلبس أم لم يُلبِس وأمَّا إذا كان المرفوعُ بها اسماً ظاهراً فلا حاجةَ إلى رَفْعها الضميرَ إلا أنه لا بد من راجعٍ يرجِع إلى الاسمِ الموصوف بها لفظاً كهذه الآية. وقد أوضحتُ ذلك وَبيَّنْتُه فى هذا الكتاب وفى شرحى للتسهيل وهذا بخلافِ الفعلِ إذا وُصِف به أو أُخْبر به أو وقع حالاً لشىء لفظاً وهو لغيره معنى فإن الضميرَ لا يُبْرَزُ منه بل يَسْتَتِرُ نحو: (زيدٌ هندٌ يضرُبها) و(هند زيدٌ تضربه) عن غيرِ ضميرٍ بارز لقوة الفعل وضَعْفِ الاسم فى العمل وسواءً لم يُلبِس كما تقدَّم تمثيله أو أَلبس نحو: (زيدٌ عمروٌ يضربه) إذا قَصَدْتَ أن زيداً هو الضاربُ لعمرو هذا مقتضى مذهبِ البصريينَ نصَّ عليه مكى وغيره إلا أنَّه قال قبل ذلك: (إلا أنَّ اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يَسْتَتِرْ فيه ضميرٌ ولا بد من إظهاره وكذلك إنْ عُطِف على غير مَنْ هو له) قلت: هذه الزيادةُ لم يذكرها النحويون وتمثيلُها عَسِرٌ. وأمَّا ابنُ مالك فإنه سَوَّى بين الفعل والوصف

(١) ـ الدر المصون ٣: ٦١٤.

يعنى إنْ أَلبس وجب الإبرازُ حتى فى الفعل نحو: (زيدٌ عَمْروٌ يضربه هو) وإن لم يُلبِس جاز نحو: (زيد هند يضربها) وهذا مقتضى مذهبِ الكوفيين فإنهم عَلَّلوا باللبس وفى الجملة ففى المسألة خلافٌ) [1].

﴿٦١﴾ـ قاعدة: (إذا اجتمعَ اسمُ العددِ والصِّفة كان الإتباعُ أجودَ مِن الإضافةِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) [النور: ﴿٤﴾] قال: (الجمهور على إضافة بأربعة إلى شهداء. وقرأ أبو زرعة وعبد الله بن مسلم بأربعة بالتنوين وهى قراءة فصيحة لأنه إذا اجتمع اسم العدد والصفة كان الإتباع أجود من الإضافة ولذلك رجح ابن جنى هذه القراءة على قراءة الجمهور من حيث أخذ مطلق الصفة وليس كذلك۞ لأن الصفة إذا جرت مجرى الأسماء وباشرتها العوامل جرت فى العدد وفى غيره مجرى الأسماء ومن ذلك شهيد ألا ترى إلى قوله فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وقوله واستشهدوا شهيدين وكذلك عبد فثلاثة شهداء بالإضافة أفصح من التنوين والإتباع وكذلك ثلاثة أعبد.

وقال ابن عطية: وسيبويه يرى أن تنوين العدد وترك إضافته إنما يجوز فى الشعر انتهى. وليس كما ذكر إنما يرى ذلك سيبويه فى العدد الذى بعده اسم نحو: ثلاثة رجال وأما فى الصفة فلا بل الصحيح التفصيل الذى ذكرناه وإذا نونت أربعة فشهداء بدل إذ هو وصف جرى مجرى الأسماء أو صفة لأنه صفة حقيقية ويضعف قول من قال إنه حال أو تمييز وهذه الشهادة تكون بالمعاينة البليغة) [2].

المبحث العاشر: قواعد فى الصفة والحذف

﴿٦٢﴾ـ قاعدة: (العربُ قد تذكر الصِّفةَ والمرادُ الموصوفُ وقد تذكر الموصوفَ والمرادُ الصِّفةُ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الطبرى والزجاج والزمخشرى فقد قال الإمام الطبرى: (فبيّن -إذْ كان موجودًا فى كلام العرب الإيجازُ والاختصارُ والاجتزاءُ بالإخفاء

(١) ـ الدر المصون ٤: ٣٨.
(٢) ـ البحر المحيط ٨: ١٣.

من الإظهار وبالقلة من الإكثار فى بعض الأحوال واستعمالُ الإطالة والإكثار والترداد والتكرار وإظهارُ المعانى بالأسماء دون الكناية عنها والإسرار فى بعض الأوقات والخبرُ عن الخاصّ فى المراد بالعامّ الظاهر وعن العامّ فى المراد بالخاصّ الظاهر وعن الكناية والمرادُ منه المصرَّح وعن الصفة والمرادُ الموصوف وعن الموصوف والمرادُ الصفة وتقديمُ ما هو فى المعنى مؤخر وتأخيرُ ما هو فى المعنى مقدّم والاكتفاءُ ببعض من بعض وبما يظهر عما يحذف وإظهارُ ما حظه الحذف- أن يكون ما فى كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك فى كلّ ذلك له نظيرًا وله مِثْلا وشبيهًا) (١).

وكذلك أفاد هذا المعنى الزجاج عند قوله تعالى: (أَنِ اعْمَل سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [سبأ: ١١] (ومعنى " سَابِغَاتٍ " دروع سابغات فذكر الصفة لأنها تدل على الموصوف ومعنى السابغ الذى يغطى كل شىء يكون عليه حتى يَفْضُل) (٢).

وعند قوله تعالى: (إِذَنْ لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الحَياةِ وَضِعْفَ المَماتِ) [الإسراء: ٧٥] قال الإمام الزمخشرى: (أى لأذقناك عذاب الآخرة وعذاب القبر مضاعفين. فإن قلت: كيف حقيقة هذا الكلام؟ قلت: أصله لأذقناك عذاب الحياة وعذاب الممات لأن العذاب عذابان: عذاب فى الممات وهو عذاب القبر وعذاب فى حياة الآخرة وهو عذاب النار. والضعف يوصف به نحو قوله فَآتِهِمْ عَذاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ بمعنى مضاعفا فكان أصل الكلام: لأذقناك عذابا ضعفا فى الحياة وعذابا ضعفا فى الممات. ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو الضعف. ثم أضيفت الصفة إضافة الموصوف فقيل: ضعف الحياة وضعف الممات كما لو قيل: لأذقناك أليم الحياة وأليم الممات. ويجوز أن يراد بضعف الحياة: عذاب الحياة الدنيا وبضعف الممات: ما يعقب الموت من عذاب القبر وعذاب النار. والمعنى: لضاعفنا لك العذاب المعجل للعصاة فى الحياة الدنيا وما نؤخره لما بعد الموت) (٣).

وعند قوله تعالى: {وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً} [البقرة: ٨٣] قال القيسى القيروانى: (مَن قرأه بالضم فمعناه عند الزجاج قولاً ذا حسن.

وقال الأخفش: " الضم والفتح بمعنى واحد بمنزلة البُخْلُ والبَخَلُ والسُّقْمُ والسَّقَمُ ".

---

(١) ـ جامع البيان ١: ١٢.
(٢) ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤: ٢٤٤.
(٣) ـ الكشاف ٢: ٦٨٤.

وقيل: إن مَن قرأ بالفتح فهو نعت لمصدر محذوف. واستقبح المبرد: " مَرَرْتُ بِحَسَنٍ " على إقامة الصفة مقام الموصوف. وقد جاء هذا فى القرآن بإجماع قال الله تعالى: {وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ} [فصلت: ١٠] ولم يقل جِبَالاً رَوَاسِيَ. وقال {أَنِ اعمل سَابِغَاتٍ} [سبأ: ١١] ولم يقل: " دُرُوعاً سَابِغاتٍ ".

واختار بعض المتعقبين الضم لأن " الحُسْنَ " الاسم الذى يحوى ما تحته ويعمه و " الحَسَنُ " إنما هو الشيء الحَسَنُ لا يعم غير ما هو نعت له والعموم أكمل فى المعنى هنا لأنها وصية بالخير) (١).

وعند قوله تعالى: {وَإِن مِّنْ أَهْلِ الكتاب إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ...} [النساء: ١٥٩] الآية قال القيسى القيروانى: (التقدير عند سيبويه (وإن من أهل الكتاب أحد).

وعند الكوفيين (وإن من أهل الكتاب إلا (من) ليؤمنن [به]) حذفوا الموصول وهو قبيح.

وسيبويه إنما قدر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وذلك كثير فى القرآن والكلام قال الله: {أَنِ اعمل سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ} [سبأ: ١١] أى: دروع سابغات فحذف الموصوف فقول سيبويه أحسن واختيار جيد.

وحذف الموصول وإقامة الصلة مقامه على قول الكوفيين غير جائز ولا موجود لأن الصلة كبعض الموصول ولا يحسن حذف بعض الاسم ولأن الصلة لا بد منها للموصول وليس الصفة كذلك فقد يستغنى عنها) (٢).

وعند قوله سبحانه: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ) [هود: ٤٦] قال الواحدى: (وقرأ الكسائى: "إنه عَمِلَ غير صالح" وهذه القراءة قراءة النبى صلى الله عليه وسلم۞ روى ذلك عنه عائشة وأسماء بنت يزيد وأم سلمة ومعناه أن الابن عمل عملًا غير صالح يعنى الشرك فحذف الموصوف وأقيمت الصفة التى هى "غير" مقامه) (٣).

وعند قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلنَا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ} [الفرقان: ٢٠] قال الكرمانى: (أى: وما أرسلنا أحداً. {إِلَّا إِنَّهُمْ} فيها أقوال:

---

(١) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية ١: ٣٣١.
(٢) ـ الهداية إلى بلوغ النهاية ٢: ١٥٢٣.
(٣) ـ التفسير البسيط ١١: ٤٣٨.

أحدها: إلا هم و (إن) زيادة وقيل: إلا قيل أنهم وقيل: إلا من أنهم وهذا غير جائز عند البصريين لأنه لا يجوز حذف الموصول وإقامة الصلة مقامه ويحتمل: إلا رسلاً إنهم ليأكلون الطعام فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه) [1].

وعند قوله تعالى: {فِيهَا أَنْهَارٌ} [محمد: ١٥] (قال الكرمانى: أى: جنةٌ فيها أنهارٌ فحُذف الموصوفُ وأُقيمت الصفةُ مقامَه. وفيه ضعفٌ عند سيبويه) [2].

وعند قوله عز وجل: (قَدْ جاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [الأعراف: ٧٣] قال ابن عطية: (وقوله بَيِّنَةٌ صفة حذف الموصوف وأقيمت مقامه قال سيبويه وذلك قبيح فى النكرة أن تحذف وتقام صفتها مقامها لكن إذا كانت الصفة كثيرة الاستعمال مشتهرة وهى المقصود فى الأخبار والأمم زال القبح كما تقول جاءنى عبد لبنى فلان وأنت تريد جاءنى رجل عبد لأن عبدا صفة فكذلك قوله هنا بَيِّنَةٌ المعنى آية أو حجة أو موعظة «بينة») [3].

وعند قوله تعالى: (وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ) [النحل: ١٢٧] قال ابن عطية: (وقرأ الجمهور فى «ضيق» بفتح الضاد وقرأ ابن كثير فى «ضيق» بكسر الضاد ورويت عن نافع وهو غلط ممن رواه قال بعض اللغويين: الكسر والفتح فى الضاد لغتان فى المصدر وقال أبو عبيدة: الضيق مصدر والضّيق مخفف من ضيّق كميت وميت وهين وهيّن قال أبو على الفارسى: والصواب أن يكون الضيق لغة فى المصدر لأنه إن كان مخففا من ضيّق لزم أن تقام الصفة مقام الموصوف وليس هذا موضع ذلك.

قال القاضى أبو محمد: الصفة إنما تقوم مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة كما تقول رأيت ضاحكا فإنما تخصص الإنسان ولو قلت: رأيت باردا لم تحسن وببارد مثل سيبويه رحمه الله «وضيق» لا يخصص الموصوف وقال ابن عباس وابن زيد: إن ما فى هذه الآية من الأمر بالصبر منسوخ وقوله: مَعَ الَّذِينَ أى بالنصر والمعونة والتأييد واتَّقَوْا يريد المعاصى ومُحْسِنُونَ معناه يتزيدون فيما ندب إليه من فعل الخير) [4].

وعند قوله تعالى: (فَكُّ رَقَبَةٍ. أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ. يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ. أَوْ مِسْكِيناً ذا مَتْرَبَةٍ) [البلد: ١٣ـ ١٦] قال ابن عطية: (وقرأ جمهور الناس «ذى مسغبة» على نعت يَوْمٍ وقرأ

---

(١) ـ لباب التفسير للكرماني: ١٧٦٥.
(٢) ـ لباب التفسير للكرماني: ٢٨٧٤.
(٣) ـ المحرر الوجيز ٢: ٤٢١.
(٤) ـ المحرر الوجيز ٣: ٤٣٣.

على بن أبى طالب والحسن وأبو رجاء «ذا مسغبة» على أن يعمل فيها «أطعم» أو «إطعام» على القراءتين المذكورتين وفى هذا حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن التقدير إنسانا ذا مسغبة ووصفت الصفة لما قامت مقام موصوفها المحذوف وأشبهت الأسماء) [1].

(والكاف من قوله: كما آمن الناس فى موضع نصب وأكثر المعربين يجعلون ذلك نعتا لمصدر محذوف التقدير عندهم: آمنوا إيمانا كما آمن الناس وكذلك يقولون: فى سير عليه شديد أو: سرت حثيثا إن شديدا وحثيثا نعت لمصدر محذوف التقدير: سير عليه سيرا شديدا وسرت سيرا حثيثا. ومذهب سيبويه رحمه الله أن ذلك ليس بنعت لمصدر محذوف وإنما هو منصوب على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدم المحذوف بعد الإضمار على طريق الاتساع وإنما لم يجز ذلك لأنه يؤدى إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فى غير المواضع التى ذكروها. وتلك المواضع أن تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف نحو: مررت بكاتب ومهندس أو واقعة خبرا نحو: زيد قائم أو حالا نحو: مررت بزيد راكبا أو وصفا لظرف نحو: جلست قريبا منك أو مستعملة استعمال الأسماء وهذا يحفظ ولا يقاس عليه نحو: الأبطح والأبرق. وإذا خرجت الصفة عن هذه المواضع لم تكن إلا تابعة للموصوف ولا يكتفى عن الموصوف ألا ترى أن سيبويه منع: ألا ماء ولو باردا وإن تقدم ما يدل على حذف الموصوف وأجاز: ولو باردا لأنه حال) [2].

وعند قوله تعالى: {مِمَّا فِي الأرض حَلَالاً طَيِّباً} [البقرة: ١٦٨] قال السمين الحلبى: (وجهان أحدُهما: أَنْ تتعلَّق بكُلوا ويكونُ معناها ابتداءَ الغايةِ. والثانى: أنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من «حلالاً» وكانت فى الأصلِ صفةً له فلمّا قُدِّمت عليه انتصَبَت حالاً ويكونُ معنى «مِنْ» التبعيض. الثانى: أن يكونَ انتصابُ «حلالاً» على أنه نعت لمفعولٍ محذوفٍ تقديرُه: شيئاً أو زرقاً حلالاً ذكرَه مكى واستبعدَه ابنُ عطية ولم يُبَيِّنْ وجهَ بُعْدِهِ والذى يَظْهَرُ فى بُعْدِه أنَّ «حلالاً» ليس صفةً خاصةً بالمأكولِ بل يُوصَفُ به المأكولُ وغيرُه وإذا لم تكن الصفةُ خاصةً لا يجُوزُ حَذْفُ الموصوفِ) [3].

وعند قوله تعالى: (وَمِنْ آياتِهِ الْجَوارِ فِي الْبَحْرِ) [الشورى: ٣٢] قال السمين الحلبى: (قوله: {الجوار}: أى: السفنُ الجوارِى. فإن قلت: الصفةُ متى لم تكن خاصَّةً بموصوفِها امتنع حَذْفُ

(١) ـ المحرر الوجيز ٥: ٤٨٥.
(٢) ـ البحر المحيط ١: ١١٠.
(٣) ـ الدر المصون ٢: ٢٢٢.

الموصوفِ. لا تقولُ: مررتُ بماشٍ۞ لأنَّ المَشْيَ عامٌّ. وتقول: مررتُ بمهندسٍ وكاتبٍ والجَرْيُ ليس من الصفاتِ الخاصةِ فما وجهُ ذلك۞ فالجوابُ: أنَّ قولَه: «فى البحر» قرينةٌ دالَّةٌ على الموصوفِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه صفةً غالبةً كالأَبْطَح والأَبْرَق فَوَلِيَتِ العواملَ دونَ موصوفِها) (١).

قال الزمخشرى: (وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذ ظهر أمره ظهورًا يُستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله تعالى: {وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ عِينٌ} [الصافات: ٤٨] وهذا باب واسع)

وقال ابن يعيش فى شرحه لكلام الزمخشرى: (اعلم أنّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشىء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ إنّما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما۞ لأنّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض وتراجُعٌ عمّا اعتزموه. فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه۞ لِما ذكرناه ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ. ألا ترى أنّك إذا قلت: "مررت بطويل" لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ أنّ الممرور به إنسانٌ أو رُمْحٌ أو ثَوْبٌ ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول۞ إلَّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ وقَويَتِ الدلالةُ عليه إمّا بحالٍ أو لفظٍ. وأكثرُ ما جاء فى الشعر لأنّه موضعُ ضرورة. وكلما استبهم كان حذفُه أبعدَ فى القياس... وكذلك لو كانت الصفة جملةً نحوَ "مررت برجلٍ قام أخوه" ولقيتُ غلامًا وَجْهُه حسنٌ" لم يجز حذفُ الموصوف فيه أيضًا۞ لأنّه لا يحسُن إقامةُ الصفة مقام الموصوف فيه. ألا تراك لو قلت: "مررت بقَامَ أخوه" أو "لقيتُ وَجْهُه حسنٌ" لم يحسن۞ وربّما جاء شىءٌ من ذلك وما أقَلَّه... ومثله فى حذفِ الموصوف قوله تعالى: {وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ} [الجن: ١١] أى: قومٌ دون ذلك أو ناسٌ. وقد حمل ناسٌ قوله تعالى: {وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ} [المائدة: ١٤] على هذا قالوا: تقديرُه: ومن الذين قالوا: إنّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم. ومثله: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} [الصافات: ١٦٤] والمراد: إنسانٌ له مقامٌ معلومٌ وقولُه: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ} [النساء: ٤٦] أى: قومٌ يحرّفون. والكوفيون يُضْمِرون موصولًا وتقديرُه عندهم: إلَّا مَن له مقامٌ معلومٌ. والأوّلُ أسهلُ۞ لأنّ حذفَ الموصول أبعدُ من حذف الموصوف.

(١) ـ الدر المصون ٩: ٥٥٥.

ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوقِ بهم: "ما منهما مَاتَ حتّى رأيتُه فى حالِ كذا وكذا" والمراد: ما منهما أحدٌ مات فحذف "أحدًا" وهو الموصوفُ. وهذا الحذفُ فى المبتدأ أسهلُ منه مع الفاعل لو قلت: "جاءنى قام أخوه" على إرادةِ: "جاءنى رجلٌ قام أخوه" لم يحسُن حُسْنَه فى المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ قد لا يكون اسمًا مَحْضًا نحوَ (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِىّ خيرٌ مِن أن تَراه) والمراد: سَماعُك بالمعيدىّ خيرٌ من رُؤْيَته وليس كذلك الفاعلُ) [1].

وقال أبو حيان: (وأما حذف الموصوف وقيام صفته مقامه فالصفة إما أن تكون اسمًا أو ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فإن كانت اسمًا فإما أن تكون صفة لذات غير مكان أو مكان أو زمان أو مصدر فإن كانت صفة لذات غير مكان فلا تحذف إلا إذا كان الموصوف متقدمًا ذكره نحو: ائتنى بماء ولو باردًا أى ولو ماء باردًا «ومن ذريتهما محسن وظالم» أى ذرية محسن وذرية ظالم.

أو أشعر الوصف بالتعليل نحو: أكرم العالم وأهن الفاسق أو كان الوصف عومل معاملة الأسماء نحو: مررت بالفقيه ومررت بالقاضى أو قصد العموم نحو: لا رطب ولا يابس أو كان الوصف خاصًا بجنس الموصوف نحو: مررت بكاتب وبحائض فإن كان الوصف غير خاص بجنس الموصوف فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه إلا فى ضرورة الشعر) [2].

٦٣ـ قاعدة: (يجوزُ حذفُ الموصوفِ وإقامة الصَّفةِ مقامه إذا وُجِدَ ما يَدلُّ على الموصوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من الأئمة منهم الكرمانى وأبو حيان والسمين الحلبى والقاسمى فعند قوله تعالى: (الْخَبِيثاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثاتِ وَالطَّيِّباتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّباتِ) [النور: ٢٦] قال الكرمانى: (الخبيثات من النساء للخبيثين من الرجال وهذا الوجه أظهر وجاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن جمع السلامة دل على الموصوف وكذلك جمع سلامة الإناث دل عليهم وعلى القول الأول دل عليها ما تقدم من ذكر الكلم وكذلك الكلام فى الطيبات والطيبين) [3].

---

(١) ـ شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٥٣.
(٢) ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ٤: ١٩٣٨.
(٣) ـ غراب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ٢: ٧٩٣.

وعند قوله سبحانه: (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) [التوبة: ٨٢] قال أبو حيان: (وانتصب قليلا وكثيرا على المصدر لأنهما نعت للمصدر أى: ضحكا قليلا وبكاء كثيرا. وهذا من المواضع التى يحذف فيها المنعوت ويقوم نعته مقامه وذلك لدلالة الفعل عليه. وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكونا نعتا لظرف محذوف أى: زمانا قليلا وزمانا كثيرا انتهى. والأول أجود لأن دلالة الفعل على المصدر بحروفه ودلالته على الزمان بهيئته فدلالته على المصدر أقوى. وانتصب جزاء على أنه مفعول لأجله وهو متعلق بقوله: وليبكوا كثيرا) [1].

وعند قوله تعالى: (وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ) [البقرة: ١٠٩] قال: (وتخصصت الصفة بقوله: من أهل الكتاب فلذلك حسن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. والكتاب هنا: التوراة) [2].

قال ابن القيم: (المسلك الرابع: أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قال: إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين أو لطف قريب أو بر قريب ونحو ذلك وحذف الموصوف كثير. فمنه قول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره ... من لى بعدك يا عامر

تركتنى فى الدار ذا غربة ... قد ذل من ليس له ناصر

المعنى تركتنى شخصا أو إنسانا ذا غربة. ولولا ذلك لقالت: تركتنى غربة. ومنه قول آخر:

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى ... فراقك لم أبخل وأنت صديق

أراد وأنت شخص أو إنسان صديق.

وعلى هذا المسلك حمل سيبويه قولهم للمرأة: حائض وطامث وطالق. فقال: كأنهم قالوا: شيء حائض وشيء طامث وهذا المسلك أيضا ضعيف لثلاثة أوجه.

أحدها: أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إنما يحسن بشرطين أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره.

الثانى: أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والمتقى والرسول والنبى ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجىء ذكر الموصوف معها كقوله تعالى: (إِنَّ الأَبْرارَ لَفِى نَعِيمٍ. وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ) [الانفطار: ١٣ـ ١٤] وقوله: (إِنَّ المُتَّقِينَ فِى جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) [الذاريات: ١٥] وقوله:

---

(١) ـ البحر المحيط ٥: ٤٧٥.

(٢) ـ البحر المحيط ١: ٥٥٧.

(إِنَّ المُسْلِمِينَ وَالمُسْلِماتِ وَالمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِناتِ) [الأحزاب: ﴿٣٥﴾] وقوله: (وَالكافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) [البقرة: ﴿٢٥٤﴾] وهو كثير جدا فى القرآن وكلام العرب. وبدون ذلك لا يحسن الاقتصار على الصفة فلا يحسن أن تقول: جاءنى طويل ورأيت جميلا أو قبيحا وأنت تريد جاءنى رجل طويل ورأيت رجلا جميلا أو قبيحا ولا تقول سكنت فى قريب تريد فى مكان قريب مع دلالة السكنى على المكان) [(١)].

وعند قوله تعالى: (مِنْ شَرِّ الْوَسْواسِ الْخَنَّاسِ) [الناس: ﴿٤﴾] قال: (فثبت أن وسواسا وصف لا مصدر كثرثار وتمتام ودحداح وبابه. ويدل عليه وجه آخر: وهو أنه وصفه بما يستحيل أن يكون مصدرا بل هو متعين فى الوصفية وهو «الخناس» فالوسواس والخناس: وصفان لموصوف محذوف. وهو الشيطان. وحسّن حذف الموصوف هاهنا غلبة الوصف حتى صار كالعلم عليه.

والموصوف إنما يقبح حذفه إذا كان الوصف مشتركا. فيقع اللبس كالطويل والقبيح والحسن ونحوه فيتعين ذكر الموصوف ليعلم أن الصفة له لا لغيره.

فأما إذا غلب الوصف واختص ولم يعرض فيه اشتراك. فإنه يجرى مجرى الاسم ويحسن حذف الموصوف: كالمسلم والكافر والبر والفاجر والقاصى والدانى والشاهد والوالى ونحو ذلك. فحذف الموصوف هنا أحسن من ذكره وهذا التفصيل أولى من إطلاق من منع حذف الموصوف ولم يفصل) [(٢)].

(قال الناصر فى (الانتصاف): كثيرا ما ورد فى القرآن العدول عن التعبير بالفعل إلى التعبير بالصفة المشتقة. ثم جعل الموصوف بها واحدا من جمع. كقول فرعون: (لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ المَسْجُونِينَ) [الشعراء: ﴿٢٩﴾] وقولهم: (سَواءٌ عَلَيْنا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الواعِظِينَ) [الشعراء: ﴿١٣٦﴾] وقولهم: (لَتَكُونَنَّ مِنَ المَرْجُومِينَ) [الشعراء: ﴿١١٦﴾] وقوله: (إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ القالِينَ) [الشعراء: ﴿١٦٨﴾] وقوله تعالى فى غيرها: (رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الخَوالِفِ) [التوبة: ﴿٨٧﴾] وكذلك (ذَرْنا نَكُنْ مَعَ القاعِدِينَ) [التوبة: ﴿٨٦﴾] وأمثاله كثيرة والسر فى ذلك والله أعلم أن التعبير بالفعل إنما يفهم وقوعه خاصة.

---

(١) - التفسير القيم: ٢٧٦.

(٢) - التفسير القيم: ٦٦٨.

وأما التعبير بالصفة ثم جعل الموصوف بها واحدا من جمع فإنه يفهم أمرا زائدا على وقوعه. وهو أن الصفة المذكورة كالسمة للموصوف ثابتة العلوق به. كأنها لقب. وكأنه من طائفة صارت كالنوع المخصوص المشهور ببعض السمات الرديئة.

واعتبر ذلك لو قلت (رضوا بأن يتخلفوا) لما كان فى ذلك مزيد على الإخبار بوقوع التخلف منهم لا غير. وانظر إلى المساق وهو قوله: رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الخَوالِفِ كيف ألحقهم لقبا رديئا وصيرهم من نوع رذل مشهور بسمة التخلف حتى صارت لقبا لا حقا به. وهذا الجواب عام فى جميع ما يرد عليك من أمثال ذلك) [1].

(حذف الموصوف يشترط فيه أمران: أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف نص عليه سيبويه فى آخر باب ترجمة [هذا باب مجارى أواخر الكلم العربية] [2] وكذلك نص عليه أرسطاطا ليس فى كتابه الخطابة.

الثانى: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هى لتعلق غرض السياق كقوله تعالى: { وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ } [آل عمران: ١١٥]. {وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ} [التوبة: ٤٧] فإن الاعتماد فى سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها.

كقوله تعالى: {وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ عِينٌ} [الصافات: ٤٨] أى حور قاصرات.

وقوله: {وَدانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها} [الإنسان: ١٤] أى وجنة دانية.

وقوله: {وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ} [سبأ: ١٣] أى العبد الشكور.

وقوله: {هُدىً لِلْمُتَّقِينَ} [البقرة: ٢] أى القوم المتقين.

وقوله: {وَحَمَلْناهُ عَلى ذاتِ أَلْواحٍ وَدُسُرٍ} [القمر: ١٣] أى سفينة ذات ألواح.

وقوله: {وَذلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ} [البينة: ٥] أى الأمة القيمة.

وقوله: {أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ} [سبأ: ١١] أى دروعا سابغات.

وقوله: {يا أَيُّهَا السَّاحِرُ} [الزخرف: ٤٩] أى يا أيها الرجل الساحر.

وقوله: {أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ} [النور: ٣١] أى القوم المؤمنون.

وقوله: {وَعَمِلَ صالِحاً} [البقرة: ٦٢] أى عملا صالحا) [3].

---

(١) ـ محاسن التأويل للقاسمي ٧: ٤٧١.
(٢) ـ الكتاب لسيبويه ١: ١٣.
(٣) ـ البرهان في علوم القرآن ٣: ١٥٤.

يرى ابن جنى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيح (حذف الموصول وإقامة الصفة مقامة على كل حال قبيح وهو فى بعض الأماكن أقبح منه فى بعض فأما قوله عز وجل: {وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا} [الإنسان: ١٤] فالوجه فيها أن تكون منصوبة على الحال معطوفة على قوله: {مُتَّكِئِينَ فِيهَا} فهذا هو القول الذى لا ضرورة فيه) [١].

ولا يقدِّرها: (وجنةً دانيةً).

(حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأكثر ذلك فى الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين: إما "للتخليص والتخصيص وإما للمدح الثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف٢ اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه وذلك أن تكون الصفة جملة نحو: مررت برجل قام أخوه ولقيت غلامًا وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يحسن.

فأما قوله: والله ما زيد بنام صاحبه ... ولا مخالط الليان جانبه) [٢].

(وَالكَافُ مِنْ قَوْلِهِ: (كَما آمَنَ النَّاسُ) [البقرة: ١٣] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَأَكْثَرُ المُعْرِبِينَ يَجْعَلُونَ ذَلِكَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ: آمِنُوا إِيمَانًا كَمَا آمَنَ النَّاسُ وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: فِي سير عليه شديد أَوْ: سِرْتُ حَثِيثًا إِنَّ شَدِيدًا وَحَثِيثًا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ التَّقْدِيرُ: سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا شَدِيدًا وَسِرْتُ سَيْرًا حَثِيثًا. وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِنَعْتٍ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ مِنَ المَصْدَرِ المُضْمَرِ المَفْهُومِ مِنَ الفِعْلِ المُتَقَدِّمِ المَحْذُوفِ بَعْدَ الإِضْمَارِ عَلَى طَرِيقِ الِاتِّسَاعِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ المَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ فِي غَيْرِ المَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرُوهَا. وَتِلكَ المَوَاضِعُ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ خَاصَّةً

(١) ـ سر صناعة الإعراب لابن جني ١: ٢٩٢.
(٢) ـ الخصائص لابن جني ٢: ٣٦٨.

بِجِنْسِ المَوْصُوفِ نَحْوَ: مَرَرْتُ بِكَاتِبٍ وَمُهَنْدِسٍ أَوْ وَاقِعَةً خَبَرًا نَحْوَ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ حَالًا نَحْوَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَاكِبًا أَوْ وَصْفًا لِظَرْفٍ نَحْوَ: جَلَسْتُ قَرِيبًا مِنْكَ أَوْ مُسْتَعْمَلَةً اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ وَهَذَا يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوَ: الأَبْطَحِ وَالأَبْرَقِ. وَإِذَا خَرَجَتِ الصِّفَةُ عَنْ هَذِهِ المَوَاضِعِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تَابِعَةً لِلمَوْصُوفِ وَلَا يُكْتَفَى عَنِ المَوْصُوفِ أَلَا تَرَى أَنَّ سِيبَوَيْهِ مَنَعَ: أَلَا مَاءً وَلَوْ بَارِدًا وَإِنْ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِ المَوْصُوفِ وَأَجَازَ: وَلَوْ بَارِدًا لِأَنَّهُ حَالٌ) [1].

(والكافُ فى قوله: {كَمَآ آمَنَ الناسُ} فى محلِّ نصبٍ. وأكثرُ المُعْرِبينَ يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمانِ الناس وكذلك يقولون فى: «سِرْ عليه حثيثاً» أى سيراً حثيثاً وهذا ليس من مذهب سيبويه إنما مذهبُه فى هذا ونحوِه أن يكونَ منصوباً على الحالِ من المصدرِ المضمرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدمِ.

وإنما أَحْوَجَ سيبويهِ إلى ذلك أنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مُقامَه لا يجوز إلا فى مواضعَ محصورةٍ ليس هذا منها وتلك المواضعُ أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ نحو: مررت بكاتبٍ أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائم أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً أو صفةً لظرف نحو: جلستُ قريباً منك أو مستعمَلةً استعمالَ الأسماء وهذا يُحْفَظُ ولا يقاس عليه نحو: الأَبطح والأَبْرق وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوف ألا ترى أن سيبويه منع: «ألا ماءَ ولو باردا» وإنْ تقدَّم ما يدل على الموصوف وأجاز: ألا ماءَ ولو بارداً لأنه نَصْبٌ على الحال) [2].

(فصل [ما لا يجوز إضافته]

قال صاحب الكتاب: ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها وقالوا دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربى وبقلة الحمقاء على تأويل دار الحياة الآخرة وصلاة الساعة الأولى ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربى وبقلة الحبة الحمقاء.

وقالوا عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائبة خبر ومغربة خبر على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار وباب ومائة لكونها ومحتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة كفعل النابغة فى إجراء الطير على العائذات بياناً وتلخيصاً لا تقديماً للصفة على الموصوف حيث قال:

---

(1) ـ البحر المحيط ١: ١١٠.

(2) ـ الدر المصون ١: ١٤١. وانظر: الكتاب لسيبويه ١: ٢٢٧.

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند

قال الشارح: الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ لأنهما لعَين واحدة فهذا قلت: "جاءنى زيدٌ العاقلُ" فـ "العاقلُ" هو زيدٌ و"زيدٌ" هو العاقلُ ألا ترى أنك إذا سُئلتَ عن كل واحد منهما جاز أن تُفسره بالآخر فتقول فى جوابِ "مَن العاقلُ": "زيدٌ" وفى جوابِ "مَن زيدُ": "العاقلُ". فإذا كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر فلا تقول: "هذا زيدُ العاقِل" و"هذا عاقلُ زيدٍ" بالإضافة وأحدُهما هو الآخرُ.

وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرُها من إضافةِ الموصوف إلى صفته والصفةِ إلى موصوفها والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك. فمن ذلك قولهم: "صلاةُ الأُولى" و"مَسْجدُ الجامِعِ" و"جانبُ الغَرْبى" و"بَقلَةُ الحَمقاءِ" فهذه الأشياءُ حقها أن تكون صفة للأول إذ الصلاة هى الأُولى والمسجد هو الجامعُ وإنما أُزيل عن الصفة وأُضيف الاسمُ إليه على تأويلِ أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ والتقديرُ: صلاة الساعةِ الأُولى يعنى من الزوال ومسجدُ الوَقْت الجامع أو اليوم الجامع وجانبُ المكان الغَرْبى وبَقْلَةُ الحَبة الحَمقاءِ سُقيت حمقاءَ لأنها تنبُت فى مجارِى السَّيْل فتجرُفُها السُّيُولُ.

فإن قلت: "الصلاةُ الأُولى" و"المسجدُ الجامِعُ" فأجريتَه وصفًا له فهو الجيدُ والأكثرُ وإن أضفتَ فوَجهُه ما ذكرناه. وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف وليس ذلك بالسهل.

ومثله "دارُ الآخرة" و"حقُّ اليقين" و"حَبُّ الحَصيد" وتأويلُه: دارُ الساعة الآخرةِ ولذلك تُسمى القيامةُ الساعةَ وحق الأمر اليقينِ وحبُّ النبت الحَصيد وكذلك كل ما جاء منه.

وقالوا: "عليه سَحقُ عمامةٍ وجَرْدُ قَطِيفَةٍ وأَخلاقُ ثِياب وهل عندك جائبَةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ" فهذا ظاهرُه عَكسُ ما تقدّم لأن ما تقدّم فيه إضافة الموصوف إلى صفته وهذا فيه إضافةُ الصفة إلى موصوفها ألا ترى أن المعنى: عليه عمامةٌ سَحْقٌ وهى الباليةُ وقطيفةٌ جَرْدٌ وهى الخَلَقُ وثيابٌ أخلاق أى: باليةُ فقدم هذه الصفاتِ وأزالها عن الوصفية وأضافها إلى الاسم إضافةَ البعض إلى الكل على مذهب "خاتَمُ ذَهَبٍ" والمرادُ: من ذهب و"سوارُ فِضة" أى: من فضة كأنه سَحْقٌ من عمامة جَعَل السحق بعضَ العمامة. وكذلك "جَرْدُ قطيفة" أى: من قطيفة وأَخْلاقٌ من ثياب.

ومنه قولهم: "جائبَةُ خَبَر" ومعناه خبرٌ يجوبُ الأرضَ من بَلَد إلى بلد أى: يقطَعُها. يقال: جُبْتُ البِلادَ أجُوبُها إذا قطعتَها فلما قدمها وأزالها عن الوصفية احتملت أشياء وتردّدت فيها

فأضافها إلى الخَبَر إضافةَ بيان كقولك: "مائةُ درهمٍ" لما احتملت "المائةُ" معدوداتٍ أضافها إلى نوع منها للبيان.

ومثله "مُغرِّبةُ خبرٍ". يقال: "هل جاءَكم مُغرِّبةُ خبرٍ" يعنى خبرًا طَرَأَ عليهم من بَلَد سوى بَلَدكم فهو لذلك غريبٌ فلمّا قدمها احتملت الخَبَرَ وغيرَه فأضافها إلى الخبر على ما تقدّم لتلخيصِ أمرها وتَبْيينه. والهاءُ فى "جائبة" و"مغربة" للمُبالَغة كـ "علامة" و"نَسابَةٍ"۞

فأمّا قوله:

والمُؤمِنِ العائذاتِ الطيرِ تَمسَحُها ... رُكبانُ مَكة بينَ الغَيلِ والسنَد

فالبيت للنابغة والشاهدُ فيه إضافةُ "العائذات" إلى "الطير" فهو من قبيلِ "سَحْقُ عِمامةٍ"۞ لأن "العائذاتِ" من صفةِ الطير. وجملةُ الأمر أن "المؤمن" اسمُ فاعل من "آمَنَ" كما قال الله تعالى: {الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} [قريش: ۴] فالمؤمنُ هو الله تعالى أى: آمنهم من الخَوف لكونهم فى الحَرَم وحُلولِهم فيه.

و"العائذات" يحتمل أمرين: أن يكون مجرورًا وأن يكون منصوبًا فمَن جعله مجرورًا۞ كانت الكسرةُ عنده علامة الجر على حد "الحَسَنُ الوجهِ" و"الضارب الرجلِ" وجَرّ "الطير" بإضافةِ "العائذات" إليه على حد "هذا الضاربُ الرجل" و"الحسنُ الوجهِ". وذلك أنك لما أَوْقعتَ اسمَ الفاعل الذى هو المؤمنُ على العائذات وأَضفتَه إليه تخفيفًا على إقامةِ الصفة مقامَ الموصوف۞ احتمل أشياءَ من أَناسى وغيرِهم فبَيَّنَ ذلك بإضافته إلى الطير ومَن نصبه كانت الكسرةُ عنده علامةَ النصب على حدّ قولك: "الضارب الرجلَ" بالنصب ويجوز مع ذلك خفضُ "الطير" ونصبُه. فالخفضُ على الإضافة على ما سبق على حدّ "رأيتُ الضاربَ الرجلِ". ومَن نصبه فعلى البدل من "العائذات" أو عطفِ البيان أو على التشبيه بالمفعول) [1].

وقال ابن جنى (وإنما قبح حذف الموصوف من موضعين:

أحدهما أن الصفة إنما لحقت الموصوف إما للتخصيص والبيان وأما للإسهاب والإطناب.

وكل واحد من هذين لا يليق به الحذف بل هو من أماكن الإطالة والهضب) [2].

۶۴ـ قاعدة: (يجوزُ حذفُ الصِّفةِ وأكثرُ ما تُحذَفُ لِلتَّفخيمِ)

(١) ـ شرح المفصل لابن يعيش ٢: ١٦٧.

(٢) ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢: ١٠٢.

(حذف الصفة أكثر ما يرد للتفخيم والتعظيم فى النكرات وكأن التنكير حينئذ علم عليه كقوله تعالى: {فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَزْناً} [الكهف: ١٠٥] أى وزنا نافعا.

وقوله: {الَّذِى أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} [قريش: ٤] أى من جوع شديد وخوف عظيم.

وقوله: {قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ لَسْتُمْ عَلى شَيْءٍ} [المائدة: ٦٨] أى شىء نافع.

وقوله: {ما تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ} [الذاريات: ٤٢] أى سلطت عليه.

وقوله: {وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} [النساء: ٧٩] أى جامعا لأكمل كل صفات الرسل.

وقوله: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً} [الكهف: ٧٩] أى صالحة وقيل إنها قراءة ابن عباس وفيه بحث وهو أنا لا نسلم الإضمار بل هو عام مخصوص.

وقوله: {بِفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرابٍ} [ص: ٥١] أى كثير بدليل ما قبله ويجىء فى العرف.

كقوله تعالى: {الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ} [البقرة: ٧١] أى المبين.

وقوله: {الَّذِينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} [آل عمران: ١٧٣] أى الناس الذين يعادونكم.

وقوله: {لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ} [هود: ٤٦] أى الناجين.

وقوله: {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ} [الأنعام: ٦٧] أى قومك المعاندون.

ومنه: {فَضَّلَ اللهُ الْمُجاهِدِينَ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقاعِدِينَ} [النساء: ٩٥] أى من أولى الضرر {وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى الْقاعِدِينَ} [النساء: ٩٥] أى من غير أولى الضرر.

قاله ابن مالك وغيره وبهذا التقدير يزل إشكال التكرار من الآية.

وقوله تعالى: {فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً مِنْ قَبْلِهِ} [يونس: ١٦] أى لم أتل عليكم فيه شيئا فحذفت الصفة أو الحال قيل والعمر هنا أربعون سنة) [1].

وعند قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) [البقرة: ٤٨] قال الواحدى: (وموضع (لا تجزى) نصب لأنه صفة ليوم. والعائد على اليوم محذوف من الآية واختلف النحويون فيه فقال الفراء: التأويل: (لا تجزى فيه نفس عن نفس) ثم حذفت الصفة ومثله قوله: {وَأَنذِرْهُم يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ القُلُوبُ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ} [غافر:

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٣: ١٥٤.

﴿١٨﴾] والمعنى: ما للظالمين فيه من حميم وكذلك قوله: {يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا} [الدخان: ﴿٤١﴾] أى: فيه وهذا أيضا مذهب سيبويه.

وكان الكسائى لا يجيز إضمار الصفة ويقول: إن المحذوف هاهنا الهاء وتقديره كأنك قلت: (واتقوا يوما لا تجزيه نفس عن نفس) فجعل اليوم مفعولا على السعة ثم ألقيت الهاء كما تقول: رأيت رجلاً أحبّ تريد (أحبه)...

قال الكسائى: ولو أجزت إضمار الصفة هاهنا لأجزت: أنت الذى كلمت وأنا أريد: كلمت فيه وهذا رجل قصدت وأنا أريد: إليه وهذا رجل أرغب وأنا أريد: فيه ولم يجز إضمار حرف الصفة فى هذه المواضع كذلك فى الآية.

قال الفراء والزجاج وجماعة النحويين: لا يلزم ما ذكره الكسائى لأن الصفة مع الظروف جائزة الحذف ألا ترى أنك تقول: أتيتك يوم الخميس وفى يوم الخميس فيكون المعنى واحد وإذا قلت: كلمتك كان غير معنى كلمت فيك فلما اختلف المعنى مع الأسماء التى لا تكون ظروفا لم يجز إضمار الصفة معها. و(اليوم) من أسماء الزمان وأسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون فى غيرها) (١).

وعند قوله عز وجل: {يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ} [هود: ﴿١٠٥﴾] قال الواحدى: (يحتمل ضربين:

(الضرب الثانى: أن يكون قوله: {لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ} صفة اليوم المضاف إلى {يَأْتِ}۞ لأن اليوم فى (يوم يأتى) مضاف إلى الفعل والفعل نكرة فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم كما يوصف النكرة بالجملة من الفعل والفاعل والمعنى: لا تكلم فيه نفس فحذف فيه أو حذف الحرف وأوصل الفعل إلى المفعول به ثم حذف الضمير من الفعل الذى هو صفته كما يحذف من الصلة ومثل ذلك قولهم: الناس رجلان رجل أكرمت ورجل أهنت.

وعلى هذا أيضًا لا يمتنع حذف الياء من فى {يَأْتِ}۞ لأن الصفة قد يستغنى عنها الموصوف كما أن الحال كذلك إلا أن من الصفات ما لا يحسن أن يحذف فيصير لذلك أشبه بغير الكلام التام) (٢).

---

(١) ـ التفسير البسيط ٢: ٤٦٩.

(٢) ـ التفسير البسيط ١١: ٥٥١.

(وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل. وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ من الحال على موضعها وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأمَّلته وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلًا فنزيد فى قوة اللفظ بـ "الله" هذه الكلمة وتتمكَّن فى تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أى: رجلًا فاضلًا أو شجاعًا أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا وتمكّن الصوت بإنسان وتفخَّمه فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا! وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا أو لحزًا أو مبخلًا أو نحو ذلك.

فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل أو رأينا بستانًا وسكت لم "تفد بذلك" شيئًا۞ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت فإن لم تفعل كلّفت علم ما "لم تدلل" عليه وهذا لغو من الحديث وجور فى التكليف.

ومن ذلك ما يروى فى الحديث: "لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد" أى: لا صلاة كاملة أو فاضلة ونحو ذلك. وقد خالف فى ذلك من لا يعد خلافه خلافًا) [1].

وقد ذكر الإمام ابن هشام أمثلة على حذف الصّفة مثل قوله: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً} [الكهف: ٧٩] أَى صَالِحَة بِدَلِيل أَنه قرئ كَذَلِك وَأَن تعييبها لَا يُخرجهَا عَن كَونهَا سفينة فَلَا فَايِدَة فِيهِ حِينَئِذٍ {تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ} [الأحقاف: ٢٥] أَى سلطت عَلَيْهِ بِدَلِيل {ما تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ} [الذاريات: ٤٢] {قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالحَقِّ} [البقرة: ٧١] أَى الوَاضِح وَإِلَّا كَانَ مَفْهُومه كفرا {وَما نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِها} [الزخرف: ٤٨] أَى من أُخْتهَا السَّابِقَة دفعا للتناقض فِيهِنَّ {قُل يا أَهْلَ الكِتابِ لَسْتُمْ عَلى شَيْءٍ} [المائدة: ٦٨] أَى نَافِع {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا} [الجاثية: ٣٢] أَى ضَعِيفا [2].

---

(١) ـ الخصائص لابن جني ٢: ٣٧٢.

(٢) ـ انظر: مغني اللبيب: ٨١٨.

﴿٦٥﴾ـ قاعدة: (الصِّفةُ تَقومُ مقامَ الموصوفِ إذا تخصَّص الموصوفُ من نفسِ الصِّفةِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عطية فعند قوله تعالى: (وَاصْبِرْ وَما صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ) [النحل: ﴿١٢٧﴾] (قال أبو على الفارسى: والصواب أن يكون الضيق لغة فى المصدر لأنه إن كان مخففا من ضيّق لزم أن تقام الصفة مقام الموصوف وليس هذا موضع ذلك.

قال القاضى أبو محمد: الصفة إنما تقوم مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة كما تقول رأيت ضاحكا فإنما تخصص الإنسان ولو قلت: رأيت باردا لم تحسن وببارد مثل سيبويه رحمه الله «وضيق» لا يخصص الموصوف) [1].

المبحث الحادى عشر: قواعد فى أدوات الصفة

﴿٦٦﴾ـ قاعدة: ((غَيْر) أصلُه الوَصفُ ويُستَثنَى به ويَلزمُ الإضافةُ لفظاً أو معنى)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله تعالى: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قال: ((غير) مفرد مذكر دائما وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملا على اللفظ وتأنيثه حملا على المعنى ومدلوله المخالفة بوجه ما وأصله الوصف ويستثنى به ويلزم الإضافة لفظا أو معنى وإدخال أل عليه خطأ ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة. ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحدا تعرف بإضافته إليه وتقدم عن سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة قد يقصد بها التعريف فتصير محضة فتتعرف إذ ذاك غير بما تضاف إليه إذا كان معرفة وتقرير هذا كله فى كتب النحو. وزعم البيانيون أن غير أو مثلا فى باب الإسناد إليهما مما يكاد يلزم تقديمه قالوا نحو قولك غيرك يخشى ظلمه ومثلك يكون للمكرمات ونحو ذلك مما لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الذى أضيف إليه ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله فى الصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر وقوله: غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع

(١) ـ المحرر الوجيز ٣: ٤٣٣.

غرضه أنه ليس ممن ينخدع ويغتر وهذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما نحو: يكون للمكرمات مثلك وينخدع بأكثر هذا الناس غيرى فأنت ترى الكلام مقلوبا على جهته) [1].

وأشار ابن بابشاذ (المتوفى ٤٦٩هـ) إلى أن ((غير) أصل فى الصفة ومشبهة بـ (إلا) فى الاستثناء. و (إلا) أصل فى الاستثناء ومشبهة بغير فى الصفة لأن كل واحد منهما مخالف ما بعده لما قبله فى المعنى فجاز أن يحمل كل واحد منهما على صاحبه) [2].

وبيَّن الزمخشرى (المتوفى ٥٣٨هـ) أنَّ هناك شبهاً فى المعنى بين (غير) و(إلا) فقال: ((إلا) و(غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما. فالذى لغير فى أصله أن يكون وصفاً يمسه إعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة. تقول مررت برجل غير زيد قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته وفى قوله عز وجل: (لا يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ وَالْمُجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ) [النساء: ٩٥] الرفع صفة للـ القاعدون) والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء. ثم دخل على إلا فى الاستثناء وقد دخل عليه (إلا) فى الوصفية. وفى التنزيل: (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) [الأنبياء: ٢٢]. أى غير الله. ومنه قوله:

وكل آخٍ مفارقة أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان

ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعاً لو قلت: لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز. وشبهه سيبويه بأجمعون.

وتقول: ما جاءنى من أحد إلا عبد الله وما رأيت من أحد إلا زيداً ولا أحد فيها إلا عمرو فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيد بشىء إلا شيئاً لا يعبأ به. قال طرفة: أبنى لبينى لستم بيدٍ... إلا يداً ليست لها عضد.

وما زيد بشىءٍ لا يعبأ به بالرفع لا غير) [3].

(والفرق بين إلا وغير أن إلا حرف وغير اسم وينوب مناب إلا فى الاستثناء وقد يكون صفة تقول: هذا درهم غير قيراط معناه: إلا قيراطا وغير قيراط على الصفة ولا يكون إلا مضافا ولا معنى له إلا مخالفة ما يضاف إليه ويكون فاعلا ومفعولا وظرفا ووصفا واستثناء تقول: جاءنى غيرك فيكون فاعلا وضربت غيرك يكون مفعول ومررت برجل غيرك وصف:

---

(١) ـ البحر المحيط ١: ٤٩.
(٢) ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) ٢: ٣٢٦.
(٣) ـ المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٩٩.

وجاءنى زيد غير راكب حال وجئتك غير يوم ظرف زمان أما من المكان فطلبتك غير موضع وجاءنى القوم غير زيد وما جاءنى أحد غير زيد استثناء فتجريها فى الإعراب مجرى الاسم الذى يجىء بعد إلا) [1].

٦٧ـ (الصِّفَةَ يَلزَمُ أَنْ تَكُونَ أَشْهَرَ من المَوْصُوف)

٦٨ـ («غَيْر» إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْىُ ضِدِّ المَوْصُوفِ أَىْ مُسَاوِى نَقِيضِهِ صَارَتْ مُعَرَّفَةً)

هاتان القاعدتان ذكرهما ابن عاشور: عند قوله سبحانه: (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قال: (كلمة (غير) هى صفة للذين أنعمت عليهم أو بدل منه والوصف والبدلية سواء فى المقصود وإنما قدم فى «الكشاف» بيان وجه البدلية لاختصار الكلام عليها ليفضى إلى الكلام على الوصفية فيورد عليها كيفية صحة توصيف المعرفة بكلمة (غير) التى لا تتعرف وإلا فإن جعل غير المغضوب صفة للذين هو الوجه وكذلك أعربه سيبويه فيما نقل عنه أبو حيان ووجهه بأن البدل بالوصف ضعيف إذ الشأن أن البدل هو عين المبدل منه أى اسم ذات له يريد أن معنى التوصيف فى غير أغلب من معنى ذات أخرى ليست السابقة وهو وقوف عند حدود العبارات الاصطلاحية حتى احتاج صاحب «الكشاف» إلى تأويل غير المغضوب بالذين سلموا من الغضب وأنا لا أظن الزمخشرى أراد تأويل غير بل أراد بيان المعنى.

وإنما صح وقوع (غير) صفة للمعرفة مع قولهم إن غير لتوغلها فى الإبهام لا تفيدها الإضافة تعريفا أى فلا يكون فى الوصف بها فائدة التمييز فلا توصف بها المعرفة۞ لأن الصفة يلزم أن تكون أشهر من الموصوف فـ (غير) وإن كانت مضافة للمعرفة إلا أنها لما تضمنه معناها من الإبهام انعدمت معها فائدة التعريف إذ كل شىء سوى المضاف إليه هو غير فماذا يستفاد من الوصف فى قولك: (مررت بزيد غير عمرو) فالتوصيف هنا إما باعتبار كون الذين أنعمت عليهم ليس مرادا به فريق معين فكان وزان تعريفه بالصلة وزان المعرف بأل الجنسية المسماة عند علماء المعانى بلام العهد الذهنى فكان فى المعنى كالنكرة وإن كان لفظه لفظ المعرفة فلذلك عرف بمثله لفظا ومعنى وهو (غير المغضوب) الذى هو فى صورة

(١) ـ الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري: ١١٠.

المعرفة لإضافته لمعرفة وهو فى المعنى كالنكرة لعدم إرادة شىء معين وإما باعتبار تعريف (غير) فى مثل هذا لأن (غير) إذا أريد بها نفى ضد الموصوف أى مساوى نقيضه صارت معرفة لأن الشىء يتعرف بنفى ضده نحو عليك بالحركة غير السكون فلما كان من أنعم عليه لا يعاقب كان المعاقب هو المغضوب عليه هكذا نقل ابن هشام عن ابن السراج والسيرافى وهو الذى اختاره ابن الحاجب فى أماليه على قوله تعالى: (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ) [النساء: ٩٥] ونقل عن سيبويه أن غيرا إنما لم تتعرف لأنها بمعنى المغاير فهى كاسم الفاعل وألحق بها مثلا وسوى وحسب. وقال: إنها تتعرف إذا قصد بإضافتها الثبوت.

وكأن مآل المذهبين واحد۞ لأن غيرا إذا أضيفت إلى ضد موصوفها وهو ضد واحد أى إلى مساوى نقيضه تعينت له الغيرية فصارت صفة ثابتة له غير منتقلة إذ غيرية الشىء لنقيضه ثابتة له أبداً فقولك: (عليك بالحركة غير السكون) هو غير قولك: (مررت بزيد غير عمرو) وقوله: (غير المغضوب عليهم) من النوع الأول [1].

٦٩ـ قاعدة: (الفرقُ بينَ «غَيْر» وبينَ «آخر» أنَّ «غَيْر» تقعُ على المُغَايِر فى جنسٍ أو فى صفةٍ وأما «آخر» فتقع على ما هو من جنس ما عُطِفَ عليه)

هذه القاعدة مختلف فيها بين العلماء فمِمن ذهبوا إلى اشتراط الاتحاد بين الموصوف بـ «آخر» مع ما عُطِفَ عليها الأخفش والحريرى وأبو حيان وممن خالف فى ذلك الزمخشرى وابن عطية.

فعند قوله تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ) [النساء: ١٣٣] قال أبو حيان: (مدلول (آخر) فى اللغة هو مدلول غير خاص بجنس ما تقدم فلو قلت: جاء زيد وآخر معه أو مررت بامرأة وأخرى معها أو اشتريت فرسا وآخر وسابقت بين حمار وآخر لم يكن آخر ولا أخرى مؤنثه ولا تثنيته ولا جمعه إلا من جنس ما يكون قبله. ولو قلت: اشتريت ثوبا وآخر ويعنى به: غير ثوب لم يجز فعلى هذا تجويزهم أن يكون قوله: بآخرين من غير جنس ما تقدم وهم الناس ليس بصحيح وهذا هو الفرق بين (غير) وبين (آخر)۞ لأن غيرا

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ١٩٥.

تقع على المغاير فى جنس أو فى صفة فتقول: (اشتريت ثوبا وغيره) فيحتمل أن يكون ثوباً ويحتمل أن يكون غير ثوب) (١).

وعند هذه الآية قال ابن عاشور: (وَقَدْ عُلِمَ مِنْ مُقَابَلَةِ قَوْلِهِ: أَيُّهَا النَّاسُ بقوله: بِآخَرِينَ أَنَّ المَعْنَى بِنَاسٍ آخَرِينَ غَيْرِ كَافِرِينَ عَلَى مَا هُوَ الشَّائِعُ فِي الوَصْفِ بِكَلِمَةِ آخَرَ أَوْ أُخْرَى بَعْدَ ذِكْرِ مُقَابِلٍ لِلمَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ المَوْصُوفُ بِكَلِمَةِ آخَرَ بَعْضًا مِنْ جِنْسِ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا جَعَلَهُ المُتَكَلِّمُ جِنْسًا فِي كَلَامِهِ بِالتَّصْرِيحِ أَوِ التَّقْدِيرِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ إِلَى لُزُومِ ذَلِكَ وَاحْتَفَلَ بِهَذِهِ المَسْأَلَةِ الحَرِيرِيُّ فِي «دُرَّةِ الغَوَّاصِ». وَحَاصِلُهَا: أَنَّ الأَخْفَشَ الصَّغِيرَ وَالحَرِيرِيَّ وَالرَّضِيَّ وَابْنَ يَسْعُونَ وَالصِّقِلِّيَّ وَأَبَا حَيَّانَ ذَهَبُوا إِلَى اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ جِنْسِ المَوْصُوفِ بِكَلِمَةِ آخَرَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا مَعَ جِنْسِ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ تَقُولَ: رَكِبْتُ فَرَسًا وَحِمَارًا آخَرَ وَمَثَّلُوا لِمَا اسْتَكْمَلَ الشَّرْطَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ) [البَقَرَة: ١٨٤] ثُمَّ قَالَ: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البَقَرَة: ١٨٥] وَبِقَوْلِهِ: (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالعُزَّى وَمَناةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى) [النَّجْم: ١٩ ٢٠] فَوَصَفَ مَنَاةَ بِالأُخْرَى لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ اللَّاتِ وَالعُزَّى فِي أَنَّهَا صَنَمٌ قَالُوا: وَمِثْلُ كَلِمَةِ آخَرَ فِي هَذَا كَلِمَاتُ: سَائِرٍ وَبَقِيَّةٍ وَبَعْضٍ فَلَا تَقُولُ: أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَتَرَكْتُ سَائِرَ النِّسَاءِ.

وَلَقَدْ غَلَا بَعضُ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ فَاشْتَرَطُوا الِاتِّحَادَ بَيْنَ المَوْصُوفِ بِآخَرَ وَبَيْنَ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيْهِ حَتَّى فِي الإِفْرَادِ وَضِدِّهِ. قَالَهُ ابْنُ يَسْعُونَ وَالصِّقِلِّيُّ وَرَدَّهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «التَّذْكِرَةِ» مُحْتَجًّا بِقَوْلِ رَبِيعَةَ بْنِ مُكَدَّمٍ:

وَلَقَدْ شَفَعْتُهُمَا بِآخَرَ ثَالِثٍ ... وَأَبَى الفِرَارَ لِيَ الغَدَاةَ تَكَرُّمِي

وَبِقَوْلِ أَبِي حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ:

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا ... فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

وَقَالَ قَوْمٌ بِلُزُومِ الِاتِّحَادِ فِي التَّذْكِيرِ وَضِدِّهِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ جِنِّي وَخَالَفَهُمُ المُبَرِّدُ وَاحْتَجَّ المُبَرِّدُ بِقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

وَالخَيْلُ تَقْتَحِمُ الغُبَارَ عَوَابِسًا ... مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَآخَرَ شَيْظَمِ

وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ المَوْصُوفِ بِآخَرَ مَعَ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيْهِ وَلِذَلِكَ جَوَّزَا فِي هَذِهِ الآيَةِ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: وَيَأْتِ بِخَلقٍ آخَرِينَ غَيْرِ الإِنْسِ.

---

(١) ـ البحر المحيط ٤: ٩٢.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِكَلِمَةِ آخَرَ مَوْصُوفٌ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ ذِكْرُ مُقَابِلٍ لَهُ أَصْلًا فَلَا تَقُولُ: جَاءَنِي آخَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ قَبْلُ لِأَنَّ مَعْنَى آخَرَ مَعْنًى مُغَايِرٌ فِي الذَّاتِ مُجَانِسٌ فِي الوَصْفِ. وَأَمَّا قَوْلُ كُثَيِّرٍ:

صَلَّى على عزّة الرحمان وَابْنَتِهَا ... لُبْنَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَ ابْنَتَهَا جَارَةً أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ: صَلَّى عَلَى حَبَايِبِي: عَزَّةَ وَابْنَتِهَا وَجَارَاتِهَا حَبَايِبِي الأُخَرِ.

وَقَالَ أَبُو الحَسَنِ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشِّعْرِ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ قَالَ أَبُو الحَسَنِ: وَقَدْ يَجُوزُ مَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ بِتَأْوِيلٍ. نَحْوِ: رَأَيْتُ فَرَسًا وَحِمَارًا آخَرَ بِتَأْوِيلِ أَنَّهُ دَابَّةٌ وَقَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

إِذَا قُلتُ هَذَا صَاحِبِي وَرَضِيتُهُ ... وَقَرَّتْ بِهِ العَيْنَانِ بُدِّلتُ آخَرَا

قُلتُ: وَقَدْ يُجْعَلَ بَيْتُ كُثَيِّرٍ مِنْ هَذَا وَيَكُونُ الِاعْتِمَادُ عَلَى القَرِينَةِ.

وَقَدْ عُدَّ فِي هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ العَرَبِ: «تَرِبَتْ يَمِينُ الآخَرِ» وَفِي الحَدِيثِ: قَالَ الأَعْرَابِيُّ لِلنَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الآخَرَ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فِي رَمَضَانَ» [1] كِنَايَةً عَنْ نَفْسِهِ وَكَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ التَّجْرِيدِ. أَيْ جَرَّدَ مِنْ نَفْسِهِ شَخْصًا تَنْزِيهًا لِنَفْسِهِ مِنْ أَنْ يَتَحَدَّثَ عَنْهَا بِمَا ذَكَرَهُ. وَفِي حَدِيثِ الأَسْلَمِيِّ فِي «المُوَطَّأِ»: أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ «إِنَّ الآخَرَ قَدْ زَنَى» [2] وَبَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ يَضْبُطُونَهُ- بِالقَصْرِ وَكَسْرِ الخَاءِ-. وَصَوَّبَهُ المُحَقِّقُونَ) [3].

(وفى المسائل الصغرى للأخفش فى باب عقده لتحقيق هذه المسألة أن العرب لا تستعمل آخر إلا فيما هو من صنف ما قبله فلو قلت: أتانى صديق لك وعدو لك آخر لم يحسن لأنه لغو من الكلام وهو يشبه- سائر وبقية وبعض- فى أنه لا يستعمل إلا فى جنسه فلو قلت: ضربت رجلا وتركت سائر النساء لم يكن كلاما وقد يجوز ما امتنع بتأويل ك (رأيت فرسا وحمارا آخر) نظرا إلى أنه دابة قال امرؤ القيس:

إذا قلت: هذا صاحبى ورضيته ... وقرت به العينان بدلت آخرا

وفى الحديث «أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وجد خفة فى مرضه فقال: انظروا من أتكئ عليه فجاءت بريرة ورجل آخر فاتكأ عليهما» [4].

---

(١) - رواه البخاري في كتاب الصوم (١٩٣٧).
(٢) - رواه مالك في الموطأ (١).
(٣) - التحرير والتنوير ٥: ٢٢١.
(٤) - رواه ابن ماجه (١٢٣٤) وابن حبان في صحيحه (٢١١٨).

وحاصل هذا أنه لا يوصف بآخر إلا ما كان من جنس ما قبله لتتبين مغايرته فى محل يتوهم فيه اتحاده ولو تأويلا) [1].

٧٠ـ قاعدة: (الاستفهام بـ «مَا» يُرَاد بِهِ السؤال عَنِ الصِّفَةِ والاستفهام بـ «مَنْ» يُرَاد به تعيين الذات)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم المبرد والفراء وابن الأثير والزمخشرى والجرجانى وابن عاشور.

فقد بيَّن أبو العباس المبرد (المتوفى ٢٨٥هـ) أن «ما» يُسأل بها عن الصفة فقال: («ما» وهى سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين وتقع فى جميع مواضع «مَن» وإن كان معناها ما وصفت لك وذلك قولك فى الاستفهام: «ما عندك» فليس جواب هذا أن تقول: زيد أو عمرو وإنما جوابه أن تخبر بما شئت من غير الآدميين إلا أن تقول: رجل فتخرجه إلى باب الأجناس ويكون سؤالا عن جنس الآدميين إذا دخل فى الأجناس أو تجعل الصفة فى موضع الموصوف كما تقول: مررت بعاقل ومررت بحليم فإن «ما» على هذه الشريطة تقع على الآدميين لإبهامها قال الله عز وجل: {إِلَّا عَلى أَزْواجِهِمْ أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ} [المؤمنون: ٦] ف «ما» ههنا للآدميين وكذلك تقول: «رأيت ما عندك» فى معنى الذى وتقول: «ما تصنع أصنع» على المجازاة وقد قيل فى قوله عز وجل معناه أو ملك أيمانهم وكذا قيل فى قوله عز وجل: {وَالسَّماءِ وَما بَناها} [الشمس: ٥] أى وبنائها وقالوا والذى بناها) [2].

وذكر ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ) (وأمّا «ما» فإذا قال ما عندك فجوابه أن تقول: فرس أو ثوب ويجوز أن تقول: رجل فتجيب باسم الجنس فإن أقمت الصفة مقام الموصوف جاز أن تقول فى جوابه: زيد لأنّ «ما» سؤال عن صفة من يعقل فإذا قيل لك: ما زيد؟ قلت: طويل أو قصير ونحو ذلك فمن هاهنا جاز أن تقول فى جوابه: زيد على الاتّساع كما تقول فى الخبر: مررت بالكاتب والقرشىّ فتضع «ما» - وهى استخبار عن الأوصاف - استخبارا عن الموصوفات.

---

(١) ـ روح المعاني ٣: ١٦٠.
(٢) ـ المقتضب للمبرد ١: ٤١.

قال الفرّاء (المتوفى ﵀هـ): («ما» على وجهين: إن شئت جعلت الجواب فيها بأجناس النّاس خاصّة وإن شئت جعلتها لكلّ الخلق فإذا قيل: ما أنت﴿ فجوابه إن كان يعلم أنّه يعرف جنسه العامّ: فارسىّ أو عربىّ ونحو ذلك وإن كنت لا تعرفه فقال: ما هذا﴿ قيل: إنسان أو شيطان أو ما شئت من الأجناس) (١).

وعند قوله تعالى: (قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ) [البقرة: ٦٨]. قال عبد القاهر الجرجانى: ({مَا هِيَ} استفهامٌ عن صفة البقرة والاستفهام عن الصفة قد يكون تارةً بلفظ إيش وتارة بلفظ ما وتارة بلفظ مَنْ يقول: إيش هذا﴿ وما هذا﴿ ومَنْ هذا﴿ والاستفهامُ عن الحال والهيئة يكون بلفظ كَيْفَ. وفيه دليلٌ على أن الصفة لا تباينُ الذات بخلاف الحال والهيئة) (٢).

وقال ابن عاشور: (وقوله: ما هى حكى سؤالهم بما يدل عليه بالسؤال ب (ما) فى كلام العرب وهو السؤال عن الصفة لأن «ما» يسأل بها عن الصفة كما يقول من يسمع الناس يذكرون حاتما أو الأحنف وقد علم أنهما رجلان ولم يعلم صفتيهما ما حاتم﴿ أو ما الأحنف﴿

فيقال: كريم أو حليم.

وليس «ما» موضوعة للسؤال عن الجنس كما توهمه بعض الواقفين على كلام «الكشاف» فتكلفوا لتوجيهه حيث إن جنس البقرة معلوم بأنهم نزلوا هاته البقرة المأمور بذبحها منزلة فرد من جنس غير معلوم لغرابة حكمة الأمر بذبحها وظنوا أن الموقع هنا للسؤال ب (أى) أو (كيف) وهو وهم نبه عليه التفتازانى فى «شرح الكشاف» واعتضد له بكلام «المفتاح» إذ جعل الجنس والصفة قسمين للسؤال بما.

والحق أن المقام هنا للسؤال بما لأن أيا إنما يسأل بها عن مميز الشىء عن أفراد من نوعه التبست به وعلامة ذلك ذكر المضاف إليه مع أى نحو: (أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ) [مريم: ٧٣] وأى البقرتين أعجبتك وليس لنا هنا بقرات معينات يراد تمييز إحداها) (٣).

وعند قوله تعالى: (وَلا أَنْتُمْ عابِدُونَ ما أَعْبُدُ) [الكافرون: ٣] قال الزمخشرى: (فإن قلت: فلم جاء على «ما» دون «من»﴿ قلت: لأن المراد الصفة كأنه قال: لا أعبد الباطل ولا تعبدون الحق. وقيل: إن «ما» مصدرية أى: لا أعبد عبادتكم ولا تعبدون عبادتى) (١).

---

(١) ـ البديع في علم العربية ٢: ٢٢٤.
(٢) ـ درج الدرر في تفسير الآي والسور لعبد القاهر الجرجاني ١: ٢٠٠.
(٣) ـ التحرير والتنوير ١: ٥٤٩.

وعند قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي اليَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا) [النساء: ٣] قال ابن عاشور: (ومعنى ما طاب ما حسن بدليل قوله: لكم ويفهم منه أنه مما حل لكم لأن الكلام فى سياق التشريع. وما صدق ما طاب النساء فكان الشأن أن يؤتى بـ (من) الموصولة لكن جىء ب «ما» الغالبة فى غير العقلاء لأنها نحى بها منحى الصفة وهو الطيب بلا تعيين ذات ولو قال (من) لتبادر إلى إرادة نسوة طيبات معروفات بينهم وكذلك حال «ما» فى الاستفهام كما قال صاحب «الكشاف» وصاحب «المفتاح». فإذا قلت: ما تزوجت۞ فأنت تريد ما صفتها أبكرا أم ثيبا مثلا وإذا قلت: من تزوجت۞ فأنت تريد تعيين اسمها ونسبها) [1].

٧١ـ قاعدة: (الشَّائِعُ فِي الوَصفِ بِكَلِمَةِ «آخَرَ» أَوْ «أُخْرَى» بَعدَ ذِكْرِ مُقَابِلٍ لِلمَوصُوفِ أَنْ يَكُونَ المَوصُوفُ بِكَلِمَةِ «آخَرَ» بَعضاً مِن جِنسِ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيهِ)

عند قوله تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا) [النساء: ١٣٣] قال ابن عاشور: (وقد علم من مقابلة قوله: أيها الناس بقوله: بآخرين أن المعنى بناس آخرين غير كافرين على ما هو الشائع فى الوصف بكلمة آخر أو أخرى بعد ذكر مقابل للموصوف أن يكون الموصوف بكلمة آخر بعضا من جنس ما عطف هو عليه باعتبار ما جعله المتكلم جنسا فى كلامه بالتصريح أو التقدير. وقد ذهب بعض علماء اللغة إلى لزوم ذلك واحتفل بهذه المسألة الحريرى فى «درة الغواص». وحاصلها: أن الأخفش الصغير والحريرى والرضى وابن يسعون والصقلى وأبا حيان ذهبوا إلى اشتراط اتحاد جنس الموصوف بكلمة آخر وما تصرف منها مع جنس ما عطف هو عليه فلا يجوز عندهم أن تقول: ركبت فرسا وحمارا آخر ومثلوا لما استكمل الشرط بقوله تعالى: (أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ) [البقرة: ١٨٤] ثم قال: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة: ١٨٥] وبقوله: (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى. وَمَنَاةَ

---

(١) ـ الكشاف ٤: ٨٠٩.
(٢) ـ التحرير والتنوير ٤: ٢٢٤.

الثَّالِثَةَ الْأُخْرى) [النجم: ﴿١٩﴾ـ ﴿٢٠﴾] فوصف مناة بالأخرى لأنها من جنس اللات والعزى فى أنها صنم قالوا: ومثل كلمة آخر فى هذا كلمات: سائر وبقية وبعض فلا تقول: أكرمت رجلا وتركت سائر النساء. ولقد غلا بعض هؤلاء النحاة فاشترطوا الاتحاد بين الموصوف بآخر وبين ما عطف هو عليه حتى فى الإفراد وضده. قاله ابن يسعون والصقلى ورده ابن هشام فى «التذكرة» محتجا بقول ربيعة بن مكدم:

ولقد شفعتهما بآخر ثالث ... وأبى الفرار لى الغداة تكرمى

وبقول أبى حية النميرى:

وكنت أمشى على رجلين معتدلا ... فصرت أمشى على أخرى من الشجر

وقال قوم بلزوم الاتحاد فى التذكير وضده واختاره ابن جنى وخالفهم المبرد واحتج المبرد بقول عنترة:

والخيل تقتحم الغبار عوابسا ... من بين شيظمة وآخر شيظم

وذهب الزمخشرى وابن عطية إلى عدم اشتراط اتحاد الموصوف بآخر مع ما عطف هو عليه ولذلك جوزا فى هذه الآية أن يكون المعنى: ويأت بخلق آخرين غير الإنس.

واتفقوا على أنه لا يجوز أن يوصف بكلمة آخر موصوف لم يتقدمه ذكر مقابل له أصلا فلا تقول: جاءنى آخر من غير أن تتكلم بشىء قبل لأن معنى آخر معنى مغاير فى الذات مجانس فى الوصف. وأما قول كثير:

صلى على عزة الرحمان وابنتها ... لبنى وصلى على جاراتها الأخر

فمحمول على أنه جعل ابنتها جارة أو أنه أراد: صلى على حبائبى: عزة وابنتها وجاراتها حبائبى الأخر.

وقال أبو الحسن لا يجوز ذلك إلا فى الشعر ولم يأت عليه بشاهد قال أبو الحسن: وقد يجوز ما امتنع من ذلك بتأويل. نحو: رأيت فرسا وحمارا آخر بتأويل أنه دابة وقول امرئ القيس:

إذا قلت هذا صاحبى ورضيته ... وقرت به العينان بدلت آخرا

قلت: وقد يجعل بيت كثير من هذا ويكون الاعتماد على القرينة) (١).

---

(١) -.

﴿٧٢﴾ـ قاعدة: (العرب فى التبرِئة إذا حالت بين لا والاسم بحرف من حروف الصفات رفعوا الاسم ولم ينصبوه)

(وقوله (لا فِيهَا غَوْلٌ) [الصافات: ﴿٤٧﴾] يقول: لا فى هذه الخمر غول وهو أن تغتال عقولهم: يقول: لا تذهب هذه الخمر بعقول شاربيها كما تذهب بها خمور أهل الدنيا إذا شربوها فأكثروا منها كما قال الشاعر:

وَما زَالَتِ الكأْسُ تَغْتَالُنَا ... وَتَذْهَبُ بِالأوَّلِ الأوَّلِ

والعرب تقول: ليس فيها غيلة وغائلة وغَوْل بمعنى واحد; ورفع غول ولم ينصب بلا لدخول حرف الصفة بينها وبين الغول وكذلك تفعل العرب فى التبرِئة إذا حالت بين لا والاسم بحرف من حروف الصفات رفعوا الاسم ولم ينصبوه وقد يحتمل قوله (لا فِيهَا غَوْلٌ) أن يكون معنيا به: ليس فيها ما يؤذيهم من مكروه وذلك أن العرب تقول للرجل يصاب بأمر مكروه أو ينال بداهية عظيمة: غالَ فلانا غولٌ وقد اختلف أهل التأويل فى تأويل ذلك فقال بعضهم: معناه: ليس فيها صُداع) [1].

﴿٧٣﴾ـ قاعدة:((فَعِل) لا يأتى صفة إلا مدحاً أو ذماً فلا يعمل المدح والذمّ فى غيره وإذا أرادوا إعمال ذلك فى الاسم أو غيره جعلوه فاعلاً)

وقوله: (لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا) [النبأ: ﴿٢٣﴾] يقول تعالى ذكره: إن هؤلاء الطاغين فى الدنيا لابثون فى جهنم فماكثون فيها أحقابا.

واختلفت القرّاء فى قراءة قوله: (لابِثِينَ) فقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والبصرة وبعض قرّاء الكوفة (لابِثِينَ) بالألف. وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة " لَبِثِينَ " بغير ألف وأفصح القراءتين وأصحهما مخرجا فى العربية قراءة من قرأ ذلك بالألف وذلك أن العرب لا تكاد توقع الصفة إذا جاءت على فَعِل فتعملها فى شىء وتنصبه بها لا يكادون أن يقولوا: هذا رجل بَخِل بماله ولا عَسِر علينا ولا هو خَصِم لنا لأن فعل لا يأتى صفة إلا مدحا أو ذما فلا يعمل المدح والذمّ فى غيره وإذا أرادوا إعمال ذلك فى الاسم أو غيره جعلوه فاعلا فقالوا: هو باخل بماله وهو

(١) ـ جامع البيان ٢١: ٣٧.

طامع فيما عندنا فلذلك قلت: إن (لابِثِينَ) أصح مخرجا فى العربية وأفصح ولم أُحِلّ قراءة من قرأ (لَبِثِينَ) [1].

﴿٧٤﴾ـ قاعدة: ((لَا) إذا دخَلَتْ على الصِّفةِ أو الحال فلابُدَّ فيها مِن التَّكْرار)

هذه القاعدة مستفادة من ابن أبي الربيع القرشى فعند قوله تعالى (غير المغضوب وَلَا الضّالِين) قال: ((لَا) إذا دخَلَتْ على الصِّفةِ أو الحال فلابُدَّ فيها مِن التَّكْرار وَكَأَنَّها جَوابٌ لمَنْ قالَ: أكذا أم كذا..

فَإذا قُلتُ: مَررْتُ برجلٍ لا سَاكتٍ وَلا مُتَكَلّمٍ كأنَّهُ جوابٌ لِمَنْ قالَ: أَساكِتاً كَانَ أَمْ متكلِّماً فَيَقُولُ: لا سَاكِتٌ ولا متكلمٌ أىْ لَمَ يأْتِ فى كَلامِهِ بِفَايِدَةٍ.

وَكَذلِكَ لا مَتى لَزِمَتْ التّكْرارَ إنَّما تَلزمُ التّكْرارَ على هذا الوَجْهَ وَقَدْ يُقالُ غيرُهُ فى هذا المَعنى فتقولُ: مررت برَجُلٍ غيرَ سَاكِتٍ وغيرَ مُتَكلّم على مَعْنى: لا سَاكِتٍ وَلا مُتكلم.

فإذا صَحَّ أنّ غيرَ فى هذا ٱلموطِنِ تَقَعُ مَوْقِعَ لا صَحَّ أَنْ تأتى بغيرٍ وَتَأْتى بلا فتقولَ: مررت بِرَجُلٍ غَيْرُ سَاكِتٍ وَلا مُتكَلّمٍ وَعَلَيْهِ جاء: غيرِ المَغضُوبَ عَلَيْهِم وَلا الضَّالِين) [2].

﴿٧٥﴾ـ قاعدة (متى كانَ فى الكلامِ «مِنْ» اطَّرَدَ حذفُ المَوصُوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام السمين الحلبى فعند قوله تعالى: (وَمِنْ ثَمَراتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنابِ) [النحل: ﴿٦٧﴾] ذكر عدةَ أوجه فقال: (الرابع: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ فقدَّره الطبرىُّ: «ومن ثمراتِ النخيل ما تتَّخذون» قال الشيخ: «وهو لا يجوزُ على مذهبِ البصريين». قلت: وفيه نظر؛ لأنَّ له أن يقول: ليسَتْ «ما» هذه موصولةً بل نكرةٌ موصوفةٌ وجاز حَذْفُ الموصوفِ والصفةُ جملةٌ لأن فى الكلام «مِنْ» ومتى كان فى الكلام «مِنْ» اطَّرد الحذفُ نحو: «منا ظَعَنَ ومنا أقام» ولهذا نظَّره مكىٌّ بقولِه تعالى: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ} [الصافات: ﴿١٦٤﴾] أى: إلا مَنْ له مقام.

---

(١) ـ جامع البيان ٢٤: ١٥٩.

(٢) ـ تفسير الكتاب العزيز وإعرابه لابن أبي الربيع القرشي: ٣٩٤.

قال: فَحُذِفَتْ «مَنْ» لدلالةِ «مِنْ» عليها فى قوله: «وما مِنَّا». ولما قدَّر الزمخشرى الموصوفَ قدَّره: ثَمَرٌ تتخذون... ولمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجهَ قال: وقيل: هو صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: شيئاً تتخذون منه بالنصب أى: وإنَّ من ثمراتِ النخيل) [1].

وعند قوله تعالى: {وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ} [آل عمران: ١٩٩] قال: («إنْ» هنا نافيةٌ بمعنى «ما» و«من أهل» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه صفة لمبتدأ محذوف والخبرُ الجملةُ القسمية المحذوفة وجوابها والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا واللهِ ليؤمِنَنَّ به فهو كقوله: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ} [الصافات: ١٦٤]. أى: ما أحدٌ منا وكقوله: {وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} [مريم: ٧١] أى: ما أحد منكم إلا ورادُها هذا هو الظاهر) [2].

٧٦ـ قاعدة: (إذا كان الوصف قد نفى بلا لزم تكرار لا النافية)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام أبى حيان فعند قوله تعالى: (لا ذَلُولٌ) [البقرة: ٧١] قال: (قوله: لا ذلول صفة منفية بلا وإذا كان الوصف قد نفى بلا لزم تكرار لا النافية لما دخلت عليه تقول: مررت برجل لا كريم ولا شجاع وقال تعالى: (ذِى ثَلاثِ شُعَبٍ. لا ظَلِيلٍ وَلا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ) [المرسلات: ٣٠ـ ٣١] (وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ. لا بارِدٍ وَلا كَرِيمٍ) [الواقعة: ٤٣ـ ٤٤] لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ) [البقرة: ٦٨] ولا يجوز أن تأتى بغير تكرار لأن المستفاد منها النفى إلا إن ورد فى ضرورة الشعر وإذا آل تقديرهما إلى لا ذلول مثيرة وساقية كان غير جائز لما ذكرناه من وجوب تكرار لا النافية وعلى ما قدراه كان نظير:

جاءنى رجل لا كريم وذلك لا يجوز إلا إن ورد فى شعر كما نبهنا عليه. قال ابن عطية:

ولا يجوز أن تكون هذه الجملة فى موضع الحال لأنها من نكرة. انتهى كلامه.

والجملة التى أشار إليها هى قوله: (تُثِيرُ الْأَرْضَ) [البقرة: ٧١] والنكرة هى قوله: (لا ذَلُولٌ) أو قوله: بقرة.

فإن عنى بالنكرة بقرة فقد وصفت والحال من النكرة الموصوفة جائزة جوازا حسنا وإن عنى بالنكرة لا ذلول فهو قول الجمهور ممن لم يحصل مذهب سيبويه ولا أمعن النظر فى كتابه بل

---

(١) ـ الدر المصون ٧: ٢٦٠.
(٢) ـ الدر المصون ٤: ١٤٨.

قد أجاز سيبويه فى كتابه فى مواضع مجىء الحال من النكرة وإن لم توصف وإن كان الإتباع هو الوجه والأحسن قال سيبويه فى باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجل منطلقا يريد على الحال من النكرة ثم قال: وهو قول عيسى ثم قال: وزعم الخليل أن هذا جائز ونصبه كنصبه فى المعرفة جعله حالا ولم يجعله صفة ومثل ذلك: مررت برجل قائما إذا جعلت المرور به فى حال قيام وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائما ومثل ذلك: عليه مائة بيضاء والرفع الوجه وعليه مائة دينا الرفع الوجه وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل والوجه الجر وكذلك قال سيبويه فى باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة فقال: راقود خلا وعليك نحى سمنا وقال فى باب نعم فإذا قلت لى عسل ملء جرة وعليه دين شعر كلبين فالوجه الرفع لأنه صفة والنصب يجوز كنصبه عليه مائة بيضاء فهذه نصوص سيبويه ولو كان ذلك غير جائز كما قال ابن عطية لما قاسه سيبويه لأن غير الجائز لا يقال به فضلا عن أن يقاس وإن كان الإتباع للنكرة أحسن وإنما امتنعت فى هذه المسألة لأن ما ذهب إليه أبو محمد هو قول الضعفاء فى صناعة الإعراب الذين لم يطلعوا على كلام الإمام) (١).

﴿٧٧﴾ـ قاعدة: (قَد تَتَوسَّطُ الواوُ لتأكيدِ لصوقِ الصِّفةِ بالمَوصوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الزمخشرى فعند قوله تعالى: (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ. ما تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَها وَما يَسْتَأْخِرُونَ) [الحجر: ﴿٤ـ ٥﴾] قال: (وَلَها كِتابٌ جملة واقعة صفة لقرية والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما فى قوله تعالى وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال فى الحال: جاءنى زيد عليه ثوب وجاءنى وعليه ثوب) (٢).

(١) ـ البحر المحيط ١: ٤١٢.
(٢) ـ الكشاف ٢: ٥٧٠.

وعند قوله سبحانه: (سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف: ٢٢] قال: (جملة من مبتدإ وخبر واقعة صفة لثلاثة وكذلك سادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ. فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم دخلت عليها دون الأوّلين؟ قلت: هى الواو التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حال عن المعرفة فى نحو قولك: جاءنى رجل ومعه آخر. ومررت بزيد وفى يده سيف. ومنه قوله تعالى: (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) [الحجر: ٤] وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر وهذه الواو هى التى آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس ولم يرجموا بالظن كما غيرهم. والدليل عليه أنّ الله سبحانه أتبع القولين الأولين قوله: (رَجْماً بِالغَيْبِ) وأتبع القول الثالث قوله: (ما يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) وقال ابن عباس رضى الله عنه: حين وقعت الواو انقطعت العدّة أى: لم يبق بعدها عدّة عادّ يلتفت إليها. وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثبات) [١].

وقد تعقب أبو حيان على الزمخشرى بعد أن نقل كلامه قال: (وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شىء لا يعرفه النحويون بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التى ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعانى حتى يكون العطف دالا على المغايرة وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف هذا فى الأسماء المفردة وأما الجمل التى تقع صفة فهى أبعد من أن يجوز ذلك فيها وقد ردوا على من ذهب إلى أن قول سيبويه وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل هو على أن وليس باسم ولا فعل صفة لقوله لمعنى وأن الواو دخلت فى الجملة بأن ذلك ليس من كلام العرب مررت برجل ويأكل على تقدير الصفة.

وأما قوله تعالى: (إِلَّا وَلَها) فالجملة حالية ويكفى ردا لقول الزمخشرى: أنا لا نعلم أحدا من علماء النحو ذهب إلى ذلك ولما أخبر تعالى عن مقالتهم واضطرابهم فى عددهم أمره تعالى أن يقول قل ربى أعلم بعدتهم أى لا يخبر بعددهم إلا من يعلمهم حقيقة وهو الله تعالى ما يعلمهم إلا قليل والمثبت فى حق الله تعالى هو الأعلمية وفى حق القليل العالمية فلا تعارض. قيل: من الملائكة. وقيل: من العلماء وعلم القليل لا يكون إلا بإعلام الله) [٢].

---

(١) ـ الكشاف ٢: ٧١٣.

(٢) ـ البحر المحيط ٧: ١٦١.

وعند قوله تعالى: {إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ} [الشعراء: ٢٠٨] قال أبو حيان: (ومذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة بعد إلا معتمدة على أداة الاستثناء نحو: ما جاءنى أحد إلا راكب. وإذا سمع مثل هذا خرجوه على البدل أى: إلا رجل راكب. ويدل على صحة هذا المذهب أن العرب تقول: ما مررت بأحد إلا قائما ولا يحفظ من كلامها: ما مررت بأحد إلا قائم. فلو كانت الجملة فى موضع الصفة للنكرة لورد المفرد بعد إلا صفة لها. فإن كانت الصفة غير معتمدة على أداة جاءت الصفة بعد إلا نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد خير من عمرو التقدير: ما جاءنى أحد خير من عمرو إلا زيد. وأما كون الواو تزاد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود فى كلام النحويين. لو قلت: جاءنى رجل وعاقل على أن يكون وعاقل صفة لرجل لم يجز وإنما تدخل الواو فى الصفات جوازا إذا عطف بعضها على بعض وتغاير مدلولها نحو: مررت بزيد الكريم والشجاع والشاعر) [١].

وبعد أن نقل السمين الحلبى كلامه قال: (أمَّا كونُ الصفةِ لا تقعُ بعد» إلَّا «معتمدةً فالزمخشريُّ يختارُ غيرَ هذا فإنَّها مسألةً خلافيةً. وأمَّا كونُه لم يُقَل» إلَّا قائماً «بالنصبِ دونَ» قائم «بالجرِّ فذلك على أحدِ الجائزين وليس فيه دليلٌ على المَنْعِ مِنْ قَسيمِه. وأمَّا قولُه» فغيرُ معهودٍ من كلامِ النحويين «فمَمنوعٌ. هذا ابنُ جنى نَصَّ عليه فى بعضِ كتبه. وأمَّا إلزامُه أنها لو كانَتِ الجملةُ صفةً بعد» إلَّا «للنكرةِ لجاز أَنْ تقعَ صفةُ المعرفة بعد» إلَّا «فغيرُ لازمٍ لأنَّ ذلك مختصٌّ بكونِ الصفةِ جملةً. وإذا كانت جملةً تعذَّر كونُها صفةً للمعرفةِ. وإنما اختصَّ ذلك بكونِ الصفةِ جملةً لأنها لتأكيدِ وَصْلِ الصفةِ والتأكيد لائقٌ بالجملةِ. وأمَّا قولُه:» لو قلتَ: جاءنى رجلٌ وعاقلٌ لم يَجُزْ «فمُسَلَّمٌ ولكن إنما امتنع ذلك فى جملةً فإنَّ اللَّبْسَ مُنْتَفٍ) [٢].

وقال فى موطن آخر: (قولُ الزمخشريُّ قويٌّ من حيث القياسُ فإنَّ الصفةَ كالحال فى المعنى وإن كان بينهما فرقٌ مِنْ بعضِ الوجوهِ فكما أن الواوُ تدخلُ على الجملةِ الواقعةِ حالاً كذلك تَدْخلُ عليها واقعةً صفةً. ويقوّيه أيضاً ما نظَّره به من الآيةِ الأخرى فى قوله {إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ} ويُقَوِّيه أيضاً قراءةُ ابن أبى عبلة المتقدمةُ.

---

(١) ـ البحر المحيط ٨: ١٩٤.
(٢) ـ الدر المصون ٨: ٥٦٠.

وقال منذر بن سعيد: » هذه الواوُ هى التى تعطى أنَّ الحالةَ التى بعدها فى اللفظ هى فى الزمنِ قبل الحالةِ التى قبل الواوِ ومنه قولُه تعالى: {حتى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧٣]) (١).

(وقال أبو البقاء: الجملة إذا وقعت صفة للنكرة جاز أن يدخلها الواو وهذا هو الصحيح فى إدخال الواو فى ثامنهم واعترض على ذلك غير واحد فقال أبو حيان: كون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شىء لا يعرفه النحويون بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التى ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعانى حتى يكون العطف دالا على المغايرة وأما إذا لم تختلف فلا يجوز العطف هذا فى الأسماء المفردة وأما الجمل التى تقع صفة فهى أبعد من أن يجوز ذلك فيها.

وقد ردوا على من ذهب إلى أن قول سيبويه: وأما ما جاء بالمعنى وليس باسم ولا فعل إلى أن وليس باسم إلخ صفة لمعنى وأن الواو دخلت فى الجملة بأن ذلك ليس من كلام العرب وليس من كلامهم مررت برجل ويأكل على تقدير الصفة وأما قوله تعالى إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ فالجملة فيه حالية ويكفى ردا لقول الزمخشرى أنا لا نعلم أحدا من علماء النحو ذهب إليه اهـ.

وقال صاحب الفرائد: دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لاتحاد الصفة والموصوف ذاتا وحكما وتأكيدا للصوق يقتضى الاثنينية مع أنا نقول: لا نسلم أن الواو تفيد التأكيد وشدة اللصوق غاية ما فى الباب أنها تفيد الجمع والجمع يُنبئ عن الاثنينية واجتماع الصفة والموصوف يُنبئ عن الاتحاد بالنظر إلى الذات. وقد ذكر صاحب المفتاح أن قول من قال: إن الواو فى قوله تعالى وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ داخلة بين الصفة والموصوف سهو منه وإنما هى واو الحال وذو الحال قَرْيَةٍ وهى موصوفة أى وما أهلكنا قرية من القرى إلا ولها إلخ وأما جاءنى رجل ومعه آخر ففيه وجهان أحدهما أن يكون جملتين متعاطفتين وثانيهما أن يكون آخر معطوفا على رجل أى جاءنى رجل ورجل آخر معه وعدل عن جاءنى رجلان ليفهم أنهما جاءا مصاحبين وأما الواو فى مررت بزيد وفى مررت بزيد وفى يده سيف فإنما جاز دخولها بين الحال وذيها لكون الحال فى حكم جملة بخلاف الصفة بالنسبة إلى الموصوف فإن جاء زيد راكبا فى حكم جاء وهو راكب بخلاف جاء زيد الراكب فافهمه.

---

(١) ـ الدر المصون ٧: ١٤٢.

سلمنا أنها داخلة بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق لكن الدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر غير مسلم وأين الدليل عليه۞ وكون الواو هى التى آذنت بأن القول المذكور عن ثبات علم وطمأنينة نفس فى غاية البعد والقول بأن الاتباع يدل على ذلك إن أريد منه أنه يدل على إيذان الواو بما ذكر فبطلانه ظاهر وإن أريد منه أنه يدل على صدق قائلى القول الأخير وعدم صدق قائلى القولين الأولين فمسلم أن اتباع القولين الأولين برجما بالغيب يدل على عدم الصدق دلالة لا شبهة فيها لكن لا نسلم أن عدم اتباع القول الأخير به واتباعه بما اتبع يدل على ذلك وإن سلمنا فهو يدل دلالة ضعيفة ولا نسلم أيضا دلالة كلام ابن عباس على ما ذكر والظاهر أنه علم أن القول الأخير صادق من الصادق المصدوق صلّى الله عليه وسلّم وأن مراده من قوله حين وقعت الواو انقطعت العدة أن الذى هو صدق ما وقعت الواو فيه وانقطعت العدة به فالحق أن الواو واو عطف والجملة بعده معطوفة على الجملة قبله. وانتصر العلامة الطيبى للزمخشرى وأجاب عما اعترض به عليه فقال: اعلم أنه لا بد قبل الشروع فى الجواب من تبيين المقصود تحريرا للبحث فالواو هنا ليست على الحقيقة ولا يعتبر فى المجاز النقل الخصوصى بل المعتبر فيه اعتبار نوع العلاقة وذكروا أن المجاز فى عرف البلاغة أولى من الحقيقة وأبلغ وأن مدار علم البيان الذوق السليم الذى هو أنفع من ذوق التعليم ولا يتوقف على التوقيف وليس ذلك كعلم النحو والمجاز لا يختص بالاسم والفعل بل قد يقع فى الحروف.

وقد نقل شارح اللباب عن سيبويه أن الواو فى قولهم: بعت الشاة ودرهما بمعنى الباء وتحقيقه أن الواو للجمع والباء للإلصاق وهما من واد واحد فسلك به طريق الاستعارة وإذا علم ذلك فليعلم أن معنى قوله: فائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف أن للصفة نوع اتصال بالموصوف فإذا أريد توكيد اللصوق وسط بينهما الواو ليؤذن أن هذه الصفة غير منفكة عن الموصوف وإليه الإشارة فيما بعد من كلامه وأن الحال فى الحقيقة صفة لا فرق إلا بالاعتبار ألا ترى أن صفة النكرة إذا تقدمت عليها وهى بعينها تصير حالا ولو لم يكونا متحدين لم يصح ذلك ثم إن قولك: جاءنى رجل ومعه آخر وقولك: مررت بزيد ومعه آخر لما كانا سواء فى الصورة اللهم إلا فى اعتبار المعرفة والنكرة كان حكمهما سواء فى الواو وهو مراد الزمخشرى من إيراد المثالين لا كما فهم بعضهم وأما قول الفراهيدى فى تعليل امتناع دخول الواو بين الصفة والموصوف لاتحادهما ذاتا وحكما وهو مناف لما يقتضيه دخول الواو من المغايرة

فمبنى على أن الواو عاطفة لأنها هى التى تقتضى المغايرة كما قال السكاكى وقد بين وجه مجازه لمجرد الربط.

وأما قوله فى جاءنى رجل ومعه آخر إنه جملتان فهو كما تراه وأما قوله: إن جاء زيد راكبا فى حكم جاء زيد وهو راكب فمن المعكوس فإن الأصل فى الحال الإفراد كما يدل عليه كلام ابن الحاجب وغيره من الأعيان وأما تسليمه الدخول لتأكيد اللصوق ومنه الدلالة على أن الاتصاف أمر ثابت مستقر فمن العجائب فكيف يسلم التأكيد ولا يسلم فائدته ويدفع الاعتراضات الباقية أن ما استند إليه الزمخشرى ليس من باب الأدلة اليقينية بل هى من باب الأمارات وتكفى فى هذه المقامات وقال ابن الحاجب: لا يجوز أن يكون رابِعُهُمْ كَلبُهُمْ وسادِسُهُمْ كَلبُهُمْ صفة لما قبل ولا حالا لعدم العامل مع عدم الواو ويجوز أن يكون كل منهما خبرا بعد خبر للمبتدأ المحذوف والأخبار إذا تعددت جاز فى الثانى منها الاقتران بالواو وعدمه وهذا إن سلم أن المعنى فى الجمل واحد أما إذا قيل إن قوله تعالى: (وَثامِنُهُمْ كَلبُهُمْ) استئناف منه سبحانه لا حكاية عنهم فيفهم أن القائلين سبعة أصابوا ولا يلزم أن يكون خبرا بعد خبر ويقويه ذكر رَجْماً بِالغَيْبِ قبل الثالثة فدل على أنها مخالفة لما قبلها فى الرجم بالغيب فتكون صدقا البتة إلا أن هذا الوجه يضعف من حيث إن الله تعالى قال: (ما يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) فلو جعل (وَثامِنُهُمْ كَلبُهُمْ) تصديقاً منه تعالى لمن قال سبعة لوجب أن يكون العالم بذلك كثيرا فإن أخبار الله تعالى صدق فدل على أنه لم يصدق منهم أحد وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة كلها متساوية فى المعنى وقد تعذر أن تكون الأخيرة وصفا فوجب أن يكون الجميع كذلك انتهى ويفهم أن الواو هى المانعة من الوصفية والداء هو الداء فالدواء هو الدواء) [1].

٧٨ـ قاعدة (الفَرقُ بينَ الوَصفِ بـ«إلَّا» والوصفِ بغيرها أنَّ «إلَّا» تُوصف بها المعارفُ والنكراتُ والظَّاهرُ والمُضمَرُ)

(١) ـ روح المعاني ٨: ٢٣٠.

هذه القاعدة مستفادة من السمين الحلبى فعند قوله تعالى: {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً} [البقرة: ٨٣] قال: (وفيه ستةُ أقوال أصحُّها: أنَّ رفعه على الصفة بتأويل «إلا» وما بعدها بمعنى غَيْر. وقد عَقَد سيبويه رحمه الله فى ذلك باباً فى كتابه فقال: «هذا بابٌ ما يكونُ فيه «إلَّا» وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل» وذكر من أمثلة هذا الباب: لو كان معنا إلا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبْنا «و {لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا الله لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: ٢٢]...

وسَوَّى بين هذا وبينَ قراءةِ: {لا يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ} [النساء: ٩٥] برفع (غير) وجَوَّز فى نحو: (ما قامَ القومُ إلا زيدٌ) بالرفع البدلَ والصفةَ...

والفرقُ بين الوصفِ بـ «إلَّا» والوصفِ بغيرها أنَّ «إلَّا» تُوصف بها المعارفُ والنكراتُ والظاهرُ والمضمرُ وقال بعضُهم: لا توصَف بها إلا النكرةُ أو المعرَّفةُ بلام الجنس فإنه فى قوة النكرة. وقال المبرد: شَرْطُه صلاحيةُ البَدَلِ فى موضعه) (١).

المبحث الثانى عشر: قواعد عامة فى الصفة

٧٩ـ قاعدة: (قد يُوصَفُ الجَمْعُ بِالمُفْرَدِ وَقَدْ يُوصَفُ الجَمْعُ بِالجَمْعِ وَلَا يُوصَفُ مُفْرَدُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالمُفْرَدِ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (يُوصَفُ الجَمْعُ بِالمُفْرَدِ قَالَ تَعَالَى: {مِمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّماواتِ العُلى} [طه: ٤] فَوَصَفَ الجَمْعَ بِالمُفْرَدِ وَقَالَ تَعَالَى: {وَلِلَّهِ الأَسْماءُ الحُسْنى} [الأعراف: ١٨٠] فَوَصَفَ الأَسْمَاءَ وَهِىَ جَمْعُ اسْمٍ بِالحُسْنَى وَهُوَ مفرد تأنيث الأحسن.

وكذلك قوله تعالى: {قالَ فَما بالُ القُرُونِ الأُولى} [طه: ٥١] فَإِنَّ الأُولَى تَأْنِيثُ الأَوَّلِ وَهُوَ صِفَةٌ لِمُفْرَدٍ.

وَإِنَّمَا حَسُنَ وَصْفُ الجَمْعِ بِالمُفْرِدِ لِأَنَّ اللَّفْظَ المُؤَنَّثَ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى جَمَاعَةِ المُؤَنَّثِ بِخِلَافِ لفظ المذكر وأما قوله تعالى: {وَكُنْتُمْ قَوْماً بُوراً} [الفتح: ١٢] وَالبُورُ الفَاسِدُ فَقَالَ الرُّمَّانِىُّ: هُوَ بِمَعْنَى الجَمْعِ إِلَّا أَنَّهُ تُرِكَ جَمْعُهُ فِى اللَّفْظِ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ وُصِفَ.

---

(١) ـ الدر المصون ١: ٤٦٩.

وَقَدْ يُوصَفُ الجَمْعُ بِالجَمْعِ وَلَا يُوصَفُ مُفْرَدُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالمُفْرَدِ وَمِنهُ: {فَوَجَدَ فِيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ} [القصص: ١٥] فَثَنَّى الضَّمِيرَ وَلَا يُقَالُ فِي الوَاحِدِ يَقْتَتِلُ ومنه: {وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ} [آل عمران: ٧] ولا يقال وأخرى متشابهة) (١).

٨٠ـ قاعدة: (قد يقومُ المصدرُ مقامَ الصِّفةِ للمُبَالغةِ)

المصدر هو الاسم الذى يدلُّ على الحدث الجارى على الفعل المجرد من الزمان وإنْ كان الزمان من ملازماته وضروریاته.

قال الزمخشرى: (ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى وضرب هبر وطعن نثر ورمى سعر ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك).

وقال ابن يعيش فى شرحه لكلام الزمخشرى: (قد يوصَف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات فيقال: "رجلٌ فَضْلٌ"۞ و"رجلٌ عَدْلٌ" كما يقال: "رجلٌ فاضلٌ وعادلٌ". وذلك على ضربَيْن: مفردٌ ومضافٌ فالمفردُ نحو: "عَدْل" و"صَوْم" و"فِطْر" و"زَوْر" بمعنى الزيرة ولا يكون هنا جمعَ "زائر" كصاحِب وصَحْبٍ وشارب وشَرْبٍ۞ لأنّ الجمع لا يوصف به الواحدُ وإذ كان مصدرًا وُصف به الواحد والجمع.

وقالوا: "رجلٌ رِضًى" إذا كثُر الرضى عنه. وقالوا: "ضربٌ هَبْرٌ" وهو القَطعُ يقال: "هبرتُ اللحْمَ" أى: قطعتُه والهَبْرَةُ: القِطْعَةُ منه. وقالوا: "طَعْنٌ نَتْرٌ" وهو كالخَلس يقال: "طَعَنَه فأنْتَرَه" أى: أَزْعَفه بمعنى قَتَلَه سريعًا. وقالوا: "رَمْيٌ سَعْرٌ" أى: مُمِضٌّ مُحْرِقٌ من قولهم: "سعرتُ النارَ والحَرْبَ": أى: ألهبتها. فهذه المصادرُ كلُّها ممّا وُصف بها للمبالغة كأنّهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرةِ حُصوله منه.

وقالوا: "رجلٌ عَدْلٌ ورِضى وفَضْلٌ" كأنّه لكثرةِ عَدْله والرضى عنه وفَضْلِه جعلوه نفسَ العدل والرضى والفضلِ. ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدَر موضع اسم الفاعل اتّساعًا فعَدْلٌ بمعنى عادلٍ وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائم ومُفطِرٍ كما وضعوا اسم الفاعل موضعَ المصدر فى قولهم: "قُمْ قائمًا" أى: قيامًا و"اقْعُدْ قاعدًا" أى: قُعودًا.

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٥١.

وأمّا المصادر التى يُنعَت بها وهى مضافةٌ فقولهم: "مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ وبرجلٍ شَرْعِك من رجل وبرجلٍ هَدّك من رجل وبرجلٍ كَفْيِك من رجلٍ وبرجلٍ هَمِّك من رجل ونَحْوِك من رجل". فهذه كلُّها على معنى واحد فـ "حَسْبُكَ" مصدرٌ فى موضع "مُحْسِبٍ" يقال: "أَحْسَبَنى الشىء" أى: كفانى.

و"همّك" و"شَرْعك" و"هَدّك" فى معنى ذلك. فقولهم: "همّك من رجلٍ" بمعنى: حَسْبك وهو الهِمَّة واحدة الهِمَم أى: هو ممن يُهِمُّك طَلَبُه. وكذلك "شَرْعُك" بمعنى "حسبك" من "شرعتُ فى الأمر" إذا خُضتَ فيه أى: هو من الأمر الذى تشرَع فيه وتطلُبه وفى المَثَل: "شَرْعُك ما بلَّغَك المَحَل" يضرب فى التبلُّغ باليسير.

وأمّا "هَدُّك" فهو من معنى القُوَّة يقال: "فلانٌ يُهَدّ" على ما لم يُسمَّ فاعله إذا نُسب إلى الجَلادة والكِفاية فالهَدُّ بالفتح للرجل القوىّ وإذا أريد الذَمُّ والوصفُ بالضُعْف كُسر وقيل: هِدُّك.

وقال الأزهرىّ: وأمّا نَحْوُك فهو من "نَحَوْت" أى: قصدتُ أى: هو ممّن يُقصَد ويُطلَب. فهذه وما قبلها من المصادر المفردةِ جاريةٌ على ما قبلها جَرْىَ الصفة. والأصلُ أنها مصادرُ لا تُثنَّى ولا تُجمع ولا تُؤنَّث وإن جرت على مُثنّى أو مجموع أو مؤنَّث. تقول: "هذا رجلٌ عدلٌ" و"رأيت رجلًا عدلًا" و"مررت برجل عدل وبامرأةٍ عدلٍ" و"هذان رجلان عدلٌ" و"رأيت رجلَيْن عدلًا" و"مررت برجلين عدلٍ". وتقول: "هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ وهَدُّك من رجل" و"هذان رجلان حسبُك بهما من رجلَين" و"هؤلاء رجالٌ حسبُك من رجال" فيكون موحَّدًا على كلّ حال۞ لأنّ المصدر موحَّدٌ لا يُثنَّى ولا يُجمع۞ لأنّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير فاستُغنى عن تثنيته وجمعه إلّا أن يكثُر الوصفُ بالمصدر فيصير من حَيِّز الصفات لغَلَبَةِ الوصف به فيسوغ حينئذٍ تثنيتُه وجمعُه) (١).

(واعلم أنّ المصدر يقع صفة نحو: رجل عدل ورجال صوم أو فطر وشبه ذلك وفائدة الوصف بالمصدر الاختصاص۞ لأنّ تقديره: ذو عدل فلمّا وصف به بتوسط ذو وعرف مكانه حذفت تخفيفا لأنّه لا يلتبس۞ لأنّ الرجل ليس هو الصوم وكذلك رجل خصم فإنّه أخصّ من مخاصم وأكثر ما يوصف بالمصدر الثلاثى وإنّما ساغ الوصف بالمصدر لأنّ الصفة فى الأصل مأخوذة من المصدر لأنّ تأويل ضارب ذو ضرب وإذا وصف بالمصدر فالأحسن الأكثر أن

(١) ـ شرح المفصل لابن يعيش ٢: ٢٣٦.

لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث كقولك: مررت برجلين صوم ورجال صوم ونساء صوم إلّا ما دخله كثرة الاستعمال نحو: رجل عدل ورجلين عدلين) [1].

(وفى قوله: {أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا} [الكهف: ٤١] وجهان أحدهما: ذا غور فحذف المضاف. والثانى: وهو قول جميع أهل المعانى: أن الغور هاهنا بمعنى: الغائر أقيم المصدر مقام الصفة للمبالغة كما يقال: وجه فلان نور ساطع وعلى هذا يقال: ماء غَوْرٌ ومياه غُورٌ كما يقال: رجل عدل...

وقال قتادة فى قوله: {غَوْرًا} يقول: (ذاهبا قد غار فى الأرض) [2].

وعند قوله تعالى: {وَنَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ} [الأنبياء: ٤٧]

({القِسْطِ} أى العدل وهو مصدر وصف به ولذا لزم إفراده... ومعلوم أن النعت بالمصدر يقول فيه بعض العلماء: إنه للمبالغة. وبعضهم يقول: هو بنية المضاف المحذوف فعلى الأول كأنه بالغ فى عدالة الموازين حتى سماها القسط الذى هو العدل. وعلى الثانى فالمعنى: الموازين ذوات القسط) [3].

(وقوله تعالى فى هذه الآية الكريمة: {العَذَابِ الهُونِ} [فصلت: ١٧] من النعت بالمصدر لأن الهون مصدر بمعنى الهوان والنعت بالمصدر أسلوب عربى معروف...

وهو موجه بأحد أمرين: أحدهما: أن يكون على حذف مضاف. أى العذاب ذى الهون.

والثانى: أنه على سبيل المبالغة فكأن العذاب لشدة اتصافه بالهوان اللاحق بمن وقع عليه صار كأنه نفس الهوان) [4].

(قال تعالى فى سورة الأنعام: {قُل إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ المُشْرِكِينَ} [الأنعام: ١٦١].

وقال فى سورة التوبة: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَات وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ} [التوبة: ٣٦].

سؤال: لماذا قال فى آية الأنعام: (دِيناً قِيَماً) بكسر القاف وفتح الياء.

---

(١) ـ الكناش في فني النحو والصرف ١: ٢٢٨.
(٢) ـ التفسير البسيط ١٤: ٢٦.
(٣) ـ أضواء البيان للشنقيطي ٤: ٧٣٠.
(٤) ـ أضواء البيان للشنقيطي ٧: ١٣٩.

وقال فى آية التوبة: (ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ) بتشديد الياء كالسيد وما الفرق بينهما۞

الجواب: (القيم) بكسر القاف وفتح الياء مصدر كالصغر والكبر ومعناه الاستقامة وقد نعت به مبالغة وأما (القيّم) فهو صفة مشبهة أو مبالغة ومعناه المستقيم أى: المعتدل لا إفراط فيه ولا تفريط.

وقيل: هو القيم على سائر الكتب السماوية الأخرى شاهدا بصحتها وقيم على مصالح العباد متكفل ببيانها لهم وأنه كامل بنفسه مكمل لغيره.

والقيم السيد وسائس الأمر. وقيم القوم۞ الذى يقومهم ويسوس أمرهم.

ومن المعلوم أن النعت بالمصدر أبلغ من النعت بالوصف وهو المناسب فى سياقه۞ ذلك أنه وصف الدين بالصراط المستقيم وأنه ملة ابراهيم حنيفا ثم أمره أن يقول: إن صلاته ونسكه ومحياه ومماته لله رب العالمين فجعل كل شىء فى حياته لله رب العالمين وأن محياه ومماته لله رب العالمين وأنه لا شريك له وأنه رب كل شىء فقد قال بعد هذه الآية: {قُل إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ. لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ المُسْلِمِينَ. قُل أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ} [الأنعام: ١٦٢ـ ١٦٤] فناسب هذه السعة الوصف بالمصدر.

ثم إنه وصفه بالاستقامة مرتين: مرة بالوصف فقال: {إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ} ومرة بالمصدر فقال: {دِيناً قِيَماً} وذلك لتوكيد وصفه بالاستقامة والمبالغة فى ذلك فناسب تكرار الوصف بالاستقامة الوصف بالمصدر.

بل إنه قيل: إن معانى (الحنيف) المستقيم فيكون وصفه بالاستقامة ثلاث مرات فى الآية: وهى قوله: (إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) وقوله: (حَنِيفا) وقوله: (دِيناً قِيَماً). فناسب ذلك الوصف بالمصدر للمبالغة.

هذه علاوة على الزيادة فى التوكيد فى قوله: (إننى) فجاء بنون الوقاية مع (إن) ولم يقل: (إنى) وذلك للزيادة فى التوكيد.

وأما آية التوبة فقد ذكر فيها ما يتعلق بعدة الشهور والأشهر الحرم وحكم القتال فيهن. وذلك جزء مما ورد فى سورة الأنعام الذى شمل الحياة كلها والعبادة كلها.

فلما كان السياق فى الأنعام أعم وصف بالمصدر. ولما كان ما فى التوبة جزء من ذلك وصف بالوصف وهو الصفة المشبهة.

هذا علاوة على أن هناك قراءة متواترة أخرى فى آية الأنعام وهى (دينا قيما) بالصفة المشبهة على وزن (سيد).

فجمعت القراءتان النعت بالوصف وبالمصدر كما جمعت الآية النعت بالوصف وبالمصدر فى قوله: {إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ} وقوله: (حنيفا) وقوله: (دينا قيما).

وكما جمع السياق فى الأنعام كل أمور الحياة والممات. فكان كل تعبير أنسب فى سياقه) [1].

(فإن قلت: فإنا لم نسمعهم أيضًا قالوا: "رجل علاء" ولا: "مررت بالرجل العلاء" وقد أجزت أنت أن تكون بمنزلة "رجل عدل" و"فطر" فإذا أجزت اعتقاد الصفة بالمصدر الذى ليس بصفة على الحقيقة وإنما هو واقع موقع الصفة الصريحة۞ فأنت باعتقاد "العزى" أن تكون صفة محضة جارية على الموصوف۞ لأنها من أمثلة الصفات نحو الفضلى والكوسى والحسنى أجدر.

فالجواب أن اعتقاد الوصف فى المصادر -وإن لم تجر أوصافًا مستعملة فى اللفظ- أجدر من اعتقاد مثال الصفة وصفًا إذا لم يجر به استعمال۞ وذلك أن المصدر ليس فى الأصل مما سبيله أن يوصف به۞ وإنما جرى فى بعض المواضع وصفًا على أحد أمرين: إما على اعتقاد حذف المضاف وإما على جعل الموصوف الذى هو جوهر عرضًا للمبالغة ولولا اعتقاد أحد هذين المعنيين۞ لما جاز وصف الجوهر بالمصدر الذى هو عرض۞ لأن حكم الوصف أن يكون وفق الموصوف وإذا كان الأمر كذلك۞ فغير منكر أن يعتقد فى ترك إجرائهما المصدر وصفًا أنه إنما فعل به ذلك لأنه ليس مما سبيله فى الحقيقة أن يوصف به ولذلك قل الوصف به إل اللفظ واستنكر۞ فغير خطأ أن يعتقد وصفًا فى المعنى وإن لم يخرج الوصف به إلى اللفظ والصفات الصريحة ليست كذلك لأنها مما حكمه وسبيله أن يستعمل فى اللفظ صفة كما يستعمل فى المعنى۞ فترك إجرائهم الصفة الصريحة صفة فى اللفظ على أنهم قد هجروها صفة فى المعنى إذ لو كانت مقدرة فى المعنى صفة للزوم خروجها على ذلك إلى اللفظ۞ إذ ليس إجراء الصفة فى اللفظ صفة مستكرهاً. وأما المصدر فجريانه وصفًا فى اللفظ فيه استكراه۞ فغير منكر أن يمتنع منه فى اللفظ ويعتقد فى المعنى۞ وإنما جاز

(١) ـ أسئلة بيانية في القرآن الكريم ٢: ٥٣.

اعتقاده فى المعنى وأن لم يكن الوصف بالمصدر فى قوة الوصف بصريح الصفة۞ لأنه وإن كان كذلك۞ فهو على كل حال جائز مستعمل فى بعض المواضع) (١).

المصدر موضوع لمعنى الحدث دون الزمان والنسبة والذات.

ويأتى المصدر خبراً وصفة وحالاً للمبالغة فى المخبر عنه وذلك لأنه معنى والمعانى غير المتشخصة لا يخبر بها عن الذوات إلا فى حالة الدلالة على أن الذات من كثرة الفعل فإنها تجسمت منه.

(إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ) [هود: ٤٦]

إن الرجل إذا كثر عمله وإحسانه يقال له: إنه علم وكرم وجود فكذا هنا لما كثر إقدام ابن نوح على الأعمال الباطلة حكم عليه بأنه فى نفسه عمل باطل.

وقال تعالى: (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ) [التوبة: ٦١].

وقالوا رجل رضى إذا كثر الرضى عنه.. وقالوا: طعن نثر.. وقالوا رمى مسعر.. فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله نته وقالوا رجل عدل ورضى وفضل كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل.

المصدر هو الحدث المجرد عن الذات والنسبة واسم الفاعل يدل على الحدث وذات الفاعل.

قال الرضى: «والمصدر أصل باب التصرف والاشتقاق إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب».

والقول السليم أن العربية تصرفت فى الحدث وهو الفعل اللغوى فجعلت الأفعال والمصادر للتصيير والنقل من حال إلى حال فإذا أردت وقوع الحدث أو صدوره جاءت بالفعل وقد تبالغ فيه فتبنيه على أوزان خاصة بالتغيير والتحويل والعدول والمغالبة للدلالة على بلوغ النهاية فيه وإذا تكرر وثبت على صاحبه حولته إلى صفة وقد تكون غالبة على موصوفها بدليل حذفه وبقائها عليه لكثرتها وشيوعها فإذا أردت المبالغة فى الحدث أخرجتها فى صيغ معلومة تفيد المبالغة وإذا أردت المبالغة فى الحدث أكثر جعلت الموصوف عين الصفة خبراً كان أو صفة أو حالاً ولم يقيدها حدود القياس.

---

(١) ـ سر صناعة الإعراب لابن جني ٢: ٤١.

قال سيبويه: «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد ومن كلامهم أن يدخلوا فى تلك الأشياء غير ذلك البناء وذلك نحو: النفور والشبوب والشب فدخل هذا فى ذا الباب كما دخل الفعول فى فعلته والفعل فى فعلت» [1].

فقد جاؤوا بصيغ المبالغة وفق أوزان أسماء الآلة للمبالغة فى الصفة فقالوا الفاروق والصدِّيق والسكِّير.

وقوله تعالى: (وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ) [البقرة: ١٧٧].

إن قدرنا المعنى فى مثله فى المبتدأ أى لكن ذا البر من آمن وحالها إقبال أو فى الخبر نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز مكنه يخلو من معنى المبالغة.

إن تقدير مضاف محذوف أو جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أو المفعول يفقد الكلام بلاغته ومزيته وفضله إذ يجعل الذات مقيدة بالحدث كالصفات والمراد تقييد الحدث بالذات وكأنها تحسمت منه۞ لأن المصدر هو الحدث المجرد وهو الفعل الحقيقى الصادر عن الذات أو القائم فيها أما المشتق فهو الفعل الصناعى اللفظى الذى يتضمن الحدث من خلال مادته والصفة الدالة على الذات المقيدة بالحدث وهو مدلول المصدر أو هو اسم الحدث كالقيام والقعود والإقبال والإدبار ولكل موضعه حسب مراد المتكلم والتقدير لا يصلح لكشف المراد وإنما هو طريق أهل الصناعة كما قدروا الفعل بالمصدر فى قولنا: (سواء علىّ أقمت أم قعدت) لحاجتهم إلى المبتدأ وهو لا يكون فعلاً فقدروه سواء على قيامك وقعودك وقدروا المصدر باسم الفاعل فى قولهم: (يوم غم) أى غام وباسم المفعول وسجل دماء سكب أى مسكوب فهناك فرق فى المعنى كبير للمتأمل فيوم غم جعل اليوم كله غم أما غام فهو حادث فيه الغم وكذلك ماء سكب [2].

قال تعالى: (جَعَلَهُ دَكًّا) [الأعراف: ١٤٣].

قال الزمخشرى: «أى مدكوكاً مصدر بمعنى مفعول كضرب الأمير» [3].

فهناك فرق فى دلالة المصدر (دكاً) واسم المفعول (مدكوك) فالأولى جعله نفس الدك أى صيره دكاً أى تحول الجبل إلى معنى الدك حتى صار كأنه الدك عينه وهو بلوغ الدك غايته.

---

(١) ـ الكتاب لسيبويه ٤: ١٢.
(٢) ـ انظر مقال: كينونة الفعل.
(٣) ـ الكشاف ٢: ١٥٥.

وكذلك فى استخدام المصدر وصفاً كما فى قوله تعالى: (إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً) [الأنعام: ١٦١].

فقد قرئ قيماً والقيم مصدر بمعنى القيام وصف به للمبالغة.

أو جعل المصدر حالاً كما فى قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّياحَ بُشْراً) [الأعراف: ٥٧].

قال الزمخشرى: «قُرئ: نشراً وهو مصدر نشر. وانتصابه إمَّا لأن أرسل ونشر متقاربان فكأنه قيل: نشرها نشراً: وإمّا على الحال بمعنى منتشرات» (١).

يقع المصدر خبراً وصفة وحالاً للمبالغة فى المخبر عنه لأن الصفة خبر فى المعنى وكذلك الحال بدليل أن الاسم وحده هو الذى ينعت لأنه يصح الإخبار عنه بخلاف الفعل وكذلك الحال هو فى الحقيقة وصف بدليل إن الصفة يصح وقوعها حالاً فمن مجىء المصدر خبراً قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ) [البقرة: ٢١٦] فقد جاء (كره) وهو بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف ومبالغة كقولها فإنما هى إقبال وإدبار كأنه فى نفسه كراهة لفرط كراهتهم له.

المبالغة فى المصدر للدلالة على الشمول والإحاطة بالحدث فى جميع أجزائه.

قال تعالى: (طُوبى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ) [الرعد: ٢٩] «إن (طوبى) مصدر من طاب كبشرى وزلفى ومعنى (طوبى لك) أصبت طيباً ثم اختلفوا على وجوه... والحاصل إنه مبالغة فى نيل الطيبات ويدخل فيه جميع اللذات وتفسيره إن أطيب الأشياء فى كل الأمور حاصل لهم».

قال تعالى: (وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوانُ) [العنكبوت: ٦٤].

إن الوصف بالمصدر يغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى أى مرضى وقد خرج على حذف المعنى فى أى ذو صوم وذو رضى.

قال الرضى: «والأولى أن يقال أطلق اسم الحديث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه».

إن وضع المصدر موضع الصفة أبلغ لأنه فيه تحويلاً إلى الحدث المقيد بالذات فى حين أن الصفة تفيد تقييد الذات بالحدث.

---

(١) ـ الكشاف ٢: ١١١.

قال تعالى: (الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً) [الفرقان: ٦٣] قال الرازى: «وهذا وصف مسيرتهم بالنهار وقرئ (يمشون هوناً) حال أو صفة للمشى معنى هينين أو بمعنى شيئاً هيناً إلا أن فى وضع المصدر موضع الصفة مبالغة».

قال سيبويه: «وقد يجىء المصدر على المفعول وذلك قولك لبن حَلَبٌ إنما تريد محلوب وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق ويقولون للدرهم ضرب الأمير إنما يريدون مضروب الأمير ويقع على الفاعل وذلك قولك يوم غم ورجل نوم إنما تريد النائم والغامّ وقالوا معشر كَرَمٌ فقالوا هذا كما يقولون هو رضى وإنما يريدون المرضىّ فجاء للفاعل كما جاء للمفعول وربما وقع على الجميع» [1].

وقد جمع الرازى عند تفسير قوله تعالى: (وَجاؤُوا عَلى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) [يوسف: ١٨] بين المبالغة بالمصدر وتقدير مضاف ووقوع المصدر موقع الصفة فقال: «قال أصحاب العربية وهم الفراء والمبرد والزجاج وابن الانبارى (بِدَمٍ كَذِبٍ) أى مكذوب فيه إلا أنه وصف بالمصدر على تقدير دم ذى كذب ولكنه جعل نفسه كذباً للمبالغة قالوا: والمفعول والفاعل يسميان بالمصدر كما يقال: ماء سكب أى مسكوب ودرهم ضرب الأمير وثوب نسج اليمن والفاعل كقوله تعالى: (إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً) [الملك: ٣٠] و (أَوْ يُصْبِحَ ماؤُها غَوْراً) [الكهف: ٤١].

ورجل عدل وصوم ونساء نوح ولما سميا بالمصدر سمى المصدر أيضاً بهما فقالوا للعقل المعقول والمجلد المجلود ومنه قوله تعالى: (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) [القلم: ٦] وقوله: (إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) [سبأ: ٧].

سبقه الزمخشرى فى إيضاح المبالغة على أتم وجه فقال: «وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته. ونحوه: فَهُنَّ بِهِ جُودٌ وَأَنْتُمْ بِهِ بُخْلُ» [2].

والوصف المصدر شائع كثير والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى أى مرضى وقيل: هو على حذف المضاف أى ذو صوم وذو رضى.

---

(١) ـ الكتاب لسيبويه ٤: ٤٣.
(٢) ـ الكشاف ٢: ٤٥١.

﴿٨١﴾ـ قاعدة: (صِيغَةُ الجُحُودِ تفيد المبالغة فى انْتِفَاءِ الوَصْفِ عَلَى المَوْصُوفِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله سبحانه: (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ) [يوسف: ﴿٣٨﴾]. قال: (وجملة (مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللهِ مِنْ شَيْءٍ) فى قوة البيان لما اقتضته جملة واتبعت ملة آبائى من كون التوحيد صار كالسجية لهم عرف بها أسلافه بين الأمم وعرفهم بها لنفسه فى هذه الفرصة. ولا يخفى ما تقتضيه صيغة الجحود من مبالغة انتفاء الوصف على الموصوف كما تقدم فى قوله تعالى: (ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكِتابَ) فى سورة آل عمران [﴿٧٩﴾] وعند قوله تعالى: (قَالَ سُبْحانَكَ ما يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ ما لَيْسَ لِي بِحَقٍّ) فى آخر سورة العقود [﴿١١٦﴾].

ومن فى قوله: (مِنْ شَيْءٍ) مزيدة لتأكيد النفى. وأدخلت على المقصود بالنفى) [(١)].

﴿٨٢﴾ـ قاعدة: (إِثْبَاتُ الوَصْفِ لِمَوْصُوفٍ بِعُنْوَانِ كَوْنِ المَوْصُوفِ وَاحِداً من جمَاعَة تثبت لَهُمْ ذَلِكَ الوَصْفُ أَدَلُّ عَلَى شِدَّةِ تَمَكُّنِ الوَصْفِ مِنْهُ مِمَّا لَوْ أَثْبَتَ لَهُ الوَصْفَ وَحْدَهُ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ) [البقرة: ﴿٣٤﴾] قال: (وجملة وكان من الكافرين معطوف على الجمل المستأنفة و(كان) لا تفيد إلا أنه اتصف بالكفر فى زمن مضى قبل زمن نزول الآية وليس المعنى أنه اتصف به قبل امتناعه من السجود لآدم وقد تحير أكثر المفسرين فى بيان معنى الآية من جهة حملهم فعل (كان) على الدلالة على الاتصاف بالكفر فيما مضى عن وقت الامتناع من السجود ومن البديهى أنه لم يكن يومئذ فريق يوصف بالكافرين فاحتاجوا أن يتمحلوا بأن إبليس كان من الكافرين أى فى علم الله وتمحل بعضهم بأن إبليس كان مظهرا الطاعة مبطنا الكفر نفاقا والله مطلع على باطنه ولكنه لم يخبر به الملائكة وجعلوا هذا الاطلاع عليه مما أشار إليه قوله تعالى: (إِنِّي أَعْلَمُ ما لا

(١) ـ التحرير والتنوير ١٢: ٢٧٣.

تَعْلَمُونَ) [البقرة: ﴿٣٠﴾] وكل ذلك تمحل لا داعى إليه لما علمت من أن فعل المضى يفيد مضى الفعل قبل وقت التكلم وأمثلهم طريقة الذين جعلوا كان بمعنى صار فإنه استعمال من استعمال فعل كان قال تعالى: (وَحالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ) [هود: ﴿٤٣﴾] وقال: (وَبُسَّتِ الْجِبالُ بَسًّا. فَكانَتْ هَباءً مُنْبَثًّا) [الواقعة: ﴿٥﴾ـ ﴿٦﴾] وقول ابن أحمر:

بتيهاء قفر والمطى كأنها ... قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

أى صار كافرا بعدم السجود لأن امتناعه نشأ عن استكباره على الله واعتقاد أن ما أمر به غير جار على حق الحكمة وقد علمت أن الانقلاب الذى عرض لإبليس فى جبلته كان انقلاب استخفاف بحكمة الله تعالى فلذلك صار به كافرا صراحا.

والذى أراه أحسن الوجوه فى معنى وكان من الكافرين أن مقتضى الظاهر أن يقول وكفر كما قال: أبى واستكبر فعدل عن مقتضى الظاهر إلى وكان من الكافرين لدلالة (كان) فى مثل هذا الاستعمال على رسوخ معنى الخبر فى اسمها والمعنى أبى واستكبر وكفر كفرا عميقا فى نفسه وهذا كقوله تعالى: فأنجيناه وأهله إلا امرأته كانت من الغابرين [الأعراف: ﴿٨٣﴾] وكقوله تعالى: (نَنْظُرْ أَتَهْتَدِى أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لا يَهْتَدُونَ) [النمل: ﴿٤١﴾] دون أن يقول أم لا تهتدى۞ لأنها إذا رأت آية تنكير عرشها ولم تهتد كانت راسخة فى الاتصاف بعدم الاهتداء وأما الإتيان بخبر كان من الكافرين دون أن يقول وكان كافرا فلأن إثبات الوصف لموصوف بعنوان كون الموصوف واحدا من جماعة تثبت لهم ذلك الوصف أدل على شدة تمكن الوصف منه مما لو أثبت له الوصف وحده بناء على أن الواحد يزداد تمسكا بفعله إذا كان قد شاركه فيه جماعة۞ لأنه بمقدار ما يرى من كثرة المتلبسين بمثل فعله تبعد نفسه عن التردد فى سداد عملها وعليه جاء قوله تعالى: (أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الكاذِبِينَ) [النمل: ﴿٢٧﴾] وقوله الذى ذكرناه آنفا: (أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لا يَهْتَدُونَ) وهو دليل كنائى واستعمال بلاغى جرى عليه نظم الآية وإن لم يكن يومئذ جمع من الكافرين بل كان إبليس وحيدا فى الكفر. وهذا منزع انتزعه من تتبع موارد مثل هذا التركيب فى هاتين الخصوصيتين خصوصية زيادة (كان) وخصوصية إثبات الوصف لموصوف بعنوان أنه واحد من جماعة موصوفين به) [1].

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٤٢٦.

﴿٨٣﴾ـ قاعدة: (اشْتِقَاقُ الوَصفِ مِن اسمِ الشَّيءِ المَوصُوفِ إِذَا اشْتُهِرَ صاحِبُ الاسمِ بِصِفَةٍ يُؤْذِنُ ذَلِكَ الِاشتِقَاقُ بِمُبَالَغَةٍ فِي الحَاصِلِ بِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالبَنِينَ وَالقَنَاطِيرِ المُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ وَالخَيْلِ المُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ المَآبِ) [آل عمران: ﴿١٤﴾] قال: (و (المقنطرة) أريد بها هنا المضاعفة المتكاثرة لأن اشتقاق الوصف من اسم الشيء الموصوف إذا اشتهر صاحب الاسم بصفة يؤذن ذلك الاشتقاق بمبالغة فى الحاصل به كقولهم: ليل أليل وظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر وإبل مؤبلة وآلاف مؤلفة) [١].

وعند قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلّاً ظَلِيلاً) [النساء: ﴿٥٧﴾] قال: (وقوله: وندخلهم ظلا ظليلا هو من تمام محاسن الجنات لأن الظل إنما يكون مع الشمس وذلك جمال الجنات ولذة التنعم برؤية النور مع انتفاء حره. ووصف بالظليل وصفا مشتقا من اسم الموصوف للدلالة على بلوغه الغاية فى جنسه فقد يأتون بمثل هذا الوصف بوزن فعيل: كما هنا وقولهم: داء دوى ويأتون به بوزن أفعل: كقولهم: ليل أليل ويوم أيوم ويأتون بوزن فاعل: كقولهم: شعر شاعر ونصب ناصب) [٢].

وعند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا. وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا) [الأحزاب: ﴿٤٥﴾ـ ﴿٤٦﴾] قال: (ووصف السراج ب منيرا مع أن الإنارة من لوازم السراج هو كوصف الشيء بالوصف المشتق من لفظه فى قوله: شعر شاعر وليل أليل لإفادة قوة معنى الاسم فى الموصوف به الخاص فإن هدى النبيء صلى الله عليه وسلم هو أوضح الهدى. وإرشاده أبلغ إرشاد) [٣].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٣: ١٨٢.
(٢) ـ التحرير والتنوير ٥: ٩٠.
(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٢: ٥٥.

﴿٨٤﴾ـ قاعدة: (إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِي الاتِّصَافِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن عطية وابن عاشور فعند قوله تعالى: (فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلنا عَلَيْهِمْ سَيْلَ العَرِمِ) [سبأ: ﴿١٦﴾] بعد أن ذكر ابن عطية قول ابن عباس أن معنى العَرِمِ: الشديد قال: (فكأنه صفة للسيل من العرامة والإضافة إلى الصفة مبالغة وهى كثيرة فى كلام العرب) (١).

وقال ابن عاشور: (وإضافة عذاب إلى الخزى من إضافة الموصوف إلى الصفة بدليل مقابلته بقوله: ولعذاب الآخرة أخزى أى أشد إخزاء من إخزاء عذاب الدنيا وذلك باعتبار أن الخزى وصف للعذاب من باب الوصف بالمصدر أو اسم المصدر للمبالغة فى كون ذلك العذاب مخزيا للذى يعذب به. ومعنى كون العذاب مخزيا: أنه سبب خزى فوصف العذاب بأنه خزى بمعنى مخز من باب المجاز العقلى ويقدر قبل الإضافة: لنذيقهم عذابا خزيا أى مخزيا فلما أريدت إضافة الموصوف إلى صفته قيل: عذاب الخزى للمبالغة أيضا لأن إضافة الموصوف إلى الصفة مبالغة فى الاتصاف حتى جعلت الصفة بمنزلة شخص آخر يضاف إليه الموصوف وهو قريب من محسن التجريد.

فحصلت مبالغتان فى قوله: عذاب الخزى مبالغة الوصف بالمصدر ومبالغة إضافة الموصوف إلى الصفة) (٢).

وعند قوله تعالى: (إِنَّ المُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ. فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ) [القمر: ﴿٥٤﴾ـ ﴿٥٥﴾] قال: (فمقعد صدق أى مقعد كامل فى جنسه مرضى للمستقر فيه فلا يكون فيه استفزاز ولا زوال وإضافة مقعد إلى صدق من إضافة الموصوف إلى صفته للمبالغة فى تمكن الصفة منه) (٣).

---

(١) ـ المحرر الوجيز ٤: ٤١٤.
(٢) ـ التحرير والتنوير ٢٤: ٢٦١.
(٣) ـ التحرير والتنوير ٢٧: ٢٢٥.

﴿٨٥﴾ـ قاعدة (الصفة تدل على الموصُوف دلالة إفادة فإن جعلت الصفة اسماً دلَّت على الأمرين: على الإشارة والإفادة)

هذه القاعدة مستفادة من الإمام الماوردى فقد قال: (ولم تحذف من الخط فى قوله: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ} [العلق: ١] لقلَّة استعماله. الاسم: كلمة تدل على المسمى دلالة إشارةٍ والصفة كلمة تدل على الموصُوف دلالة إفادة فإن جعلت الصفة اسماً دلَّت على الأمرين: على الإشارة والإفادة) [١].

الاسم علامة دالة على معنى فى ذاته دون اقتران هذه الدلالة بزمن مثل محمد عائشة كتاب جمل حجر شجرة. ومن علاماته الجر والنداء والإسناد إليه والتنوين وقبول (أل).

فالعلاقة بين الاسم والمسمى هى علاقة اعتباطية أى غير ضرورية فليس فى المسمى ما يوجب تسميته بالاسم المصطلح عليه من قبل مجموعة لغوية منسجمة.

أما الصفة فهى تدل على الموصوف دلالة إفادة بمعنى أنها اسم دال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وقاعد... فالعلاقة بين الصفة والموصوف علاقة مباشرة أى إن الموصوف يتضمن ما يوجب وصفه بتلكم الصفة على وجه الحقيقة أو المجاز وهو يفيد معنى يمكننا من التمييز بين المشتركين فى الاسم ويقال إنها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف." [٢].

الصفة تدل على الموصوف بحيث تميزه عما يناظره بسمات مميزة وذلكم معنى الإفادة.

ولما كانت الصفة من باب الخبر فإنها تحتمل الصدق والكذب فإذا وصفنا رجلا ب " صالح " فإن صفة الصلاح تفيد أن الرجل متصف بذلك على جهة الحقيقة إذا كان متصفا بمواصفات الصلاح فعلا. فالاستعمال اللغوى مرتبط بالواقع الذى يحيل عليه وطبيعة المتخاطبين وواقعهم الثقافى ومن ثم فصدق الصفة فى الدلالة على الموصوف مرتبط بحقيقة الموصوف ونسبية الأحكام.

وقد تخرج الصفة عن الاستعمال الحقيقى إلى الاستعمال المجازى فيقصد بها خلاف الواقع الذى تحيل عليه وذلك لتحقيق أغراض تواصلية أو جمالية كالاستهزاء والسخرية والمدح أو تحقيق الانسجام والاتساق بين مكونات الخطاب اللغوى.

---

(١) ـ تفسير الماوردي ١: ٤٨.

(٢) ـ شرح المفصل لابن يعيش ٣: ٤٦.

أما الاسم فإنه يحيل على المسمى وهذا هو معنى الإشارة أى إنه علامة لغوية تحيل على مدلول فالعلاقة بين الدال والمدلول الاسم والمسمى هى علاقة اعتباطية. فليس فى المسمى ما يوجب تسميته بذلكم الاسم المتعارف عليه من قبل المجتمع اللغوى. ذلك أنه من الناحية النظرية كان بإمكان المجموعة اللغوية المنسجمة أن تصطلح على مسمى معين بأى اسم. يقول أبو حاتم الرازى (ت٣٢هـ) فى كتابه الشهير والمفيد: "الزينة فى الاصطلاحات الإسلامية": "إن كل شيء يعرف باسمه ويستدل عليه بصفته من شاهد يدرك أو غائب لا يدرك. وربما دُعِيَ الشيء باسم لا يعرف اشتقاقه من أى اسم هو بل يكون مصطلحا عليه وقد خفى على الناس ما أريد به ولأى شيء سمى بذلك الاسم كقولك: الفرس والحمار والجمل والحجر و أشباه ذلك" [1].

ومن هنا استقر لدى اللغويين مفهوم اجتماعية الدلالة اللغوية وعرفيتها أى اكتسابها حركتها وفاعليتها بفضل الاصطلاح بين أبناء المجتمع اللغوى [2].

٨٦ـ قاعدة: (الصِّفَةُ بِنَفْيِ وَصْفٍ ثُمَّ بِنَفْيِ آخَرَ عَلَى مَعْنَى إِثْبَاتِ وَصْفٍ وَاسِطَةً بَيْنَ الوَصْفَيْنِ المَنْفِيَّيْنِ)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم الأخفش وابن عاشور فعند قوله تعالى: (لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ) [البقرة: ٦٨] قال ابن عاشور: (ووقع قوله: (لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ) موقع الصفة لبقرة وأقحم فيه حرف (لا) لكون الصفة بنفى وصف ثم بنفى آخر على معنى إثبات وصف واسطة بين الوصفين المنفيين فلما جيء بحرف (لا) أجرى الإعراب على ما بعده لأن (لا) غير عاملة شيئا فيعتبر ما قبل لا على عمله فيما بعدها سواء كان وصفا كما هنا وقوله تعالى: (زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ) [النور: ٣٥] وقول جويرية أو حويرثة بن بدر الرامى:

وقد أدركتنى والحوادث جمة ... أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أو حالا كقول الشاعر وهو من شواهد النحو:

قهرتُ العِدَا لا مُستعيناً بِعُصبَةٍ ... ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ

---

(١) ـ الزينة ١: ٣٣.

(٢) ـ علم الدلالة العربي فايز الداية ص ١٧.

أو مضافاً كقول النابغة:

وشيمةِ لا وانٍ ولا واهنِ القوى ... وجَدٍّ إذا خاب المُفيدونَ صاعدِ

أو خبر مبتدأ كما وقع فى حديث أم زرع قول الأولى: «لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل» على رواية الرفع- أى هو أى الزوج- لا سهل ولا سمين. وجمهور النحاة أن لا هذه يجب تكريرها فى الخبر والنعت والحال أى بأن يكون الخبر ونحوه شيئين فأكثر فإن لم يكن كذلك لم يجز إدخال (لا) فى الخبر ونحوه وجعلوا بيت جويرية أو حويرثة ضرورة وخالف فيه المبرد. وليست (لا) فى مثل هذا بعاملة عمل ليس ولا عمل إن وذكر النحاة لهذا الاستعمال فى أحد هذين البابين لمجرد المناسبة.

واعلم أن نفى وصفين بحرف (لا) قد يستعمل فى إفادة إثبات وصف ثالث هو وسط بين حالى ذينك الوصفين مثل ما فى هذه الآية بدليل قوله: عوان بين ذلك ومثل قوله تعالى: (مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذلِكَ لا إِلى هؤُلاءِ وَلا إِلى هؤُلاءِ) [النساء: ١٤٣] وقد يستعمل فى إرادة مجرد نفى ذينك الوصفين۞ لأنهما مما يطلب فى الغرض الواردين فيه ولا يقصد إثبات وصف آخر وسط بينهما وهو الغالب كقوله تعالى: (فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ وظِلٍّ مِن يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ) [الواقعة: ٤٢- ٤٤]) (١).

وعند قوله تعالى: (اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ المِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِى اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) [النور: ٣٥]. قال: (وقوله: (لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ) وصف لـ (زَيْتُونَةٍ) دخل حرف (لا) النافية فى كلا الوصفين فصار بمنزلة حرف هجاء من الكلمة بعده... والعطف هنا من عطف الصفات كقوله تعالى: (لَا إِلَى هَؤلاءِ وَلَا إِلَى هَؤلاءِ) [النساء: ١٤٣] وقول المرأة الرابعة من حديث أم زرع: «زوجى كليل تهامة لا حر ولا قر» أى وسطا بين الحر والقر...

والمعنى: إنها زيتونة جهتها بين جهة الشرق وجهة الغرب فنفى عنها أن تكون شرقية وأن تكون غربية وهذا الاستعمال من قبيل الكناية۞ لأن المقصود لازم المعنى لا صريحه. وأما إذا لم يكن الأمران المنفيان متضادين فإنَّ نفيهما لا يقتضى أكثر من نفى وقوعهما كقوله

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٥٤٩.

تعالى: (وَظِلٍّ مِن يَحْمُومٍ. لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ) [الواقعة: ﴿٤٣﴾ ﴿٤٤﴾] وقول المرأة الأولى من نساء حديث أم زرع: «زوجى لحم جمل على رأس جبل لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل».

وهذا الاستعمال إنما يكون فى عطف نفى الأسماء وأما عطف الأفعال المنفية فهو من عطف الجمل نحو: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) [القيامة: ﴿٣١﴾] وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا هى أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض».

وهذا لم يرد إلا فى النفى بلا النافية ولذلك استقام للحريرى أن يلقب شجرة الزيتون بلقب: «لا ولا» بقوله فى المقامة السادسة والأربعين: «بُورِكَ فيكَ منْ طَلاً. كما بورِكَ فى لا ولا» [1] أى فى الشجرة التى قال الله فى شأنها: (لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ) [2].

قال الزجاج فى قوله: {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ}: أى: ليست بكبيرة ولا صغيرة قال: وارتفع (فَارِضٌ) بإضمار هى.

وقال الأخفش: ارتفع على الصفة للبقرة والوصف بالنفى صحيح لأنه يرجع فى التحقيق إلى أنه يختص بما ينافى ذلك الوصف تقول: مررت برجل لا قائم ولا قاعد أى: برجل مختص بصفة تنافى القيام والقعود [3].

﴿٨٧﴾ـ قاعدة: (الصفةُ حقُّها أن تكونَ معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبلَ جعلِها صفةً له)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم أبو السعود والآلوسى فعند قوله تعالى: (إلى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) [القيامة: ﴿٢٣﴾] قال أبو السعود: (خبرٌ ثانٍ للمبتدإِ أو نعتٌ لناضرةٌ وإلى ربِّها متعلقٌ بناظرةٌ وصحةُ وقوعِ النكرةِ مبتدأً لأنَّ المقامَ مقامُ تفصيلٍ لَا على أنَّ ناضرةٌ صفةٌ لوجوهٌ والخبرُ ناظرةٌ كمَا قيلَ لما هُو المشهورُ مِنْ أنَّ حق الصفة أن تكون معلومةَ الانتسابِ إلى الموصوف عندَ السامعِ وحيثُ لمْ يكُنْ ثبوتُ النضرةِ للوجوهِ كذلكَ فحقُّه أنْ يخبَر بهِ) [4].

---

(١) ـ مقامات الحريري: ٤٩٥.
(٢) ـ انظر: التحرير والتنوير ١٨: ٢٤٠.
(٣) ـ التفسير البسيط ٣: ١٦.
(٤) ـ تفسير أبي السعود ٩: ٦٧.

وعند قوله تعالى: {أَبْصارُها خاشِعَةٌ} [النازعات: ٩] قال: ({أَبْصارُها} أى أبصار أصحاب {خاشِعَةٌ} جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ وقعتْ خبراً لقلوبٌ وقَدْ مرَّ أنَّ حقَّ الصفة أن تكون معلومةَ الانتسابِ إلى الموصوف عند السامع حتَّى قالُوا إن الصفاتِ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلمِ بها صفاتٌ فحيثُ كانَ ثبوتُ الوجيفِ للقلوبِ وثبوتُ الخشوعِ لأبصارِ أصحابِها سواءً فى المعرفةِ والجهالةِ كانَ جعلُ الأولِ عُنواناً للموضوعِ مسلمَ الثبوتِ مفروغاً عنْهُ وجعل الثانى مخبرا به مقصودَ الإفادةِ تحكماً بحتاً على أنَّ الوجيفَ الذى هُو عبارةٌ عنْ شدةِ اضطرابِ القلبِ وقلقِه من الخوفِ والوجلِ أشدُّ من خشوعِ البصرِ وأهولُ فجعلُ أهونَ الشرَّيْن عُمدةً وأشدِّهما فضلةً مما لا عهدَ له فى الكلامِ وأيضاً فتخصيصُ الخشوعِ بقلوبٍ موصوفةٍ بصفةٍ معينةٍ غيرُ مشعرةٍ بالعمومِ والشمولِ تهوينٌ للخطب فى موقع التهويلِ فالوجْهُ أنْ يُقالَ تنكيرُ قلوبٌ يقومُ مقامَ الوصفِ المختصِّ سواء على حمل التنويع كما قيلَ وإنْ لم يذكر النوع المقابل فإنَّ المَعْنى منسحبٌ عليهِ أو على التكثيرِ كما فى شرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ فإنَّ التفخيمَ كما يكونُ بالكيفيةِ يكونُ بالكميةِ أيضاً كأنَّه قيلَ قلوبٌ كثيرةٌ يومَ إذْ يقعُ النفختانِ واجفةٌ أىْ شديدةُ الاضطرابِ) [١].

وعند قوله تعالى: (تَصْلى ناراً حامِيَةً) [الغاشية: ٤] قال: (أى متناهيةً فى الحرِّ خبرٌ آخرُ لوجوهٌ وقيلَ: هو الخبرُ وما قبلَهُ صفاتٌ لوجوهٌ وقد مر غير مرة أن الصفةَ حقُّها أن تكونَ معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع قبلَ جعلِها صفةً له ولا ريبَ فى أنَّ صلىَ النارِ وما قبلَهُ من الخشوعِ والعملِ والنَّصَبِ أمورٌ متساويةٌ فى الانتسابِ إلى الوجوهِ معرفةً وجهالةً فجعلُ بعضِها عُنواناً للموضوعِ قيداً مفروغاً عنه غيرَ مقصودِ الإفادةِ وبعضِها مناطاً للإفادةِ تحكُّمٌ بحتٌ) [٢].

وعند قوله تعالى: (حِينَ لا يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ وَلا عَنْ ظُهُورِهِمْ) [الأنبياء: ٣٩] قال الآلوسى: (مفعول يَعْلَمُ على ما اختاره الزمخشرى وهو عبارة عن الوقت الموعود الذى كانوا يستعجلونه وإضافته إلى الجملة الجارية مجرى الصفة التى حقها أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف عند المخاطب أيضا مع إنكار الكفرة ذلك للإيذان بأنه من الظهور بحيث لا حاجة إلى الإخبار به وإنما حقه الانتظام فى سلك المسلمات المفروغ عنها) [٣].

---

(١) ـ تفسير أبي السعود ٩: ٩٧.
(٢) ـ تفسير أبي السعود ٩: ١٤٨.
(٣) ـ روح المعاني ٩: ٤٨.

وعند قوله عز وجل: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ) [القيامة: ٢٢] قال: (وناظِرَةٌ فى قوله تعالى: (إِلى رَبِّها ناظِرَةٌ) خبر ثان للمبتدأ أو نعت لـ (ناضِرَةٌ) و(إِلى رَبِّها) متعلق ب (ناظِرَةٌ) وصح وقوع النكرة مبتدأ۞ لأن الموضع موضع تفصيل كما فى قوله:

فيوم لنا ويوم علينا ... ويوم نساء ويوم نسرّ

لا على أن النكرة تخصصت بيومئذ كما زعم ابن عطية۞ لأن ظرف الزمان لا يكون صفة للجثث ولا على أن (ناضِرَةٌ) صفة لها والخبر ناظِرَةٌ كما قيل لما أن المشهور الغالب كون الصفة معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع وثبوت النظرة للوجوه ليس كذلك فحقه أن يخبر به نعم ذكر هذا غير واحد احتمالا فى الآية وقال فيه أبو حيان هو قول سائغ) [١].

٨٨ـ قاعدة: (الوصفُ لا يلزمُ أنْ يكونَ الموصوفُ متصفاً به حالة الإخبارِ عنه وإنْ كانَ الأكثرُ اتِّصافَه به أما الحالُ فهو هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبارِ)

هذه القاعدة مستفادة من أبى حيان فعند قوله تعالى: (وَجَعَلْنا فِيها فِجاجاً سُبُلاً) [الأنبياء: ٣١] قال: (وجاء هنا تقديم فجاجا على قوله: سبلا وفى سورة نوح (لِتَسْلُكُوا مِنْها سُبُلاً فِجاجاً) [نوح: ٢٠] فقال الزمخشرى: وهى يعنى فجاجا صفة ولكن جعلت حالا كقوله:

لمية موحشا طلل

يعنى أنها حال من سبل وهى نكرة فلو تأخر فجاجا لكان صفة كما فى تلك الآية ولكن تقدم فانتصب على الحال قال: فإن قلت: ما الفرق بينهما من جهة المعنى۞ قلت: وجهان أحدهما: إعلام بأنه جعل فيها طرقا واسعة والثانى: بأنه حين خلقها خلقها على تلك الصفة فهو بيان لما أبهم ثمة انتهى. يعنى بالإبهام أن الوصف لا يلزم أن يكون الموصوف متصفا به حالة الإخبار عنه وإن كان الأكثر قيامه به حالة الإخبار عنه ألا ترى أنه يقال: (مررت بوحشى القاتل حمزة) فحالة المرور لم يكن قائما به قتل حمزة وأما الحال فهى هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار) [٢].

---

(١) ـ روح المعاني ١٥: ١٦٠.
(٢) ـ البحر المحيط ٧: ٤٢٦.

﴿٨٩﴾ـ قاعدة: (العربُ قد تَعترضُ فى صفاتِ الواحدِ إذا تطاولتْ بالمدح أو الذَّمّ فينصبون بعضَ المدحِ وإن كان الاسمُ رفعاً)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم سيبويه والواحدى والزمخشرى والرضى وابن عاشور.

فعند قوله تعالى: (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ) [البقرة: ﴿١٧٧﴾] قال الإمام الواحدى: (والوجه فى نصب {وَالصَّابِرِينَ} قولُ الفراء وهو أنه ذهب به إلى المدح وإن كان مِنْ صفة {مَنْ} والعرب تعترض فى صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فينصبون بعض المدح وإن كان الاسم رفعًا كأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام...

وقال أبو على مختارًا هذا القول: الأحسن عندى فى هذه الأوصاف التى تعطف وتذكر للرفع من موصوفها والمدح أو النقص منهم والذم: أن يخالف بإعرابها ولا يجعل كلها جارية على موصوفيها۞ لأن هذه المواضع من مواضع الإطناب فى الوصف والإبلاغ فى القول فإذا خُولِفَ بإعراب الأوصاف كان أشدَ وأوقعَ فيما يعنى لضرورةِ الكلام وكونه بذلك ضروبًا وجملًا وكونه فى الإجراء على الأول وجهًا واحدًا وجملةً واحدة. ونص سيبويه فى قوله: {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ} [النساء: ﴿١٦٢﴾] أنه نصبٌ على المدح. انتهى كلامه.

ومعنى المدح والذمّ فى النحو: أن العربَ لما أطنبت فى وصفٍ بمدح أو ذم سلكت طرقًا وأتت بأوصاف كثيرة فلذلك خالفت بإعراب الأوصاف تنويهًا بالموصوف وتنبيهًا على المراد كأنهم ظنوا أنهم لو أجروا الأوصافَ على نحوٍ واحدٍ كانوا قد أَتوا بوصفٍ واحدٍ. وأما علة اختلاف الحركة فى المدح والذم: فقال الفراء: أصل المدح والذم من كلام السامع وذلك أن الرجل إذا أخبر الرجل فقال له: قام زيد أثنى السامع عليه فقال: ذكرت والله الظريف ذكرت العاقل وهو والله الظريف هو العاقل فأراد المتكلم أن يمدحه بمثل ما مدحه به السامع فجرى الإعراب على ذلك.

وقال الخليل: المدح والذم ينصبان على معنى: أعنى الظريفَ.

وأنكر الفراء هذا القول وقال: (أعنى) إنما تقع تفسيرًا للاسم المجهول والمدح يأتى بعد المعروف ولو اطرد لنا إضمار (أعنى) لأجزنا: قام زيدٌ أخاك على معنى: أعنى أخاك وهذا لا يقوله العرب أصلًا. قال: والذم بمنزلة المدح يقال: مررت بزيدٍ الخبيثِ والخبيثَ ومن هذا:

قوله عز وجل: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ} [المسد: ٤]. وقد تدخل الواو على المنصوب على المدح والذم ويكون نكرةً فيقال: مررت برجل ينصفُ من يُناظرهُ وعاقلًا لبيبًا عالمًا) [١].

وقال ابن عاشور: (ونصب (الصابرين) وهو معطوف على مرفوعات نصب على الاختصاص على ما هو المتعارف فى كلام العرب فى عطف النعوت من تخيير المتكلم بين الإتباع فى الإعراب للمعطوف عليه وبين القطع قاله الرضى والقطع يكون بنصب ما حقه أن يكون مرفوعا أو مجرورا وبرفع ما هو بعكسه ليظهر قصد المتكلم القطع حين يختلف الإعراب إذ لا يعرف أن المتكلم قصد القطع إلا بمخالفة الإعراب فأما النصب فبتقدير فعل مدح أو ذم بحسب المقام والأظهر تقدير فعل أخص لأنه يفيد المدح بين الممدوحين والذم بين المذمومين.

وقد حصل بنصب (الصابرين) هنا فائدتان: إحداهما عامة فى كل قطع من النعوت فقد نقل عن أبى على الفارسى أنه إذا ذكرت الصفات الكثيرة فى معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف إعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها۞ لأن هذا من مواضع الإطناب فإذا خولف إعراب الأوصاف كان المقصود أكمل۞ لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان.

قال فى «الكشاف» «نصب على المدح وهو باب واسع كسره سيبويه على أمثلة وشواهد» اهـ.

قلت: قال سيبويه فى باب ما ينتصب على التعظيم والمدح «وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته مثل ذلك قوله تعالى: (وَلكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ) إلى قوله: (والصَّابِرِينَ) ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا... ثم قال: وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل كأنه قال أذكر أهل ذلك وأذكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره» اهـ [٢].

قلت: يؤيد هذا الوجه أنه تكرر مثله فى نظائر هذه الآية فى سورة النساء: (والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ) [النساء: ١٦٢] عطفا على (لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) [النساء: ١٦٢] وفى سورة العقود والصابئون [المائدة: ٦٩] عطفا على (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) [المائدة: ٦٩].

---

(١) ـ التفسير البسيط ٣: ٥٢٥.

(٢) ـ انظر: الكتاب لسيبويه ٢: ٦٢.

الفائدة الثانية: أن فى نصب الصابرين بتقدير أخص أو أمدح تنبيهاً على خصيصية الصابرين ومزية صفتهم التى هى الصبر) [1].

٩٠ـ قاعدة: (الإخبَارُ باسمِ الجنس كَالإخبَارِ بِالمَصدَرِ يفيد المُبَالَغَةَ فِي الِاتِّصَافِ بِهِ)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ) [الأحزاب: ٣٣] قال: (والمراد به هنا الخبيث فى النفوس واعتبار الشريعة. وهو اسم جنس فالإخبار به كالإخبار بالمصدر فأفاد المبالغة فى الاتصاف به حتى كأن هذا الموصوف عين الرجس. ولذلك أيضا أفرد (رجس) مع كونه خبرا عن متعدد لأنه كالخبر بالمصدر.

ومعنى كونها من عمل الشيطان أن تعاطيها بما تتعاطى لأجله من تسويله للناس تعاطيها فكأنه هو الذى عملها وتعاطاها وفى ذلك تنفير لمتعاطيها بأنه يعمل عمل الشيطان فهو شيطان وذلك مما تأباه النفوس) [2].

٩١ـ قاعدة: (الصفة إذا كانت فى المعنى لما هو من سبب الموصوف قد تجرى عليه لكنها أخص بما هى له لفظا ومعنى فالأحسن تقديم الأصل عناية به)

هذه القاعدة مستفادة من عدد من العلماء منهم ابن جنى والآلوسى فعند قوله سبحانه: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثابِتٌ وَفَرْعُها فِي السَّماءِ) [إبراهيم: ٢٤] قال الآلوسى: ((كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ) صفة كَلِمَةً أو خبر مبتدأ محذوف أى هى كشجرة وجوز أن يكون كلمة منصوبا بمضمر وضَرَبَ أيضا متعدية لواحد أى جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة أى حكم بأنها مثلها والجملة تفسير لقوله سبحانه: (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا) كقولك: شرف الأمير زيدا كساه حلة وحمله على فرس. وتعقب ذلك أبو حيان بأنَّ فيه تكلفَ إضمار لا ضرورة تدعو إليه.

---

(١) ـ التحرير والتنوير ٢: ١٣٢.
(٢) ـ التحرير والتنوير ٧: ٢٤.

وأجاب عنه السمين بما فيه بحث وجوز أيضا أن يكون ضرب المذكور متعديا إلى مفعولين إما لكونه بمعنى جعل واتخذ أو لتضمينه معناه وكلمة أول مفعوليه قد أخر عن ثانيهما أعنى مَثَلًا لئلا يبعد عن صفته التى هى (كَشَجَرَةٍ) قيل: ولا يرد على هذا بأن المعنى أنه تعالى ضرب لكلمة طيبة مثلا لا كلمة طيبة مثلا لأن المثل عليه بمعنى الممثل به والتقدير ذات مثل أو لها مثلا. وقرئ «كلمة» بالرفع على الابتداء لكونها نكرة موصوفة والخبر «كشجرة» ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف و «كشجرة» صفة أخرى أَصْلُها ثابِتٌ أى ضارب بعروقه فى الأرض. وقرأ أنس بن مالك «كشجرة طيبة ثابت أصلها» وقراءة الجماعة على الأصل وذكروا أنها أقوى معنى.

قال ابن جنى: لأنك إذا قلت ثابت أصلها فقد أجريت الصفة على شجرة وليس الثبات لها إنما هو للأصل والصفة إذا كانت فى المعنى لما هو من سبب الموصوف قد تجرى عليه لكنها أخص بما هى له لفظا ومعنى فالأحسن تقديم الأصل عناية به ومن ثم قالوا: زيد ضربته فقدموا المفعول عناية به حيث إن الغرض ليس ذكر الفاعل وإنما هو ذكر المفعول ثم لم يقنعوا بذلك حيث أزالوه عن لفظ الفضلة وجعلوه رب الجملة لفظا فرفعوه بالابتداء وصار ضربته ذيلا له وفضلة ملحقة به وكذلك قولك: مررت برجل أبوه قائم أقوى معنى من قولك: مررت برجل قائم أبوه۞ لأن المخبر عنه بالقيام إنما هو الأب لا الرجل مع ما فى التقديم هنا من حسن التقابل والتقسيم.

إلا أن لقراءة أنس وجها حسنا وهو أن ثابت أصلها صفة الشجرة وأصل الصفة أن تكون اسما مفردا۞ لأن الجملة إذا وقعت صفة حكم على موضعها بإعراب المفرد وذاك لم يبلغ مبلغ الجملة بخلاف «أصلها ثابت» فإنه جملة قطعا [1].

---

(١) ـ هذه نص كلام الإمام ابن جني في كتابه: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١: ٣٦٢: (قراءة الجماعة: {أَصْلُهَا ثَابِتٌ} أقوى معنى؛ وذلك أنك إذا قلت: "ثابت أصلها" فقد أجربت ثابتًا صفة على شجرة وليس الثبات لها؛ إنما هو للأصل. ولعمري إن الصفة إذا كانت في المعنى لِما هو من سبب الموصوف جرت عليه؛ إلا أنها إذا كانت له كانت أخص لفظا به.

وإذا كان الثبات في الحقيقة إنما هو للأصل فالمعتمد بالثبات هو الأصل فبِقَدْر ذلك ما٤ حسن تقديمه عناية به ومسارعة إلى ذكره ولأجل ذلك قالوا: زيد ضربته فقدموا المفعول لأن الغرض هنا ليس بذكر الفاعل؛ وإنماه هو ذكر المفعول فقدموه عناية بذكره ثم لم يُقْنِع ذلك حتى أزالوه عن لفظ الفضلة وجعلوه في اللفظ رَبَّ الجملة فرفعوه بالابتداء وصارت الجملة التي إنما كان ذيلًا لها وفضلة ملحقة بها في قولهم: ضربت زيدًا ثانية له وواردة في اللفظ بعده ومسندة إليه ومخبَرًا بها عنه. وقد تقدم في هذا الكتاب نحو هذا مستقصى.

فكذلك قولك: مررت برجل أبوه قائم أقوى معنى من قولك: قائم أبوه؛ لأن المخبر عنه بالقيام إنما هو الأب لا رجل؛ ومن هنا ذهب أبو الحسن في نحو قولنا: قام زيد إلى أن قام في موضع؛ لأنه وقع موقع الاسم؛ لأن تقدير المحدَّث عنه أن يكون أسبق رتبة من الحديث إلا أن لقراءة أنس هذه وجهًا من القياس حسنًا؛ وذلك أن قوله:

وقال بعضهم: إنها أبلغ ولم يذكر وجه ذلك فزعم من زعم أنه ما أشير إليه من وجه الحسن وهو بمعزل عن الصواب.

وقال ابن تمجيد: هو أنه كوصف الشيء مرتين مرة صورة ومرة معنى مع ما فيه من الإجمال والتفصيل كما فى (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: ١] فإنه لما قيل: «كشجرة طيبة ثابت» تبادر الذهن من جعل ثابِتٌ صفة لشجرة صورة أن شيئا من الشجرة متصف بالثبات ثم لما قيل: أَصْلُها علم صريحا أن الثبات صفة أصل الشجرة وقيل: كونها أكثر مبالغة لجعل الشجرة بثبات أصولها ثابتة بجميع أغصانها فتدبر وَفَرْعُها أى أعلاها من قولهم: فرع الجبل إذا علاه وسمى الأعلى فرعا لتفرعه على الأصل ولهذا أفرد وإلا فكل شجرة لها فروع وأغصان ويجوز أن يراد به الفروع۞ لأنه مضاف والإضافة حيث لا عهد ترد للاستغراق أو لأنه مصدر بحسب الأصل وإضافته على ما اشتهر تفيد العموم فكأنه قيل: وفروعها فِي السَّماءِ أى فى جهة العلو تُؤْتِي أُكُلَها تعطى ثمرها كُلَّ حِينٍ وقت أقته الله تعالى لإثمارها بِإِذْنِ رَبِّها بإرادة خالقها جلَّ شأنه) (١).

٩٢ـ قاعدة: (الصِّفَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ)

هذه القاعدة مستفادة من الزركشى فقد قال: (الصِّفَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ۞ لِأَنَّهَا إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا لِلبَيَانِ وَالتَّخْصِيصِ أَوِ المَدْحِ وَالذَّمِّ وَهَذَا فِي مَوْضِعِ الإِطَالَةِ لَا الِاخْتِصَارِ فَصَارَ مِنْ بَابِ نَقْضِ الغَرَضِ.

وَقَالَ ابْنُ عَمْرُونَ: عِنْدِى أَنَّ البَيَانَ حَصَلَ بِالصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ مَعًا فَحَذْفُ المَوْصُوفِ يُنْقِصُ الغَرَضَ وَلِأَنَّهُ رُبَّمَا أَوْقَعَ لَبْسًا أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَجُلٌ أَوْ قَوْسٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ ظُهُورًا يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ ذِكْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ

"ثَابِتٍ أَصْلُها" صفة لشجرة وأصل الصفة أن تكون اسمًا مفردًا لا جملة يدل على ذلك أن الجملة إذا جرت صفة للنكرة حُكم على موضعها بإعراب المفرد الذي هي واقعة موقعه.
فإذا قال: "ثَابِتٍ أصلُها" فقد جرى لفظ المفرد صفة على النكرة وإذا قال: "أصلُها ثابت" فقد وضع الجملة موضع المفرد فالموضع إذن له لا لها).
(١) - روح المعاني ٧: ٢٠١.

الطَّرْفِ عِينٌ} [الصافات: ﴿٤٨﴾] قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَلَا فَرْقَ فِي صِفَةِ النَّكِرَةِ بين أن يذكر معها أو لا قَالَ ابْنُ عَمْرُونَ: وَلَيْسَ قَوْلُهُ بِشَيْءٍ) [1].

﴿٩٣﴾ـ قاعدة: (لَفظُ «كَثِير» وَ«قَلِيل» يُعَامل موصوفهما مُعَامَلَةَ لِفَظِ شَيْءٍ أَوْ عَدَد)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ) [آل عمران: ﴿١٤٦﴾] قال: (وقوله: (كَثِيرٌ) صفة ربيون وجيء به على صيغة الإفراد مع أن الموصوف جمع لأن لفظ كثير وقليل يعامل موصوفهما معاملة لفظ شيء أو عدد قال تعالى: (وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً) [النساء: ﴿١﴾] وقال: (وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ) [البقرة: ﴿١٠٩﴾] وقال: (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) [الأنفال: ﴿٢٦﴾] وقال: إذ) [2].

﴿٩٤﴾ـ قاعدة: (الفصل بين البدل والصفة فى قول سيبويه أن البدل فى تقدير تكرير العامل وكذلك أن النكرة تبدل من المعرفة والمظهر من المضمر وهذا مما لا يجوز فى الصفة)

هذه القاعدة مستفادة من سيبويه والواحدى فقد قال سيبويه: (باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة

أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله. كأنه قيل له: بمَن مررت أو ظنّ أنه يقال له ذاك فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه.

ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذكره: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ. صِراطِ اللهِ) [الشورى: ﴿٥٢﴾ـ ﴿٥٣﴾] وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُ الله كأنه قيل لك: مَن هو أو ظننت ذلك.

ومن البدل أيضا: مررتُ بقوم عبدِ الله وزيد وخالد والرفعُ جيد...

وأما المعرفة التى تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك: مررتُ بعبد الله زيد إما غلطتَ فتداركتَ وإما بدا لك أن تُضرِب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر...

وتقول: مررتُ برجلٍ الأسدِ شدة كأنك قلت: مررتُ برجلٍ كامل لأنك أردت أن ترفع شأنَه. وإن شئت استأنفتَ كأنه قيل له: ما هو.

---

(١) ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ٤٥٣.
(٢) ـ التحرير والتنوير ٤: ١١٨.

ولا يكون صفة كقولك: مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةﷺ لأن المعرفة لا توصَف بها النكرة ولا يجوز أن توصَف بنكرة أيضا لما ذكرتُ لك) [1].

وقال الواحدى: (وكذلك قوله: {أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} فغير المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم لأن من أنعم عليه بالإيمان فهو غير مغضوب عليه فهو مساو له فى معرفته ومتى كانت (غير) بهذِه الصفة وقصد هذا القصد فهى معرفة. وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك فى ضرب من الضروب لقيل فيه: قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك والمعرفة والنكرة بمعانيهما. ومن جعل (غير) بدلا استغنى عن هذا الاحتجاج لأن النكرة قد تبدل من المعرفة انتهى كلام ابن السراج.

قال صاحب "الحجة": أما الخفض فى (غير) فعلى البدل أو الصفة والفصل بين البدل والصفة فى قول سيبويه إن البدل فى تقدير تكرير العامل بدلالة حرف الجر فى قوله سبحانه: {قَالَ المَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} [الأعراف: ٧٥] فهو يفارق الصفة من هذا الوجه.

وأيضًا فإن النكرة تبدل من المعرفة والمظهر من المضمر وهذا مما لا يجوز فى الصفة لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا وصف المضمر بالظاهر.

وكما أعيدت اللام الجارة فى البدل فكذلك يكون العامل الناصب والرافع فى تقدير التكرير. ويشترك البدل مع الصفة فى أن كل واحد منهما تبيين للأول) [2].

٩٥ـ قاعدة: (قَصْرُ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ لَا يَكُونُ حَقِيقِيّاً)

هذه القاعدة مستفادة من ابن عاشور فعند قوله تعالى: (قالُوا إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [البقرة: ١١] قال: (وجاءوا بإنما المفيدة للقصر باتفاق أئمة العربية والتفسير ولا اعتداد بمخالفه شذوذا فى ذلك. وأفاد إنما هنا قصر الموصوف على الصفة رداً على قول مَن قال لهم: لا تفسدواﷺ لأنَّ القائل أثبت لهم وصف الفساد إما باعتقاد أنهم ليسوا من الصلاح فى شىء أو باعتقاد أنهم قد خلطوا عملا صالحا وفاسدا فردوا عليهم بقصر القلب وليس هو قصرا حقيقياﷺ لأنَّ

---

(١) ـ الكتاب لسيبويه ٢: ١٤.
(٢) ـ التفسير البسيط ١: ٥٤٦.

قصرَ الموصوفِ على الصفة لا يكون حقيقياً ولأنَّ حرف إنما يختص بقصر القلب كما فى «دلائل الإعجاز» واختير فى كلامهم حرف (إنما) لأنه يخاطب به مخاطب مصر على الخطأ كما فى «دلائل الإعجاز» وجعلت جملة القصر اسمية لتفيد أنهم جعلوا اتصافهم بالإصلاح أمرا ثابتا دائما إذ من خصوصيات الجملة الاسمية إفادة الدوام) [1].

ذكر السيوطى الوجه الثانى عشر من وجوه إعجازه: (إفادة حصره واختصاصه)

وهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص. ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

وينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وكلّ منهما إما حقيقى وإما مجازى مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً نحو ما زَيْد إلا كاتب أى لا صفة له غيرها وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشىء حتى يمكن إثبات شىء منها ونفى ما عداها بالكلية وعلى عدم تعذرها يبعد أن يكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها ولذا لم يقع فى التنزيل.

ومثاله مجازيّاً: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: ﴿١٤٤﴾] أى مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرى من الموت الذى استعظموه إنه شأن الإله.

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً: لا إله إلا الله.

ومثاله مجازياً: (قُل لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً) [الأنعام: ﴿١٤٥﴾].

كما قال الشافعى: إن الكفار لما كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهِلّ لغير الله به وكانوا يحرمون كثيرا من المباحات وكانت سجيَّتهم تخالف وضع الشرع ونزلت الآية مستوفية بذكر شبههم فى البَحيرة والسائبة والوَصيلة والحامى وكان الغرض الرد عليهم والمضادة لا الحصر الحقيقى [2].

---

(١) ـ التحرير والتنوير ١: ٢٨٥.

(٢) ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن ١: ١٣٦.

الخاتمة:

أهم نتائج البحث:

١ـ ذكرتُ معنى الصفة فى اللغة وَصَفَ الشىءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفاً وصِفَةً: حَلَّاه وَالهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الوَاوِ وَقِيلَ: الوَصْف المَصْدَرُ والصِّفَةُ الحِلية اللَّيْثُ: الوَصْف وَصْفُكَ الشَّيْءَ بِحِليته ونَعْته. وتَوَاصَفُوا الشىءَ مِنَ الوَصْفِ.

ويقال للمُهْر إذا تَوَجَّه لشىءٍ من حُسْنِ السِّيرة: قد وَصَفَ معناه: أَنّه قد وَصَفَ المَشْىَ أى وَصَفَه لِمنْ يُريد منه ويقال: هذا مُهْرٌ حين وَصَفَ.

ويقال للوصيف: قد أوصَفَ وأوصَفَتِ الجاريةُ. ووَصيفٌ ووُصَفاءُ ووَصيفةٌ ووَصائِفُ.

وهذا وصيف بيّن الوصافة والإيصاف. وقد أوصف: بلغ أوان الخدمة. وله وصفاء ووصائف وتوصّفت وصيفاً ووصيفةً: اتخذته كقولك: تسرّيت.

٢ـ وبينت معنى الصفة فى الاصطلاح بأنها: (قَول لَهُ بَيَان زَائِد على بَيَان الِاسْم الجَارِى عَلَيْهِ مُخْتَصّ لَهُ).

٣ـ وذكرت أنواع الصفة والفرق بين الصفة والحال.

٤ـ ثم انتقلتُ إلى ذكر القواعد التى تتعلق بالصفة عند المفسرين وقسمتُ هذه القواعد إلى اثنى عشر قسماً:

القسم الأول: قواعد فى الصفة والعطف

القسم الثانى: قواعد فى تعدد الصفات

القسم الثالث: قواعد فى أنواع الصفة

القسم الرابع: قواعد فى الصفة والجملة

القسم الخامس: قواعد فى الصفة المشبهة وأفعل التفضيل

القسم السادس: قواعد فى الصفة والخبر

القسم السابع: قواعد فى الصفة والفعل

القسم الثامن: قواعد فى تقديم الصفة

القسم التاسع: قواعد فى الصفة والعمل

القسم العاشر: قواعد فى الصفة والحذف

القسم الحادى عشر: قواعد فى أدوات الصفة

القسم الثانى عشر: قواعد عامة فى الصفة

وقد زادت القواعد المتعلقة بالصفة والموصوف على تسعين قاعدة وظهر فى هذا الترابط بين علم اللغة العربية وعلم التفسير. فلا بد للمفسر أن يكون عالماً بالعربية وأساليبها غواصاً متذوقاً لكلام العرب.

وظهر فى هذه القواعد أن لعلمائنا منهجاً دقيقاً وعميقاً ومُحكَماً ينطلقون من خلاله.

أهم التوصيات:

١ـ يمكن إفراد بحث عن قواعد الصفة عند اللغويين عامةً وبحث آخر عن قواعد الصفة عند أحد اللغويين.

٢ـ ويمكن إفراد بحث عن قواعد الصفة والموصوف عند الأصوليين عامةً وبحث آخر عند أحد الأصوليين.

٣ـ ويمكن بحث قواعد الصفة والموصوف عند أحد المفسرين ممن عرف عنه العناية بهذه المباحث.

٤ـ وإفراد بحث آخر عن قواعد الصفة والموصوف المشتركة بين اللغويين والمفسرين والأصوليين.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيِّدنا محمَّد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

المصادر والمراجع

قسم اللغة

ـ العين أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدى المخزومى د إبراهيم السامرائى دار ومكتبة الهلال.

ـ جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى (المتوفى: ٣٢١هـ) المحقق: رمزى منير بعلبكى دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

ـ الأصول فى النحو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل النحوى المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلى الناشر: مؤسسة الرسالة لبنان – بيروت.

ـ رسالة الحدود على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى المعتزلى (المتوفى: ٣٨٤هـ).

ـ معجم الفروق اللغوية أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيي بن مهران العسكرى (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) المحقق: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامى الناشر: مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم» الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ.

ـ المحكم والمحيط الأعظم أبو الحسن على بن إسماعيل بن سيده المرسى [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوى الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

ـ أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشرى جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.

ـ لسان العرب محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصارى الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الحواشى: لليازجى وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

ـ التعريفات على بن محمد بن على الزين الشريف الجرجانى (المتوفى: ٨١٦هـ). المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
ـ الإبانة فى اللغة العربية سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبى الصُحارى المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية الناشر: وزارة التراث القومى والثقافة - مسقط - سلطنة عمان الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
ـ المفصل فى صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشرى جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) المحقق: د. على بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى
ـ البديع فى علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيبانى الجزرى ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحى أحمد على الدين الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ..
ـ توجيه اللمع أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكى محمد دياب أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
ـ شرح المفصل للزمخشرى يعيش بن على بن يعيش ابن أبى السرايا محمد بن على أبو البقاء موفق الدين الأسدى الموصلى المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
ـ الكناش فى فنى النحو والصرفأبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن على بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت - لبنان عام النشر: ٢٠٠٠م.
ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسى (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

ـ جامع البيان عن تأويل آى القرآن أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ - ٣١٠هـ) توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة.

ـ الحجة للقراء السبعة الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسىّ الأصل أبو على (المتوفى: ٣٧٧هـ).

ـ بيان إعجاز القرآن مطبوع ضمن: ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (١٦)] المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى المعروف بالخطابى (المتوفى: ٣٨٨هـ)

ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ـ مشكل إعراب القرآن أبو محمد مكى بن أبى طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسى القيروانى ثم الأندلسى القرطبى المالكى (المتوفى: ٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

ـ الهداية إلى بلوغ النهاية فى علم معانى القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه المؤلف: أبو محمد مكى بن أبى طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسى القيروانى ثم الأندلسى القرطبى المالكى (المتوفى: ٤٣٧هـ) المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمى - جامعة الشارقة بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخى الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة الطبعة: الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

ـ التَّفْسِيرُ البَسِيْط أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى النيسابورى الشافعى (المتوفى: ٤٦٨هـ) المحقق: أصل تحقيقه فى (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه الناشر: عمادة البحث العلمى - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ.

ـ إعراب القرآن للباقولى على بن الحسين بن على أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهانى الباقولى (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ).

ـ المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسى المحاربى (المتوفى: ٥٤٢هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافى محمد
الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى- ١٤٢٢هـ.
ـ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمى الرازى الملقب بفخر الدين الرازى خطيب الرى (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربى – بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٢٠هـ.
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندرى (ت ٦٨٣) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشرى جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربى – بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ..
باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن محمود بن أبى الحسن (على) بن الحسين النيسابوريّ الغزنوى أبو القاسم الشهير بـ (بيان الحق).
ـ فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبى على الكشاف) شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبى (المتوفى: ٧٤٣ هـ) مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج
القسم الدراسى: د. جميل بنى عطا المشرف العام على الإخراج العلمى للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء الناشر: جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم الطبعة: الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.
ـ الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبى (المتوفى: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم دمشق.
ـ البحر المحيط فى التفسير أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسى (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقى محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: ١٤٢٠هـ.

ـ البرهان فى علوم القرآن أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى (المتوفى: ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركائه..

ـ معترك الأقران فى إعجاز القرآن ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) عبد الرحمن بن أبى بكر جلال الدين السيوطى (المتوفى: ٩١١هـ) دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

ـ السراج المنير فى الإعانة على معرفة بعض معانى كلام ربنا الحكيم الخبير للخطيب الشربينى الشافعى (المتوفى: ٩٧٧هـ)

ـ تفسير أبى السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم أبو السعود العمادى محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربى – بيروت.

ـ روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسينى الألوسى (المتوفى: ١٢٧٠هـ) المحقق: على عبد البارى عطية الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

ـ تفسير ابن عرفة محمد بن محمد ابن عرفة الورغمى التونسى المالكى أبو عبد الله (المتوفى: ٨٠٣هـ) المحقق: جلال الأسيوطى الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٨م.

ـ فتحُ البيان فى مقاصد القرآن أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن على ابن لطف الله الحسينى البخارى القِنَّوجى (المتوفى: ١٣٠٧هـ).

ـ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسى (المتوفى: ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤هـ .

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	مقدمة	٥
٢	الفصل الأول: الصفة فى اللغة العربية	١٢
٣	المبحث الأول: الصفة فى اللغة	١٢
٤	الفرق بين الصفة والنعت:	١٣
٥	الفرق بين الحال والصفة	١٣
٦	المبحث الثانى: معنى الصفة فى الاصطلاح	١٥
٧	المبحث الثالث: أنواع الصفة	١٨
٨	الفرق بين الصفة والاسم	١٩
٩	الفرق بين الصفة والحال	٢٠
١٠	الفرق بين عطف البيان وبين الصفة	٢٠
١١	الفصل الثانى: قواعد الصفة والموصوف عند المفسرين	٢١

١٢	المبحث الأول: قواعد فى الصفة والعطف	٢١
١٣	١ـ قاعدة: (الصِّفَةُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتْبَعَ مَوْصُوفَهَا بِالعَطْفِ)	٢١
١٤	٢ـ قاعدة: (فى عَطْفِ الصِّفَاتِ نُكْتَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى ذِكْرِهَا بِدُونِ العَطْفِ وَهِىَ الإِشَارَةُ إِلَى كَمَالِ المَوْصُوفِ فِى كُلِّ صِفَةٍ مِنْهَا)	٢٣
١٥	٣ـ قاعدة: (كُلُّ صِفَةٍ مِمَّا عُطِفَ بِالوَاوِ مُرَاداً بِهَا مَوْصُوفٌ غَيْرُ المُرَادِ بِمَوْصُوفِ الصِّفَةِ الأُخْرَى وكُلُّ صِفَةٍ عُطِفَتْ بِالفَاءِ أَنْ تَكُونَ حَالَةً أُخْرَى لِلمَوْصُوفِ المَعْطُوفِ بِالوَاوِ)	٢٤
١٦	٤ـ قاعدة: (يَعْطِفُونَ بِالفَاءِ الصِّفَاتِ الَّتِى شَأْنِهَا أَنْ يَتَفَرَّعَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ)	٢٤
١٧	٥ـ قاعدة: (العطفُ بالفَاءِ يُفيدَ تَسَبُّبَ مَجْمُوعِ الصِّفَتَيْنِ فِى الحُكْمِ المَقْصُودِ مِنَ الكَلَامِ وَذَلِكَ شَأْنُهَا فِى عَطْفِ الصِّفَاتِ إِذَا كَانَ مَوْصُوفُهَا وَاحِداً)	٢٥
١٨	٦ـ قاعدة: (الفَاءُ إذا جاءتْ عاطفةً فى الصِّفاتِ إمَّا أنْ تدلَّ على ترتُّبِ معانيها فى الوُجود وإمَّا على ترتُّبِها فى التَّفاوتِ مِن بعض الوجوهِ وإمَّا على ترتُّبِ موصوفاتها فى ذلك)	٢٥
١٩	٧ـ قاعدة: (الجِنسانِ المُختلفانِ إذا اشتركا فى حُكمٍ لم يكن بدٌّ مِن توسيطِ العاطفِ بينهما)	٢٦
٢٠	٨ـ قاعدة: (إذا تكرَّرت النعوتُ لواحدةٍ فَتَارَةً يُتْرَكُ العَطْفُ وَتَارَةً تَشْتَرِكُ بِالعَطْفِ)	٢٧
٢١	المبحث الثانى: قواعد فى تعدد الصفات	٢٧
٢٢	٩ـ قاعدة: (إذا رَأَيْت الفعلَ بينَ صفتينِ قَدْ عادتْ إحداهُمَا عَلَى	٢٧

	موضعِ الأخرى نَصبت الفِعلَ فإذا اختلف الصفتان: جاز الرَّفعُ والنَّصبُ)	
٢٣	١٠ـ قاعدة: (إذا اجتمعت صفات مفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى البداءة بالمفرد ثم بالظرف أو المجرور ثم بالجملة)	٢٨
٢٤	١١ـ قاعدة: (النُّعُوتُ المُتَعَدِّدَةُ يَجُوزُ أَنْ تُعطَفَ وَيَجُوزَ أَنْ تُفصَلَ دُونَ عطفٍ)	٣٠
٢٥	١٢ـ قاعدة: (الصفات إذا تكررت وكانت للمدح أو الذم أو الترحم جاز فيها الاتباع للمنعوت والقطع فى كلها أو بعضها وإذا تباين ما بين الوصفين جاز العطف)	٣٢
٢٦	١٣ـ قاعدة: (قد يَكُونُ الاستئنافُ بإعادةِ الصِّفَة أحسنَ وأبلغَ)	٣٣
٢٧	١٤ـ قاعدة: (إذا اجتمعَ البَدَلُ والوصفُ قُدِّمَ الوصفُ على البَدَلِ)	٣٣
٢٨	١٥ـ قاعدة: (متى اجتمعتْ صفةٌ صريحةٌ وأخرى مؤولةٌ وجبَ تقديمُ الصَّريحةِ)	٣٧
٢٩	١٦ـ قاعدة: (إذا كان هناك صفتان من نوعين مختلفى المعانى جىء بالواو للدلالة على الاختلاف فى النوع)	٣٨
٣٠	١٧ـ قاعدة: (حقُّ الصِّفةِ الواردةِ بعد متعدِّد أنْ تعودَ إلى جميعِه ما لم يكن مانعٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ)	٣٧
٣١	المبحث الثالث: قواعد فى أنواع الصفة	٣٩
٣٢	١٨ـ قاعدة: (الصِّفةُ قَد تَأتى على وَجهِ التَّأكيد)	٣٩
٣٣	١٩ـ قاعدة: (الحالُ والصِّفةُ قد يجيئانِ بِمَعنى التَّعليلِ)	٤١
٣٤	٢٠ـ قاعدة: (الصِّفَةُ تَخصِيصٌ)	٤١
٣٥	٢١ـ قاعدة: (إذا كانت الصفة صفة ذات فهى ثابتة لا تتغير وأما إذا كانت الصفة صفة فعل فقد تتغير)	٤٤
٣٦	٢٢ـ قاعدة: (الصِّفَةُ العَامَّةُ لَا تَأْتِي بَعْدَ الصِّفَةِ الخَاصَّةِ)	٤٥
٣٧	٢٣ـ قاعدة: (قد تأتى الصفة لازمة لا للتقييد)	٤٥

٣٨	٢٤ـ قاعدة: (قَدْ تَأتى الصِّفَةُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى التَّعْمِيمِ)	٤٧
٣٩	المبحث الرابع: قواعد فى الصفة والجملة	٤٧
٤٠	٢٥ـ قاعدة: (الجُمَلُ بَعدَ النَّكِرَاتِ صِفَاتٌ وبعدَ المَعَارِفِ أحوَالٌ)	٤٨
٤١	٢٦ـ قاعدة: (الغَالِبُ فِى الصِّفَةِ الوَارِدَةِ بَعْدَ جُمَلٍ مُتَعَاطِفَةٍ فِيهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى مَا فِى تِلكَ الجُمَلِ مِنَ المَوْصُوفِ بِالصِّفَةِ)	٤٩
٤٢	٢٧ـ قاعدة: (إذا دارَ الأمرُ بين أنْ تكونَ الصِّفةُ من قبيل المُفرَد وبينَ أنْ تكونَ من قبيلِ الجُمَل كان الأولى جعلها مِن قبيلِ المفرد)	٥٠
٤٣	٢٨ـ قاعدة: (إِذَا اجْتَمَعَ مُخْتَلِفَانِ فِى الصَّرَاحَةِ وَالتَّأْوِيلِ قُدِّمَ الِاسْمُ المُفْرَدُ ثُمَّ الظَّرْفُ أَوْ عَدِيلُهُ ثُمَّ الجُمْلَةُ)	٥٠
٤٤	٢٩ـ قاعدة: (أصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ)	٥١
٤٥	٣٠ـ قاعدة: (الصفةُ إذا كانت جملةً أو ظرفاً تقام مقام موصوفها بشرطِ كونِ المنعوتِ بعض ما قبلَه مجرور بمن أو فى وإلا لم تقم مقامه إلا فى شعر)	٥٢
٤٦	٣١ـ قاعدة: (قَدْ تَدْخُلُ الوَاوُ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ صِفَةً تَأْكِيدًا)	٥٤
٤٧	المبحث الخامس: قواعد فى الصفة المشبهة وأفعل التفضيل	٥٥
٤٨	٣٢ـ قاعدة: (صِيغَةُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ تُفِيدُ تَمَكُّنَ الوَصْفِ فِى مَوْصُوفِهَا بِأَنَّهُ ذَاتِىٌّ لَه)	٥٥
٤٩	٣٣ـ قاعدة: (الغالب هو تَخْصِيصُ المَوْصُوفِ بِالمَعْنَى المَجَازِىِّ بِالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَةِ وتَمكُّنِهَا)	٥٧
٥٠	٣٤ـ قاعدة: (فى الصفة المشبهة باسم الفاعل إذا أدخلت الألف واللام فى الأخير أجريته على الأول وإذا لم تُدخل اللام فى الأخير حملته على الثانى)	٥٧
٥١	٣٥ـ قاعدة:(اسْمُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ تَعَيَّنَ فِيهِ الإِفْرَادُ	٥٨

	وَالتَّذْكِيرُ)	
٥٢	٣٦ـ قاعدة: (أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة فإنه يبقى مفردا مذكرا والنكرة تطابق ما قبلها)	٥٨
٥٣	المبحث السادس: قواعد فى الصفة والخبر	٥٩
٥٤	٣٧ـ قاعدة: (الصِّفاتُ قبلَ العِلمِ بها أخبارٌ والأخبارُ بعدَ العلمِ بها صفاتٌ)	٥٩
٥٥	٣٨ـ قاعدة: (المَجرُورُ الخَبَرُ فِي قُوَّةِ الوَصْفِ)	٦٢
٥٦	٣٩ـ قاعدة: (الصِّفةُ بالشيءِ أبلغُ مِن الخبرِ به)	٦٣
٥٧	٤٠ـ قاعدة: (إذا كانت الصفة صفة ذات لا تتغير تكون أبلغ من الخبر)	٦٦
٥٨	٤١ـ قاعدة: (الظَّرفُ إذا تأخَّرَ عن النَّكرة كان استعمالُه صفةً أكثر وإذا كان خبراً تقدَّمَ على النَّكرة)	٦٦
٥٩	٤٢ـ قاعدة: (الفرق بين الخبر والصفة أنَّ الخبرَ لا يلزمُ العلمُ به قبل الإخبارِ)	٦٦
٦٠	المبحث السابع: قواعد فى الصفة والفعل	٦٧
٦١	٤٣ـ قاعدة: (قَد تَجرِى الصِّفةُ مجرى الفِعلِ لِـمَا فيها مِن معنى الفِعلِيَّة)	٦٧
٦٢	٤٤ـ قاعدة: (الفِعلُ إذا تَقَدَّمَ على المؤنَّثِ والجمعِ جازَ تذكيرُه وتوحيدُه وكذلك الصِّفةُ الجاريةُ مجراه)	٧٠
٦٣	٤٥ـ قاعدة: (الصفة إذا كانت فعلاً لنفس الموصوف تبعته فى التذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والتثنية والجمع والإفراد والإعراب وإذا كانت فعلاً لما هو من سببه لم تتبعه إلا فى التعريف والتنكير والإعراب)	٧١
٦٤	٤٦ـ قاعدة: (العُدُولُ عَن التَّعبيرِ بالفعلِ إلى التَّعبيرِ بالصِّفةِ المشتقَّةِ	٧١

	أبلغُ فى الوصفِ)	
٦٥	٤٧ـ قاعدة: ("سمع" إنْ دَخَلَ على ذاتٍ وجاء بعده فعلٌ أو اسمٌ فى معناه فالفعلُ أو الاسمُ إن كان قبله نكرة كان صفة لها أو معرفة كان حالا منها)	٧١
٦٦	المبحث الثامن: قواعد فى تقديم الصفة	٧٣
٦٧	٤٨ـ قاعدة: (إذا تَقَدَّمَت الصِّفَةُ على الاسمِ فإنَّها تُشبِهُ الفِعلَ)	٧٣
٦٨	٤٩ـ قاعدة: (إذا قدمت الصفة على الموصوف صارت حالاً)	٧٣
٦٩	٥٠ـ قاعدة: (إذَا تَقَدَّمَت الصِّفَةُ عَلى المَوصُوفِ ففيه إعرابانِ: أنْ تُعْرَبَ صفةً متقدمةً والثانى: أن يُجعل الموصوفُ بدلاً مِن صفتِه)	٧٥
٧٠	٥١ـ قاعدة: (الصفة لا تتقدم على الموصوف)	٧٦
٧١	٥٢ـ قاعدة (إذا اجتمع التَّابِعُ وَالمَتْبُوعُ فإنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ المَتْبُوعَ)	٧٨
٧٢	المبحث التاسع: قواعد فى الصفة والعمل	٧٩
٧٣	٥٣ـ قاعدة: (الصِّفة لا تعملُ فِيما قَبلَ المَوصوفِ)	٧٥
٧٤	٥٤ـ قاعدة: (الصفة لا تعمل فى الموصوف)	٨٢
٧٥	٥٥ـ قاعدة: (المصدرُ الموصوف لَا يَعْمَلُ بعدَ وَصْفِه)	٨٤
٧٦	٥٦ـ قاعدة: (إذَا ذُكِرَتْ صِفَاتٌ فِي مَعْرِضِ المَدْحِ وَالذَّمِّ فَالأَحْسَنُ أَنْ يُخَالَفَ فِي إِعْرَابِهَا)	٨٥
٧٧	٥٧ـ قاعدة: (الموصوفُ إذا كان معلوماً بدون صفتهِ وكانَ الوصفُ مدحاً أو ذَمَّاً أو ترحُّماً جاز فى الوصفِ التابع: الإتباعُ والقطعُ)	٨٨
٧٨	٥٨ـ قاعدة: (اسم الفاعل إذا أُعمل عمل الفعل لا يُوصَف ولا يُصغَّر۞ لأن الصفة تخصيص)	٨٩
٧٩	٥٩ـ قاعدة: (الوجهُ فيما الصِّفة فيه مدح أو ذم والموصوفُ معلومٌ قطعُ الصِّفةِ)	٩٠
٨٠	٦٠ـ قاعدة: (الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هى له وجب إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين أَلبس أو لم يُلبِس)	٩٠

٨١	٦١ـ قاعدة: (إذا اجتمعَ اسمُ العددِ والصِّفة كان الإتباعُ أجودَ مِن الإضافةِ)	٩٢
٨٢	المبحث العاشر: قواعد فى الصفة والحذف	٩٢
٨٣	٦٢ـ قاعدة: (العربُ قد تذكر الصِّفةَ والمرادُ الموصوفُ وقد تذكر الموصوفَ والمرادُ الصِّفةُ)	٩٥
٨٤	٦٣ـ قاعدة: (يجوزُ حذفُ الموصوفِ وإقامة الصَّفةِ مقامه إذا وُجِدَ ما يَدلُّ على الموصوفِ)	١٠١
٨٥	٦٤ـ قاعدة: (يجوزُ حذفُ الصِّفةِ وأكثرُ ما تُحذَفُ لِلتَّفخيمِ)	١٠٨
٨٦	٦٥ـ قاعدة: (الصِّفةُ تَقومُ مقامَ الموصوفِ إذا تخصَّص الموصوفُ من نفسِ الصِّفةِ)	١١١
٨٧	المبحث الحادى عشر: قواعد فى أدوات الصفة	١١٢
٨٨	٦٦ـ قاعدة: ((غَيْر) أصلُه الوَصفُ ويُستَثنَى به ويَلزمُ الإضافةُ لفظاً أو معنى)	١١٢
٨٩	٦٧ـ (الصِّفَةَ يَلزَمُ أَنْ تَكُونَ أَشْهَرَ من المَوْصُوف)	١١٣
٩٠	٦٨ـ («غَيْر» إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ ضِدِّ المَوْصُوفِ أَىْ مُسَاوِى نَقِيضِهِ صَارَتْ مُعَرَّفَةً)	١١٣
٩١	٦٩ـ قاعدة: (الفرقُ بينَ «غَيْر» وبينَ «آخر» أنَّ «غَيْر» تقعُ على المُغَايِر فى جنسٍ أو فى صفةٍ وأما «آخر» فتقع على ما هو من جنس ما عُطِفَ عليه)	١١٥
٩٢	٧٠ـ قاعدة: (الاستفهام بـ «مَا» يُرَاد بِه السؤال عَنِ الصِّفَةِ والاستفهام بـ «مَنْ» يُرَاد به تعيين الذات)	١١٧
٩٣	٧١ـ قاعدة: (الشَّائِعُ فِي الوَصفِ بِكَلِمَةِ «آخَرَ» أَوْ «أُخْرَى» بَعدَ ذِكْرِ مُقَابِلٍ لِلمَوصُوفِ أَنْ يَكُونَ المَوصُوفُ بِكَلِمَةِ «آخَرَ» بَعضاً مِن جِنسِ مَا عُطِفَ هُوَ عَلَيهِ)	١٢٠
٩٤	٧٢ـ قاعدة: (العرب فى التبرِئة إذا حالت بين لا والاسم بحرف من	١٢١

	حروف الصفات رفعوا الاسم ولم ينصبوه)	
٩٥	٧٣ـ قاعدة:((فَعِل) لا يأتى صفة إلا مدحاً أو ذماً فلا يعمل المدح والذمّ فى غيره وإذا أرادوا إعمال ذلك فى الاسم أو غيره جعلوه فاعلاً)	١٢٢
٩٦	٧٤ـ قاعدة: ((لَا) إذا دخَلَتْ على الصِّفةِ أو الحال فلابُدَّ فيها مِن التَّكْرار)	١٢٢
٩٧	٧٥ـ قاعدة (متى كانَ فى الكلامِ «مِنْ» اطَّرَدَ حذفُ المَوصُوفِ)	١٢٣
٩٨	٧٦ـ قاعدة: (إذا كان الوصف قد نفى بلا لزم تكرار لا النافية)	١٢٣
٩٩	٧٧ـ قاعدة: (قَد تَتَوسَّطُ الواوُ لتأكيدِ لصوقِ الصِّفةِ بالمَوصوفِ)	١٢٥
١٠٠	٧٨ـ قاعدة (الفَرقُ بينَ الوَصفِ بـ«إلَّا» والوصفِ بغيرها أنَّ «إلَّا» تُوصف بها المعارفُ والنكراتُ والظَّاهرُ والمُضمَرُ)	١٢٩
١٠١	المبحث الثانى عشر: قواعد عامة فى الصفة	١٣٠
١٠٢	٧٩ـ قاعدة: (قد يُوصَفُ الجَمْعُ بِالمُفْرَدِ وَقَدْ يُوصَفُ الجَمْعُ بِالجَمْعِ وَلَا يُوصَفُ مُفْرَدُ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالمُفْرَدِ)	١٣٠
١٠٣	٨٠ـ قاعدة: (قد يقومُ المصدرُ مقامَ الصِّفةِ للمُبَالغةِ)	١٣١
١٠٤	٨١ـ قاعدة: (صِيغَةُ الجُحُودِ تفيد المبالغة فى انْتِفَاءِ الوَصْفِ عَلَى المَوْصُوفِ)	١٤٠
١٠٥	٨٢ـ قاعدة: (إِثْبَاتُ الوَصْفِ لِمَوْصُوفٍ بِعُنْوَانِ كَوْنِ المَوْصُوفِ وَاحِداً من جمَاعَة تثبت لَهُمْ ذَلِكَ الوَصْفُ أَدَلُّ عَلَى شِدَّةِ تَمَكُّنِ الوَصْفِ مِنْهُ مِمَّا لَوْ أَثْبَتَ لَهُ الوَصْفَ وَحْدَهُ)	١٤٠
١٠٦	٨٣ـ قاعدة: (اشْتِقَاقُ الوَصفِ مِنِ اسمِ الشَّىءِ المَوصُوفِ إِذَا اشْتُهِرَ صاحِبُ الاسمِ بِصِفَةٍ يُؤْذِنُ ذَلِكَ الِاشتِقَاقُ بِمُبَالَغَةٍ فِى الحَاصِلِ بِهِ)	١٤٢
١٠٧	٨٤ـ قاعدة: (إِضَافَةُ المَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ مُبَالَغَةٌ فِى الاتِّصَافِ)	١٤٣
١٠٨	٨٥ـ قاعدة (الصفة تدل على الموصُوف دلالة إفادة فإن جعلت الصفة اسماً دلَّت على الأمرين: على الإشارة والإفادة)	١٤٤
١٠٩	٨٦ـ قاعدة: (الصِّفَةُ بِنَفْيِ وَصْفٍ ثُمَّ بِنَفْيِ آخَرَ عَلَى مَعْنَى إِثْبَاتِ وَصْفٍ	١٤٥

	وَاسِطَةً بَيْنَ الوَصْفَيْنِ المَنْفِيَّيْنِ)	
١١٠	٨٧ـ قاعدة: (الصفةُ حقُّها أن تكونَ معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامعِ قبلَ جعلِها صفةً له)	١٤٧
١١١	٨٨ـ قاعدة: (الوصفُ لا يلزمُ أنْ يكونَ الموصوفُ متصفاً به حالة الإخبارِ عنه وإنْ كانَ الأكثرُ اتِّصافَه به أما الحالُ فهو هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبارِ)	١٤٩
١١٢	٨٩ـ قاعدة: (العربُ قد تَعترضُ فى صفاتِ الواحدِ إذا تطاولتْ بالمدح أو الذَّمّ فينصبون بعضَ المدحِ وإن كان الاسمُ رفعاً)	١٥١
١١٣	٩٠ـ قاعدة: (الإِخبَارُ باسمِ الجنس كَالإِخبَارِ بِالمَصدَرِ يفيد المُبَالَغَةَ فِي الِاتِّصَافِ بِهِ)	١٥٢
١١٤	٩١ـ قاعدة: (الصفة إذا كانت فى المعنى لما هو من سبب الموصوف قد تجرى عليه لكنها أخص بما هى له لفظا ومعنى فالأحسن تقديم الأصل عناية به)	١٥٢
١١٥	٩٢ـ قاعدة: (الصِّفَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ)	١٥٤
١١٦	٩٣ـ قاعدة: (لَفظُ «كَثِير» وَ«قَلِيل» يُعَامل موصوفهما مُعَامَلَةَ لِفَظِ شَيْءٍ أَوْ عَدَد)	١٥٥
١١٧	٩٤ـ قاعدة: (الفصل بين البدل والصفة فى قول سيبويه أن البدل فى تقدير تكرير العامل وكذلك أن النكرة تبدل من المعرفة والمظهر من المضمر وهذا مما لا يجوز فى الصفة)	١٥٥
١١٨	٩٥ـ قاعدة: (قَصْرُ المَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ لَا يَكُونُ حَقِيقِيّاً)	١٥٦
١١٩	الخاتمة	١٥٥
١٢٠	المصادر والمراجع	١٥٨
١٢١	فهرس المحتويات	١٦٦